



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية عشر

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة

في ٢ / جماد الثاني / ١٤١١ هجرية

الموافق ١٩٩٠/١٢/١٩ ميلادية

(الجلد ٢٨)

(العدد ١١)

جدول الاعمال

الصفحة

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٣

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب زياد الشويخ.

٣ - استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ حول مشروع

٣

قانون الموازنة للسنة المالية ١٩٩١ واقراره.

اية امور اخرى طارئة او هامة يرغب السادة الاعضاء اثارها.

١١٨

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٠/١٢/٢٣ الساعة الخامسة مساء.

١١٩

٦ - وقائع العدد.

هكذا من الأصل

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٢/جادي الثاني/١٤١١ هجري الواقع في ١٩/١٢/١٩٩٠ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الحادي عشر) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة الدكتور عبد اللطيف عريبات وحضور امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: زياد الشويخ

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السيد: احمد الكوفحي

وحضر عن الحكومة:

- ١ - دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع
- ٢ - معالي السيد سالم مساعده: نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
- ٣ - معالي السيد مروان القاسم: نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
- ٤ - معالي السيد عبد المجيد الشريدة: وزير التنمية الاجتماعية
- ٥ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين: وزير الصحة
- ٦ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة: وزير الاشغال العامة والاسكان

- ٧ - معالي السيد ابراهيم أيوب: وزير الترميم
- ٨ - معالي السيد حكمت السكاك: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء
- ٩ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الاعلام
- ١٠ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية
- ١١ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير الصناعة والتجارة
- ١٢ - سماحة الشيخ عبد الباقي جو: وزير دولة للشؤون البرلمانية
- ١٣ - معالي الدكتور محمد حمدان: وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
- ١٤ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل
- ١٥ - سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- ١٦ - معالي الدكتور قسيم عبيدات: وزير العمل
- ١٧ - معالي السيد ابراهيم الغباشية: وزير الشباب
- ١٨ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي: وزير السياحة والآثار
- ١٩ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
- ٢٠ - معالي المهندس داود خلف: وزير المياه والري
- ٢١ - معالي السيد نبيل ابو الهدى: وزير النقل والاتصالات
- ٢٢ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزير الطاقة والثروة المعدنية



السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات
أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب زياد الشويخ.

٣ - استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ واقراره سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عيسى الريموني



السيد عيسى الريموني: سيادة الرئيس، حضرات النواب، لو ادركتم ما في الغيب لاخترتم الواقع..

- ٢٣ - معالي الدكتور سليمان عريبات: وزير الزراعة
- ٢٤ - معالي الدكتور خالد الكركي: وزير الثقافة
- ٢٤ - معالي الدكتور خالد امين عبدالله: وزير التخطيط
- ١ - افتتاح الجلسة:



سيادة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام

السيد الامين العام: بسم الله الرحمن شكرا سيادة الرئيس، جدول الاعمال:
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟
الجميع: موافقون

هكذا من الرجل

في مثل هذا اليوم من العام الماضي، وفي نفس المناسبة مع اختلاف في الظروف والمستجدات... كنا نضع بكل تفاؤل وامل تحقيق نسبة من الانتعاش الاقتصادي في مختلف الميادين، وكنا نطمح ان يكون هذا الانتعاش خلال ميزانية العام الحالي شاملا، بعد نجاح الاجراءات الناجمة في التصدي للضغوطات والاختناقات المالية والعوائق الاقتصادية التي عانينا منها، وطرحنا يومها على الحكومة مشات المطالب لتنفيذها، حتى ان هذه المطالب تطلبت موازنة تساوي عشرة اضعاف الميزانية الماضية، وقلنا يومها ما دام الانتعاش محكوما بظروف صعبة وقاسية، فيجب التخفيف من المطالب، وما دام التحقيق صعبا فلا خير ان نحلم، لان الشعوب بدون احلام لا يمكن ان تزدهر وتتطور وتحقق اهدافها، ولقد حالت المتغيرات والمستجدات دون تحقيق الطموحات والتطلعات التي حلمنا بها، فإنا كاد الاقتصاد الاردني يتمثل للشقاء، ويدخل طور النفاة حتى تأزم الوضع في الخليج... ونقول «رب ضارة نافعة»... ولكن يجب ان لا ننسى ان رب نافعة أيضا ضارة في هذه الظروف...

تدندنا خلال العام الماضي بقوة بالاستهلاك؛ فأدنا الغلاء، وتوعدنا ولعنا المديونية وشتتنا البطالة، وانلدنا الفساد الذي تحول الى لا شيء، وكاد يصبح جدلا بينظيا ومحكوم بتعاليم اسباطية قاسية، وذرنا الدموع على الوطن الذي زرنا شواطئه بالاشاعات والمهاترات، وتبادلنا التهم، وشحذنا الستنا بأجسام بعضنا بعضا وعالجنا مشاكلنا اخيانا

بوصفات الاشاعة والظن وكدنا نفرك في متاهة عدم الثقة، وحلنا الحكومة تبعات الماضي وموجودات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

لقد تحدثنا سابقا عن مساعدات عربية واجنبية، ونحن الان نتحدث عن حصار ومضايقات عربية واجنبية... تحدثنا في الماضي عن حل لبطالة (٧٠) الف شخص تقريبا واليوم نتحدث عن بطالة حوالي (١٤٠) الف شخص تقريبا بسبب تدفق المغتربين من دول الخليج... تحدثنا عن ترشيد الاستهلاك وتقييد الانفاق على مشاريع الخدمات واليوم نتحدث ونقول ان الظروف المستجدة فرضت علينا اعباء جديدة اذن... لو ادركنا ما في الغيب لاخترنا الواقع... وجاء الغيب واقعا مرا متغيرا بكل شيء...

ان مانعش الان من وضع اقتصادي خطير يحتاج الى مراجعة علمية ومعالجة صريحة، يشترك في التصدي له الجميع، ومهما اختلفت التفسيرات وتعددت وجهات النظر في تحليل وتبرير الاسباب الكامنة وراء الازمة الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاردن، فان هناك قناعة عامة ان وراء الازمة احداثا سياسية وضغوطات تمارسها جهات خارجية معروفة ضد الاردن، بسبب مواقفه المبدئية الثابتة ازاء القضية الفلسطينية وازمة الخليج خاصة والقضايا القومية بصورة عامة، وهذه الحقيقة يعرفها الاشقاء والاصدقاء والاعداء على حد سواء ويدركون ان الاردن لن يتزحزح عن مواقفه القومية ولن تثنيه التهديدات والاغراءات على التراجع او التنازل عن حق وطني او قومي يعتبره من مقومات وجوده

من فكر واضح بقواعد راسخة استراتيجية متكاملة لا تكتيك مرحلي، وتنبثق عن روح ديمقراطية متكاملة مسؤولة تبرز دور المواطن والمسؤول بتساغم يعبر عن هوية هذه الامة واصالتها.

سيادة الرئيس،
حضرات النواب،

واضح الان ان الاقتصاد الاردني يقف على مفترق طرق، وانه سيتقل الى طريق جديدة ويدخل مرحلة تختلف كلياً عن كل ما الفناه، هذه المرحلة قد تطول وقد تقصر، فذلك يعتمد على مدى استعدادنا للتكيف والتكيف، ولكن حتى بعد ان تنتهي فان الاقتصاد الاردني لن يعود تماما الى مثل ما كان عليه... من الوجهة الاقتصادية لا يمكن كبل المديح او الثناء على الموازنة الجديدة، وباستعراض ارقامها يبدو واضحا انها تعتمد على القروض والمساعدات الخارجية وهي الثغرة الواسعة في اقتصادنا الوطني والتي تؤثر سلبا وبصورة مستمرة على قدرة بلدنا على الخروج من مراحل توتر الاوضاع الاقتصادية والسياسية، فالمشكلة مزمنة ونعاني منها منذ سنوات، وهي ليست ناجمة فقط عن ظروف استثنائية او تطورات عابرة، بحيث لم يعد مقبولا التذرع فقط بازمة الخليج او غيرها من الازمات... فقد نبه دولة رئيس الوزراء الى خطورة الوضع اثناء زيارته لمؤسسة المدن الصناعية في ٦/ حزيران/ ١٩٩٠ حين قال «ان الموازنة العامة للبلاد تعاني من عجز متراكم كبير، وان المديونية الخارجية والداخلية وصلت الى حدود مقلقة ومؤرقة، والدينار يتعرض

لقد مررنا قبل سنوات خلت بظروف اقسى واشد من المرحلة الحالية ولكننا بالتعاون والوعي واللبات على المبدأ تجاوزناها ولم نفرط بشبر واحد من الارض العربية او نتهاون بحق من حقوق الامة، ونحن في هذا البلد ندرك جميعا كما يدرك معنا كل الشرفاء والمناضلون في الوطن العربي بان المستهدف باثارة المشاعب الاقتصادية هو عروبة الاردن التي يعتبرها اعداء امتنا العقبة الرئيسية امام تنفيذ المخططات المعادية لمصالح الامة ومقدراتها القومية.

وانهاء هذه الضائقة الخطيرة تبدو اهمية تكاتف جهود جميع فئات المجتمع من اجل تعزيز الصمود الوطني والقومي، واداء كل مواطن واجبه في مواجهة التحديات من خلال التجارب مع حزمة الاجراءات التي اتخذتها الدولة لمواصلة تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي والتكيف، وبذلك كل ما هو ممكن لانجاح كافة الاجراءات الطارئة لمواجهة الازمة، والوحدة الوطنية التي يشهدها الاردن الان ازدادت رسوخا منذ التحول الديمقراطي واحداث الانتفاضة الباسلة، وازمة الخليج وتعمقت بتوحيد الاهداف وتمثلها بين الحاكم والمحكوم، والقاعدة والقمة، وهذه الوحدة لا يمكن ان تسر جهات اجنبية وخارجية عديدة، فناصبتها العداء وحاولت تفكيكها، واحسن وسيلة لصد هذا الهجوم الظالم هو ان نرى الامور في سياق اهداف الاعداء والحصوم والتعامل معهم على هذا الاساس، وبما اتنا في صدد اعداد الوطن لمرحلة اكثر شراسة، فلا بد من مجموعة من الاجراءات ترابط فيما بينها بنسق متكامل تنبع

هكذا من الأصيل

للتخفيض والتشذيب، والبطالة تزايدت والأسعار تنفصم وما كان لهذا كله ان يحدث لو اننا وضعنا استراتيجية ثابتة المعالم تقودنا الى تطبيق فلسفة «الاعتماد على الذات» في معالجة مختلف القضايا، على ان يكون رائدنا في ذلك هو الاتجاه نحو مزيد من العمل ومزيد من الانتاج ومزيد من الابتكار ومزيد من ضخ الفكر والعلم والجهد في قناة التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية والادارية، وعليه فان الطريق الوحيد المفتوح امامنا هو الاعتماد على اقتصادنا المحلي في تصحيح المسار الاقتصادي الحالي، على الرغم من ادراكنا ان هذه مهمة صعبة اذا اخذنا بعين الاعتبار مجموع ثرواتنا الوطنية الضئيلة نسبيا، والمهم هنا ان نحاول وان نبدأ بعقد مؤتمر وطني تشارك فيه مختلف الفعاليات الاقتصادية الاهلية والحكومية في البلاد لندرس الوضع برمته.

لا يكفي التركيز على استئصال عجز الموازنة، لان هذا بمثابة نخل مؤقت، اما نحن فاننا بحاجة الى علاج طويل يوفر علينا مزيدا من المتاعب، والحكومة الاردنية تحسن صنيعا اذا هي خصصت القروض والمساعدات الخارجية لزيادة الانتاج والتشغيل، لان من ليس له عمل يشغله ويكسب منه قوت يومه، لا حاجة له لمن يحضه على التوفير والترشيد.

وعسوما فان هناك بعض الاولويات والمهام التي يتسع الوقت لسردها امامكم :-

١ - ان قواتنا المسلحة الاردنية باعتبارها درع الوطن وجيش الشورى العربية الكبرى ورأس الرمح في معركة المصير، والتي تقف

على اطول خط مواجهة مع العدو الصهيوني، تتطلب منا ان نضع كل امكانياتنا من اجل تطويرها وتحديثها ونعتبر كل تقصير عربي من اجل دعم الاردن هو اضعاف لقوته العسكرية التي تدافع عن البوابة الغربية للوطن العربي، كما نحني مختلف اجهزة الامن العام الساهرة على امن واستقرار المواطن، وندعو الى رصد كل الامكانيات لتزويدها باحدث الاجهزة التكنولوجية المتطورة، ليسط الامن الاستقرار في كل ربوع الوطن.

٢ - يجب عدم تسديد اقساط وفوائد الديون الخارجية البالغة حوالي ٢٠٠ مليون دينار سنويا اذا لم تصل المساعدات الخارجية المقررة للاردن من مجلس الامن الدولي وهيئة الامم المتحدة فالاردن يخضع عمليا للحصار المفروض على العراق، ويعاني من جراء ذلك الحصار معاناة شديدة ولا يوجد في العالم من يتوقع ان بإمكان الاردن القيام بتسديد التزاماته الخاصة بخدمة المديونية الخارجية، ولعل المبادرة بالاعلان عن عدم استطاعة الاردن القيام بذلك، سيفتح الباب امام مناقشة مجمل قضية المديونية الاردنية التي يجب ان يكون شطبها مدرجا على جدول اعمال اية مفاوضات تتعلق بقضية الخليج وجزءا لا يتجزأ من حلها.

٣ - ننتقل الى اجراءات حكومية واضحة لتخفيض الاستيراد والاعتماد على الانتاج

المحلي، فالانفاق الاردني السنوي على الاستيراد يبلغ حوالي (١٢٠٠) مليون دينار، ولا بد في هذا السياق من خفض الاستهلاك الاجتماعي وترشيده، اضافة الى توجيه دعم فعال للانتاج الزراعي والصناعي واعادة تنظيمه باتجاه الاكتفاء الذاتي على المدى البعيد، ومن الضروري ان نقوم بتطوير مؤسسة لتنمية الصادرات لتساهم في فتح اسواق جديدة للمنتجات الاردنية، بعد ان فقدنا اسواق العراق والخليج. وهناك كما هو معلوم فرص عديدة امام الاردن لتنشيط صادراته الى دول اوربوا الشرقية ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

٦ - من الضروري ان نقوم باجراء الدراسات والبحوث حول امكانيات الاردن من الثروات الطبيعية اضافة الى اعداد قائمة بمشروعات منتجة ومجدية للاقتصاد الاردني تعتمد في المقام الاول على دراسات جدوى اقتصادية حقيقية من اجل تنفيذها، وفي هذا السياق اقترح ان يعقد مؤتمر عام على مستوى عالي بعنوان «منح الاستثمار في الاردن» على ان تشارك في هذا المؤتمر الكبير كافة الفعاليات الاقتصادية الاردنية والعربية والاجنبية المهتمة بهذا الموضوع، لعرض المشروعات عليها من اجل الاستثمار، كما اقترح في هذا السياق ان نقوم بانشاء «صندوق الشعب» لدعم التنمية الاردنية من قبل المواطنين الاردنيين في داخل الاردن وخارجه، لان التضحيات في تلك الظروف الصعبة واجبة على كل مواطن اردني غيور على مصلحة وطنه للخروج من ازمته الحاققة.

سيادة الرئيس، حضرات النواب

انا اذ نبادر الى مرحلة التصدي، فاننا ايضا نعزز القدرات النضالية لشعبنا العربي الفلسطيني، الذي يقف صامدا على ارضه الفلسطينية المحتلة يتحدى سلطات العدو الصهيوني بانتفاضة وطنية شاذة يدافع بها عن

٤ - ضرورة اتخاذ اجراءات حازمة لتضييق فرص العمالة المستوردة وإيجاد فرص عمل جديدة للاردنيين، ومع ان الموازنة تفتح فرصا قليلة للتشغيل بحدود الامكانيات المتاحة، الا ان الامر يستوجب تعاوننا من جانب القطاع الخاص بصورة افضل واعتبار مسألة البطالة مسألة وطنية وقومية.

٥ - لا بد من متابعة حقيقية للمساعدات الاجنبية التي قررها مجلس الامن للاردن، فهذه المساعدات حق لنا يجب تحصيله، كما ارى ضرورة متابعة الاقطار العربية التي اعتادت على تقديم مساعدات للاردن على قاعدة اهمية الاردن الاستراتيجية لجميع الاقطار العربية، بغض النظر عن الخلافات السياسية، وفي هذا الاطار

هكذا من المرحلي

كرامته وحقوقه. وفي هذا الاطار فاننا نناشد الاتحاد السوفياتي الصديق ان يحافظ على مواقفه التقليدية المؤيدة للعرب، وان لا يتحول الى اداة طيعة للولايات المتحدة، ونأمل ان يوقف الهجرة اليهودية الى ارض فلسطين العربية، لان ذلك يشجع اسرائيل على العدوان، فاسرائيل تستهدف الاردن بمثل ما استهدفت فلسطين، كما نحى دول اوربا الغربية التي دعت لعقد المؤتمر الدولي من اجل السلام في الشرق الاوسط، وتدين الهجمة الامبريالية الموجهة ضد العراق الذي اصبح معلما في الصبر الصمود نتيجة ظروف المعاناة التي تحيط به جراء الحصار، وتدعو الى حل عربي في ازمة الخليج وتأييد مواقف جلالة الملك المعظم في هذا الصدد كما نستنكر سياسة القبضة الحديدية التي تمارسها اسرائيل ضد شعبنا وخاصة اعمال الابعاد، ونحى موقف ايران وتركيا وباكستان في رفض شعوبها المشاركة في العدوان على العراق

سيادة الرئيس، ايها الاخوة

في ختام كلمتي اذكر الحكومة بكل مراره وقد يح صوتي خلال العام الماضي بمطالب لواء جرش الذي اتشرف بتمثيله تحت قبة البرلمان. نعم لواء جرش الذي ظل يعيش على هامش الاهتمام الرسمي ولا زال ابناؤه ينتظرون ان تنداح دوائر الضوء فوق سفوحه وقراه، وبأخذ ابناؤه دوزهم... فحتى الان لا يوجد من لواء جرش خاكم اداري او مسؤول او سفير او امين عام وزارة او مدير دائرة باستثناء دولة السيد مضر بدران فقد انجبه اللواء ونظرة لخدمة جلالة الملك والاردن فهول للجميع فهو للجميع، كما لا

يوجد موظف جرشى واحد في الدوائر المهمة، والسبب ليس نقص الكفاءات والقدرات فهناك الاف الشباب ممن يحملون اعلى الدرجات العلمية في لواء جرش، حتى التعيينات عندما تتوفر وظيفة في وزارة ما لخريجي ٥٨/٥٤ من ابناء اللواء وبعد ان يتوسط رئيس ديوان الخدمة المدنية لتعيينه لم نجد له اسما في الكمبيوتر.

ايها الاخوة في لواء جرش في القرى والمخيمات... باسمكم جميعا نناشد الحكومة تحقيق مطالبكم الملحة... واطالب برصد المخصصات المالية اللازمة اسوة بما ترصد الحكومة لبعض المنظمات الدولية في اقاضي الدنيا مساعداً لهذه المنظمات ويدوان قدر لواء جرش ان يكون له في النفي ولا يكون له شي، في العير... مؤكداً في نهاية كلمتي اننا سنبقى في لواء جرش اوفياء امتاء للحسين الذي نعتبره اغلى ما نملك وسيظل الاردن بقيادته خندقاً متقدماً وجداراً صلباً وثغراً شجاعاً لا ين ولا يمحزن... ولا يتنازل عن كبريائه القومي وصلابته

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ ذوقان الهنداوي



السيد ذوقان الهنداوي: بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين

يشارك معي في بلورة افكار هذه الكلمة وفي صياغتها النهائية الزميل النائب المحترم السيد مروان الحمود فهي بالتالي تعبير مشترك عن رأينا بالموازنة ايها السادة

الوثائق الثلاث التي تم فحصها ودراستها وتحليلها من اجل الحكم على مشروع الموازنة موضوع البحث، قبولاً او رفضاً، رقياً او سياسة، هذه الوثائق الثلاث هي: خطاب الموازنة ومشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ وتقرير اللجنة المالية.

ايها السادة

الوثائق الثلاث التي تم فحصها ودراستها وتحليلها من اجل الحكم على مشروع الموازنة موضوع البحث، قبولاً او رفضاً، رقياً او سياسة، هذه الوثائق الثلاث هي: خطاب الموازنة ومشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ وتقرير اللجنة المالية.

اما خطاب الموازنة ومشروع قانون الموازنة فاننا نؤيد جملة وتفصيلاً ما ورد بشأنها في خطاب الزميل النائب المحترم السيد حسين المجلي، مؤكداً مغازنها ومعانيها غير مكررين لها اذ ان عدم تطابق وتوافق الارقام والبيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة مع ما ذهب اليه خطاب الموازنة، بل ومعاكسة هذه الارقام وتقاطعها بعضها لبعض

في بعض الاحيان، يجعلنا اكثر ميلاً الى عدم الاخذ بالاستنتاجات التي جاء بها خطاب الموازنة وما بني عليه من ارقام الموازنة وسياساتها... ولنضرب بعض الامثلة على ذلك... يقول خطاب الموازنة ان المعجز في الميزان التجاري قد اظهر تحسناً ملحوظاً خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ مقارنة بالنصف الاول من عام ١٩٨٩ بحيث انخفض هذا المعجز الى ٣,٢٪. ولكن الارقام التي نشرتها دائرة الاحصاءات العامة تبين عكس ذلك اذ تفيد ان المعجز في الميزان التجاري قد ازداد بنسبة ٦٩,٥٪ في النصف الاول من عام ١٩٩٠ عما كان عليه في النصف الاول من العام الذي سبقه... ونحن لا يهمننا ذكر هذه الارقام المجردة لولا الخشية بان المعجز الكبير الذي ظهر في مشروع الموازنة بني على اساس تلك الفرضية الخاطئة في تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها انخفاض المعجز في الميزان التجاري مما يوحي لنا ويجعلنا نطمئن بان المعجز الكبير في الموازنة لا خشية منه وانه سينخفض حتى بناء على الاخذ بتلك المؤشرات...

وينطبق الامر ذاته على المعلومة التي اوردها خطاب الموازنة حين ذكر ان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سجل عجزاً بمقدار (٣) ملايين دولار في النصف الاول من عام ١٩٨٩ ثم تحسن واظهر فائضاً بمقدار (١٥٠) مليون دولار في النصف الاول من عام ١٩٨٩، وهنا تشير ايضا ارقام البنك المركزي بان الحساب الجاري اظهر فائضاً وليس عجزاً خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ وان هذا الفائض

هكذا من المرحلي

بلغ ٤, ٧٤ مليون دينار.
هذان المثلان الصارخان ايها الاخوة
يستوجبان التوضيح الذي يزيح من الازمان
الشعور الذي استقر حتى الان بان الموازنة
والارقام التي اخذت بها والسياسات التي بنيت
عليها جميعها خاطيء وغير سليم لان مايفي على
الخطأ فهو خاطيء.

الاقتباس الثاني:

«ان الاسلوب الذي تم بموجبه معالجة
قضية بنك البتراء قد نجم عنه تحميل القطاع
العام ما يتجاوز مبلغ (٢٥٠) مليون دينار غطيت
بسلف من البنك المركزي الامر الذي يعني تحمل
الدولة لمثل هذا المبلغ الكبير الناجم عن الفساد
الاداري والمالي في بنك البتراء» - صفحة ٩ من
التقرير.

الاقتباس الثالث:

لقد خلا الخطاب من الاشارة الى
نسبة البطالة وهي من اكبر المشكلات الضاغطة
على الهيكل الاقتصادي والبناء الاجتماعي
للدولة. وتبين من مناقشات اللجنة لمعالي وزير
المالية ان ثمة اسلوب غير ذي جدوى في معالجة
البطالة وهو امتصاص جزء يسير من مشكلة
البطالة بينما يزداد جوهر مشكلة البطالة
حدة وتفاقما» - صفحة ١١، ١٢ من التقرير

الاقتباس الرابع:

«ان مايزيد على ٥٠٪ من الانفاق العام في
الموازنة يقابله اتفاق اخر مواز خارج وثيقة الموازنة
وذلك في موازنات المؤسسات العامة والصناديق
والسلطات ذات الاستقلال المالي مما لا يتيح
لمجلس الامة تبين صورة الوضع الحقيقي
لواردات الدولة ونفقاتها» ص ١٢ من التقرير.

الاقتباس الاول:

الانخفاض الحاد والمثير للمخاوف في
الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام حيث بلغ
التراجع رقما قياسيا في تاريخ المملكة مقداره
٢, ٨٪ مما حدا بوزير المالية الى تفادي الحديث

الاقتباس الخامس:

«كن توزيع المخصصات وفق الاقاليم غير
دقيق» - صفحة ١٣

الاقتباس السادس:

«لم يلب طلب مجلس النواب في تصنيف
الموازنة وفق القطاعات فجاءت وثيقة الموازنة
غامضة وتضعب معالجتها حتى على ذوي
الاختصاص حين يتعلق الامر بالتنمية والاتفاق
الخاص بكل قطاع» - صفحة ١٣ من التقرير.

الاقتباس السابع:

«تري اللجنة اعادة النظر في مدى جدوى
الاستمرار في كليات المجتمع الحكومية التي
تسهم في تغذية هيكل البطالة بتخفيضات لا
تحتاجها الدولة» - صفحة ١٥.

الاقتباس الثامن:

يقول التقرير: «تكرر الحديث في خطاب
الموازنة للاعوام الماضية عن التركيز على الاهتمام
بالقطاع الزراعي ولكن دون اثر ملموس او تغير
ملحوظ. ان مديونية القطاع الزراعي والبالغة
٤٠ مليون دينار لا تشكل سوى ١/٦ المبلغ
الذي تحمته الحكومة عن بنك البتراء، والقطاع
الزراعي حري بالدعم واولى به من دعم
مؤسسات كبدت الخزينة مبالغ كبيرة بسبب
الفساد الاداري والمالي فيها» - صفحة ١٦ و ١٧
من التقرير، وهنا نلاحظ عدم وجود خطة طارئة
وجهود مميزة وتسهيلات كبيرة في الموازنة على
المزارعين بحيث تجعل من عام ١٩٩١ عام امن
غذائي.

الاقتباس التاسع:

«تري اللجنة ان حركة الاصلاح والتطوير
الاداري لجهاز الادارة العامة للدولة لم تتقدم
خطوة ملموسة في الاتجاه المطلوب. كما ان
حركة التنوير الاداري التي جرت خلال هذا العام
في بعض مواقع المسؤولية - ويعني بها الامناء
العامين والمدراء - لم تكن في الاتجاه الصحيح»
- صفحة ٢٠ من التقرير

الاقتباس العاشر:

«وتوصي اللجنة باعادة دراسة تكاليف
الاتصالات والخدمات الهاتفية على اساس عادل
وليس على اساس التكاليف الرأسمالية والتي
كانت مرتفعة بالمستويات الدولية»

الاقتباس الحادي عشر:

اما المقتبس الذي اختتمت اللجنة به
تقريرها فيتم عن ملاحظة هامة ومعبرة ذات
مؤشر سلمي حيث تقول «يخامر اللجنة شك في
المبالغة في الايرادات المتوقعة في الموازنة، الامر
الذي يحدونا في مثل تلك الحالة الى توقع العجز
في الموازنة»

السيد الرئيس، حضرات السادة:

ان تلك الاقتباسات من تقرير اللجنة
المالية تشير الى ان الموازنة قد خلت من
السياسات والاجراءات والوسائل التي تحول
الاداء الاقتصادي الى واقع ايجابي عملي ملموس
فمثلا هل ظهر في الموازنة ما يشير الى دور
الحكومة في تفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة

هكذا من المرحلي

في مشكلة البطالة حلا جادا يعكس اهتمام الحكومة في هذا الموضوع الهام؟

وما ينطبق على مشكلة البطالة وحلولها ينطبق على قطاعات الزراعة والصناعة والانشاءات ويخلو مشروع الموازنة مما يشير الى اخذ مشاكلها مأخذ الجد.

اما فيما يتعلق بالموازنة الطارئة فاننا نؤيد ايضا ما ورد بشأنها في بيان السيد حسين المجلي ونذهب الى ابعاد مما ذهب اليه حيث نقول ان ما سمي بالموازنة الطارئة كان لا لزوم لها فإذا كانت اهداف هذه الموازنة الطارئة . كما حددها خطاب الموازنة هي اهداف اساسية وضرورية لاستيعاب الآثار الاقتصادية السلبية لازمة الخليج واعادة عجلة الانتاج، فان رصد المخصصات لتحقيق هذه الاهداف لا يتم من خلال موازنة طارئة مرهونة بمدى توفر منح ومساعدات وقروض غيبية، بل ولاهيتها توضع في راس الاولويات وتدمج في صلب الموازنة العادية لتحل محل مشاريع رأسمالية اقل اهمية مع حذف بعض مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة لورودها في الموازنة العامة من جهة ولانه يمكن الاستغناء عن بعضها وتأجيلها من جهة اخرى كي تستخدم القروض والمنح والمساعدات الاضافية لتغطية العجز في الموازنة العامة في حالة القروض، او تخفيض هذا العجز في حال المنح والمساعدات.

سيادة الرئيس حضرات الزملاء

مناسبة الموازنة هي مناسبة لابرار الوجه الحقيقي لسياسة الحكومة لاية حكومة، في

مختلف الجوانب والمجالات.. فهل ابرزت موازنة عام ١٩٩١ الجانب المبدع لهذه السياسة، هل تبرز الموازنة الجانب اليقظ الواعي لمشكلات البلد وتحدياته ومتغيراته المستجدة وهو الذي يدخل منعطفا تاريخيا يفرض عليه ان يخرج عن النهج الذي كان يتبعه، نهج الموازنات في السنوات السابقة عندما كانت الدنيا مقمرة نسبيا وكان حالها «قمر وريبع» فأصبح يكتنفها نقم مظلم مدغم حالك السواد.

هل ظهر في الموازنة ما يعالج مشكلة البطالة التي تجابه الشباب وتخرفهم؟! هل ظهرت الموازنة سياسة حلا لمشاكل الصناعة والمصانع التي تتدهور وتضمحل ويكاد قفل ابوابها يتشال صبيحة كل يوم؟! هل رسمت الموازنة حلا لمشاكل الزراعة التي اصبح لا يستمر في مزاومتها الا كل شجاع ملتصق بالارض والوطن رغم ما يترأى له بين عينيه وتحت نير محراثه من الصعوبة والمعاناة؟ وباختصار هل رسمت الموازنة طريقا واضحا نعتمد فيه على امكاناتنا الذاتية وقدراتنا بدلا ان نعتمد على السراب وما هو الا سراب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور احمد عويدي العبادي

الدكتور احمد العبادي: اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم اني اسألك بمعاهد العز من عرشك وتمتتهى الرحمة من كتابك واسمك الاعظم وجدك الاعلى وكلماتك الثابتة

وفي الوقت الذي يسترخي فيه من عبث باموال الشعب، فان علينا ان نشد الاحزمة على البطون الخاوية، لاننا لم نأخذ على ايدي اولئك من نفر السوء، ولاننا لم ندرهم بالعقاب، ولكن ليعلم هؤلاء ان يد العدالة ستطوهم طال الزمن او قصر

وعلى اية حال فان وطننا الاردن رسخ من زجيرة الزواجع والمصائب، وشعبنا اكبر من النواب واننا على استعداد ان نعود الى الثمر واللبن وخبز الذرة والشعير دون ان نبيع كرامتنا، ولكن قبل هذا يجب معاقبة الفاسدين ومبدي اموال الشعب واقتواتهم، وهم واضحون كوضوح الشمس دونما حاجة الى دليل من الورق، طالما ان لدينا اطنانا من الورق (الذهب والفضة).

ان شعبنا وهو يعاني من موازنة تقشف، يرفض ان يشترك في اية مؤامرة على فلسطين او على اي قطر عربي وهو لم يفعل ذلك يوما ولن يفعله يوما مثلاً يرفض ايضا هذه الاصوات المملقة بالشبهات، التي تدعي الغيرة على الوطن قولاً، وتمارس تدميره فعلاً، فقد رضنا الوطنية والصدق مع لبنان امهاتنا ومن ذرات تراب وطننا، وامترجت بدمائنا واجسادنا، لتكون صخرة تحطم عليها قرون الوعول المشككة بقدرتنا على الصمود، وتتكسر عليها رؤوس المرتبطين بالخارج سرا او جهرا، وتتمرغ تحت اقدامها انوف المشككين بمواقف الاردن ونقائه.

اننا وبقيادة جلالة الملك المفدى، وولي عهده الامين وال البيت الكرام سنصمد في



اللهم رب اشرح لي صدري ويسر لي امري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي

سيادة الرئيس الاخوة الزملاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نناقش اليوم قرار اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١، وقبل البدء نقول: ان من حق الشعب علينا ان نصدق الكلمة، ومن حق الوطن علينا ان نصدق العطاء والانتفاء والتضحيات ومن حق الملك علينا ان نصدق النصيحة، لتبقى بلدنا في منظومة متوازنة لا نسمح فيها بخلل، ولا نسكت فيها عن عطب، بغض النظر عن الكلمات والعبارات المستخدمة، بل ان الافضل تسمية الامور بمسمياتها، لتستقيم قناة العمل، وتبقى بنعمة الله اخوانا ان شاء الله.

ان هذه الميزانية التي بين ايدينا - أيها السادة - تشبه وليدا عسرا تكاثفت جميع الجهود الشعبية والنيابية والرسمية مشكورة على ابرازه الى حيز الوجود، رغم العاتيات والمؤامرات، انها ميزانية تقشف في وقت يعاني فيه الاردن من التطويق والخنق الذي خطط له الاعداء، ونفذه العملاء والاصدقاء.

هنا من الشعب

السراء والضراء، ولن نبيع كرامتنا عن طوى اي عن (جوع)، ولن نأكل بثدينا عن خوى اي عن (ضعف)، ففي هذا الوطن رجال عشقوه، واحبوه وانتموا اليه ونرفض الهيمنة والنصائح المزيفة، ونعرف الصادق من اولئك الذين يقولون وأعينهم تزوغ عن الحق.

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء

لقد بذلت اللجنة المالية جهوداً مشكورة في اخراج هذا التقرير، وان حجم المديونية ما هو الا محصلة لتراكمات الادارات المتعاقبة، في غياب صوت الحق الوطني، والشجاعة المتمنية التي تقول للاعور اعور بعينك، وقد اساءت هذه المديونية الى اجهزة الدولة عند الشعب، والى الوطن عند العالم الخارجي، ان المديونية ليست الا محصلة لحظة رسمتها الصهيونية والاستعمار والماسونية الذين زرعو لهم العملاء، والمستشارين، ووضع الشخص في غير ما يناسبه، ليدفع الوطن والشعب ثمن ذلك كله، وان الشعب لا زال ينتظر التحقيق والعقاب، والشعب يقول: ان من لا يستحي على الاردن يجب الا تستحي عليه، ومن كشف عورة شعبنا يجب الا نوارى سواته.

ويتساءل الشعب امام النواب والحكومة: ترى لماذا يكافئ الفاسدون بمناصب تزداد اشراقاً، وتتحكم بالقرار كلما اشارت اليهم اصابع الاتهام؟ انها اسئلة علينا كنواب وعلى الحكومة ان نجيب عليه، والا فان الشعب لا يرحم.

واذا كان المبدأ ان المجرم بريء حتى تثبت

ادانته فالشعب، وحرصاً منه على ذاته ووطنه ومصالحه، يعتبر كل مسؤول منا ومن الفاسدين منها حتى يبريء نفسه، وعلى الذين تسلموا المواقع وكانوا، على الحصيرة قبلها واصبحوا اغنياء «الديرة» بعدها ان يخضعوا لتشريع يسأولهم: من اين لك هذا؟ وعلى كل واحد ان يثبت براءته هو، لا ان نطلب من الشعب اثبات ادانته، والمطلوب تشكيل لجنة للتحقيق في الكسب غير المشروع مؤلفة من السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية.

واذا كان الاثر يدل على المسير، والبحرة تدل على البعير، فاقول: ترى على ماذا تدل الحسابات والملايين في الداخل والخارج لمن كان لا يجد لقمة عيش هينة قبل تسلمه للمسؤولية؟

ازمة الخليج: واني أؤيد قرار اللجنة من ان ازمة الخليج قد اثرت على الاقتصاد الاردني، وحولت بلدنا الى عمر لسلات من الشعوب اشكالا والوانا، واصبح يعاني فوق معاناته، ويئن فوق جراحاته، وراحت تنطلق اصوات تدعي الاخلاص للامة العربية والاردن، وهي اصوات تتفق مع الصهيونية ومثلت اللعنات استهدف - هذه الاصوات - الى تفرغ فلسطين من اهلها، واجهاض الانتفاضة وسحق هوية الشعب الفلسطيني، هذه الاصوات المتآمرة على فلسطين، المتفقة مع الصهيونية والاستعمار والماسونية، تريد التآمر على الاردن ايضا، ونحن نرفض مؤامرتها على اية ذرة تراب عربية او على اي مواطن عربي.

علينا ان ندعم الانتفاضة وعلينا ان

مرفوض، وان التلاميذ الذين يقومون بذلك ويشككون في كل صوت مخلص لسلاردين وفلسطين وشعبيهما ماهم الا منفذون للمخططات الاجنبية

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء

إما الوضع الاقتصادي، فاني اتفق مع اللجنة الكريمة حول ضرورة وسرعة اتخاذ قرار بالتحقيق في مدى المسؤولية التي تتحملها ادارة البنك المركزي حيال قضية بنك البتراء، كما اطلب احالة القضية الى محكمة مدنية علنية، وجلب المتورطين فيها بغض النظر عن موقعهم ومكانهم في الداخل او الخارج طوعاً او كرها عبر الوسائل الدولية، وقد كان ذلك مطلب المجلس الكريم في رده على خطاب العرش السامي، لان هنا جميعاً، في نهاية المطاف، هو مصلحة الوطن وتحصيل المال العام، ومعاقبة المسؤولين عن هذه الكارثة الاقتصادية. واني اطلب الى الحكومة الموقرة تبيان جميع الوثائق المتعلقة بذلك من جميع الاطراف واخراجها عن درجة التستر والكتمانية لنسمع وجهات النظر جميعها

وتشير الدلالات الوثائقية الموجودة بحوزتي من مقروءة ومسموعة ان الصورة الصحيحة عن البنك لا تزال بحاجة الى توضيح ومزيد من التوضيح.

هذا ملف ايها الاخوة الكرام عن بنك البتراء، وهذه اشرطة فيها حديث عن قضيته، وهذا كتيب ايضا فيه كثير من الوثائق المتعلق ببنك البتراء وهذه ايضا اوراق كثيرة لها علاقة، على اية حال ان بنك البتراء يجب ان يخضع

نحافظ على هوية الشعب الفلسطيني، وعلينا الا نخون اطفال الحجارة، وان الاردن لن يقبل ارتكاب اي عمل يمكن للتاريخ ان يصفه بالخيانة، وعلى الحكومة - اية حكومة - وعلينا نحن النواب - ان نفهم منطق التاريخ وان نرفض هذه الصيحات حتى ولو تلفعت بكلمات معسولة وثوب انساني، وعلى الامة العربية ان تحترم وثائقها وذاتها وان تتحمل مسؤولياتها حيال القضايا كلها، وليس مكتوباً على الاردن ان يتحمل كل شيء، بل ولن نسمح ان يتحمل ذلك، مهما صدرت من نظريات، ومهما خرجت من استشارات مشبوهة.

اما الطلب الى الاردن في حل اشكالات الوافدين بعد الازمة، فقد قدم الاردن ما يفوق طاقته من التنازلات والخدمات لهم وللامة العربية جمعاء، ولكن نظرة عجل ومتفحصة الى ما قدمه هؤلاء الوافدين الى الاردن يتضح لنا ان الكثير منهم ساهموا في عدم قدرة الاردن من الاستمرار في مساعدتهم، فقد سحبوا ارصدهم منه، فساهموا في نضوب خزائنه، وساهموا في خنق الانتفاضة المباركة، وتركوا ارصدهم في الغرب تحت رحمة، مثلت اللعنات، او في الخليج تحت رحمة الحرب واللبه.

من هنا نجد ان الاردن اصبح كخيزر الشعير مأكول ومذموم، ولكنه سيبقى الوطن الغالي الذي لا يرتضي الدنية، الذي لم ولن يتأمر على الامة العربية، ولا على القضية الفلسطينية، ان الاردن رمز الشدة والغلبة وموئل الامن والعلمانية وان اي صوت بالدعوى للشرح بين ابناء الاسرة الواحدة هو صوت

هكذا من الشعب

للعادلة كسل من تورط فيه سواء اكان داخل الاردن ام خارجه لان مصلحة الوطن والشعب اولى من مصلحة القرارات الخاطئة.

وهناك قضية اخرى خطيرة، اذا لم تتم معالجتها الان، فسوف تتفاقم، وتحذو حذوبك البتراء، انها قضية خمسة بنوك عملية بدأت الازمة تطل براسها منها وهي:

١ - بنك الاردن والخليج الذي وصفه كتاب النائب العسكري العام تحت رقم م ع/١٢/٢/٢٠٣٤ تاريخ ١٩٩٠/٧/٣١، والموجه الى دولة الحاكم العسكري العام في الفقرة الاولى من البند الاول يقول لقد وردت البنا صور عن مستندات صادرة عن دوائر بنك الاردن والخليج الداخلية، وعن البنك المركزي الاردني، وعن عملاء نفس البنك، تفيد ان المسؤولين في ادارة بنك الاردن والخليج قبل قرار دمج بنكي البتراء والخليج بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢، قد ارتكبوا اعمالا تنصف بسوء الامانة والتزوير والرشوة والاختلاس بالاضافة الى العديد من المخالفات، وفيما يلي ايجاز لبعضها. انتهى المراد نقله وهذا ملف كامل بالوثائق التي تبين الفساد في هذا البنك وجميعها مذكرات اكثرها سرية داخل البنك وبينها وبين البنك المركزي، تبين عشرات الملايين المختلسة والمسرقة من بنك الاردن والخليج. هذه القضية هامة جدا وستكلف الخزينة واموال الشعب ومائه الكثير الكثير اذا لم يتم تطبيقها ومحاسبة المسؤولين عنها.

٢ - بنك عمان الذي لديه عجز ظاهر

مقداره احد عشر مليوناً، والعجز الحقيقي هو اضعاف ذلك بسبب مضارباته بالعملات الاجنبية خلافا لقوانين البنك المركزي الذي يجب ان يتحمل مسؤوليته في ذلك.

٣ - بنك المشرق وفيه مشاكل مالية وعجز مالي، فاين البنك المركزي عن الرقابة من البداية، يعني من الان.

٤ - بنك المصرف السوري وهو يعاني كعانة بنك المشرق.

وعلى اية حال، فان ميزانية الدولة، وبنك البنوك اي بنك المركزي سيتحمل هذا العجز الذي ذهب لجيوب حفنة من الجشعين، على حساب الميزانية ولقمة عيش الشعب، ومن الافضل تخصيص هذه المبالغ لزيادة رواتب المتقاعدين والموظفين العسكريين منهم والمدنيين بدل ان تنعم فيها مجموعة لا تزيد على اصابع اليدين والقدمين.

اما ما ورد في التقرير عن البطالة: فاننا نرى ان حلها يكمن في عدة امور منها:

١ - توفير فرص العمل
٢ - وتوحيد الجهات المسؤولة لمعالجة هذا الداء وذلك بدمج ديوان الخدمة المدنية، ومؤسسة التدريب المهني ضمن وزارة العمل وتقليص النفقات الزائدة وتوفير المال العام وذلك باستبدال العاملين بعقود بصفة اخرى وظيفية تتفق مع نظام الخدمة المدنية، حيث يقترن الراتب بالخبرات والمؤهلات معا. ويجب اعطاء الاولوية في التعيين لمن لم يخرجوا من الاردن، وانهاء خدمات الاجانب في الجامعات

والسفارات ووسائل الاعلام ومؤسسة الخطوط الجوية الملكية عالية، وانهاء العاملين بعقود في وزارة التربية لتعويضهم من خدمة العلم والحيلولة دون عمل اصحاب الحق في ذلك وان وزارة العمل مطالبة بضبط هذه الامور والطلب الى جميع الدوائر والمؤسسات الخاصة والعامه في الداخل والخارج ان يزودهم باسماء العاملين بعقود والعاملين الاجانب، لاعادة تقييم امور البطالة وحلها، ومن وسائل تطبيق البطالة دعم القطاع الزراعي والمزارعين وشطب ديونهم واعادة التعيينات في الوزارات والدوائر اقلها وعموديا وجغرافيا.

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء

انني اتفق مع اللجنة الموقرة حول دعم ديوان المحاسبة، وارى ضرورة تمديد سلطته ليراقب جميع المؤسسات والشركات التي تساهم الدولة باية نسبة مهما صغرت او كبرت في راسمها، تنفيذ المادة ١١٩ من الدستور، خاصة وانه عين السلطة التشريعية على التنفيذية، الامر الذي يستدعي الاسراع في تعديل قانونه ليتناسب مع المستجدات

في السياسة التعليمية

لقد وصلت وزارتنا التربية والتعليم العالي خلال العام الماضي الى اذن درجة من درجات الكفاءة والعطاء بعكس ما كانت عليه من قبل، الامر الذي ينعكس على ابنائنا، وعدة مستقبلنا، حيث الضعف، خلال هذا العام اقول الضعف في اتخاذ القرار والبطء والتردد فيه، وحيث تعطل الحلول لابسبب القضايا، حتى ولو كانت

ضياح اوراق الامتحان الشامل في بعض المواد (وهذه وثيقة) على ضياح اوراق طلاب بعدما ادوا الفحص الشامل ولحد الان ينتظروا ان تنتهي قضيتهم رغم ان التحقيق اثبت انه حقيقة هم قدموا الامتحان والاوراق ضايعة مخبريهم

امسا عن الترقبات والتعيينات في الجامعات، فهي وان كانت دقيقة احيانا الا انها في الغالب الاعم معتمدة على المزاجيات والعلاقات الشخصية والشلليات، وليس غريبا ان يرقى المدرس الى مرتبة استاذ بالواسطة، وان فتح ملف تحقيق في هذه القضية سيكشف عن قضايا محزنة في دنيا العلم الاكاديمي، وليس غريبا ان نجد تلامعا في نتائج درجات الماجستير هذا ناهيك عن التلاعب في العلامات وعدم الاخلاص في كثير من الحالات في التدريس

انني الان ارى ضرورة الغاء وزارة العلم العالي، واستقلال الجامعات واعادة النظر في مواقع الرئاسة لهذه الجامعات، وتعيين وزير للتربية صاحب خبرة طويلة، وقدرة على اتخاذ القرار وليس عيبا ان نقيم انفسنا بين فترة واخرى، وليس عيبا ان نضحي بالاشخاص، بل المشين ان نضحي بالشعب من اجل الاشخاص، وبين يدي كتاب موجه من ديوان المحاسبة تحت رقم ١٣٣٠/٦٣/٢ تاريخ ١٩٨٩/٦/٣٠، ١٤٠٩/١٠/٢٦٥ حول ممارسات فساد مالي واداري لاحد رؤساء الجامعات الذي لم تطله يد العقاب

في السياسة الدفاعية والامنية:

ان دعم الجيش والامن والمخابرات والدفاع المدني ضرورة وطنية خاصة في هذه

هكذا من المرحلي

الظروف، حيث يشهد الوطن الانفتاح الديمقراطي، الأمر الذي يستوجب معرفة دقائيق الأمور للحيلولة دون اتخاذ هذه الديمقراطية عباءة لأعمال مخلة بأمن الوطن والمواطن، وانني ارى ضرورة زيادة رواتب جميع ابناء السلك العسكري العاملين معه والمتقاعدين، وان هذا لن يكلف الا جزء يسير مما كلفه سد ثغرة فتحها الفاسدون في بنك الشراء والاردين والخليج وغطتها ادارة البنك المركزي من المال العام

وان من وسائل دعم هذه الاجهزة ان يعاد النظر في اسلوب الاحالة على التقاعد وان يتم انهاء خدمات من افسد واسباء في هذه الاجهزة للوطن والاجهزة نفسها، واراها لانه اصبح عاجزا عن التعامل في هذه المرحلة، ومن الدعم ان يتم تمليك الضباط للسيارات المصروفة اليهم، باقساط واثمان مريحة، وان تناح الفرصة لسائر الضباط بشراء سيارات على نفس النهج، مما يرفع الخزينة بالمال، ويوفر عليها نفقات ويجعل الضابط مرتاحا انه يمتلك السيارة لنفسه، فيحافظ عليها حفاظه على اولاده، وبهذه المناسبة اطلب الى الاجهزة الامنية ان تنشط في مراقبتها لخلايا البهائية التي تنشط هذه الايام بالاردن وانتم تعرفون البهائية وارتباطها باسرائيل ولها نشاطات مريبة مكلفة منذ بداية ازمة الخليج.

في الاصلاح الاداري والسياسي:

انني اتفق مع اللجنة الموقرة ان حركة الاصلاح والتطوير الاداري لجهات الادارة العامة للدولة لم تقدم خطورة ملموسة في الاتجاه

المطلوب، وارى ضرورة اتخاذ اجراءات لتقليص النفقات ورصد الاموال المتوفرة لرفع رواتب العاملين والمتقاعدين، وعاملي المياوسات والمفوض وشيوخهم واسرهم بالتأمين الصحي.

من هذا، فبني ارى ان وزارة الثقافة التي تحولت خلال السنة الماضية الى دمية في ايدي لجان محبة المعاداة للدين والوطن والمث وبنسج الاحالة على التقاعد وارى ان وزارة السباحة تستحق على الاحالة على الاستداع، وذلك لتوقف هذا القطاع، ودمج الوزارتين بوزارة الاعلام ونعطى اسم: وزارة الاعلام و التوجيه القومي، حيث يمكن الحاق وزارة الشباب اليها فيما بعد وابقاء مناصب الامناء العاملين تابعين لوزاري

اما وزارة الزراعة فارى دمجها هي ووزارة المياه والري لتسمى وزارة الري والزراعة امر ضروري وهام وبذلك يقلص عدد الوزراء والوزارات وتخف النفقات، كما ارى دمج المؤسسات العامة في الوزارات كل ضمن اختصاصه او حقله

وارى ايضا الغاء وزارة الخارجية اذا بقيت على ما هي عليه، ذلك ان السفراء يعيشون عيشة الرغد والهناء مقابل ما يعيشه موظفوا السفارات من الصف الرابع والثالث من ضحك في العيش وكبت في التعامل ورعب وتمييز في المواقع، هذا ناهيك عن الممارسات الفاسدة ماليا واداريا وتهريب وتجارة التي يمارسها العديد من السفراء، وقد خجلت على شناعة بلدي من ابراز الوثائق الخاصة بذلك لسوتها

الميثاق، وما سيفتحه علينا من ابواب الفرقة والخلافات وتمزيق الشعب، وبروز الاحزاب التي لا تريد بهذا الوطن وشعبه خيرا، والتي يرتبط بعضها بجهات متخبة خلف الاكمة واخرى متلفة وراء الضباب.

اننا نطالب ان تكون الاحزاب نابعة من اعماق هذا الوطن تاريخا وعقيدة اسلامية، وتراثا ووجودا اما ان تنزل علينا الاحزاب بالمظلة فهو الذي من مصلحة شعبنا رفضه.

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء

وفي ختام حديثي، لا بد من تسجيل كلمة، اعزاز وفخر بجلالة القائد الراحل الرئيس المفدى، وولي عهده الامين، لجهودهم الجشيئة في توضيح موقف الاردن والدفاع عنه، كما اقول ان احياء الجبهة الشرقية، وتحسين العلاقات الاردنية مع الدول الغربية المجاورة بات ضرورة ملحة خاصة وان الاردن بقيادة الحسين كان دائما وابدا رائدا نحو الوفاق وجمع الكلمة، وانني ارى ضرورة عقد مؤتمر اقليمي يضم قادة الاردن والعراق وسوريا، ثم يتم توسيعه ليشمل دولاً عربية اخرى معنية بقضية الخليج، فالجرب اذا وقعت فاننا سنكون جميعا وقودها، وان موتنا ونحن متفقون خير منه ونحن شيئا واحزابا، وانني اقدم التحية لجميع الدول العربية التي ساندت وتساند الاردن والشعب الاردني والانتفاضة الباسلة، كما اتقدم بشكري الى شعبنا الاردني شعب الرجولة والتضحيات والبطولات واشكر جميع الجهود النيابية والرسمية التي قدمت هذا التقرير وهذه الموازنة، ولا زلت والشعب تنتظر ان يضاف الى ادام قوت الشعب

وفي الاصلاح الاداري نقول: ان الدولة يجب ان تكون اقوى والاشخاص والمؤسسات ويجب تقليص وانهاء مراكز القوى والاختطوط الذي زرعه ويغذيه بعض المستشارين، والذين يعملون جاهدين لتفشيل جهود النواب ومؤسسات الدولة والحكومة من ان تحقق اي تقدم، فقد زرع بعض هؤلاء (المستشارين) ازلامهم في سائر اتحاء الدوائر، واصبحت بعض المؤسسات حكرا على افراد بعينهم، وكأنها تركت ورثها عن اباائهم، وعمل هؤلاء واسيادهم المستشارين ان يكفوا ايديهم عن الشعب والمؤسسات.

ومن التطوير الاداري ان تعيد الحكومة النظر فيما يدور من ممارسات لا تتفق مع مصلحة الوطن والمواطن في شركة الكهرباء وسلطة الكهرباء ومحطة الحسين الحرارية، ومصنع الاسمدة بالعقبة، ومؤسسة التدريب المهني، وعالية الخطوط الجوية الملكية، والجمعية العلمية الملكية، والجامعات: اليرموك! ومؤتة والاردنية، ومصانع الاسمنت، وامانة العاصمة، وان يخضع رؤساء هذه المؤسسات، ومدراء الامن والمخابرات والدفاع المدني والفسوفات والبوتاس، اقول ان يخضعوا لمساءلتهم من مجلس النواب، ومناقشتهم عند تعيينهم وفي الاصلاح الاداري هذا ملف عن مؤسسة المواصلات الملكية والاسلوكية يمكن استشفاف الفساد المالي والاداري الموجود في هذه المؤسسة.

اما عن الميثاق الوطني، فارجو تذكير الزملاء واصحاب النظريات والعقريات الذين لم ياتوا على الاردن الا بالسوء ومشاعر الشك والريبة التي تتنابي بخصوص ما سيتمخض عنه

هكذا من الميثاق

الظروف، حيث يشهد الوطن الانفتاح الديموقراطي، الامر الذي يستوجب معرفة دقائق الامور للحيلولة دون اتخاذ هذه الديموقراطية عباءة لاعمال غيلة بامن الوطن والمواطن، وانني ارى ضرورة زيادة رواتب جميع ابناء السلك العسكري العاملين معه والمتقاعدين، وان هذا لن يكلف الا جزءا يسيرا مما كلفه سد ثغرة فتحها الفاسدون في بنك التراء والاردن والخليج وغطتها ادارة البنك المركزي من المال العام

وان من وسائل دعم هذه الاجهزة ان يعاد النظر في اسلوب الاحالة على التقاعد وان يتم انهاء خدمات من افسد واساء في هذه الاجهزة للوطن والاجهزة نفسها، واراها لانه اصبح عاجزا عن التعامل في هذه المرحلة، ومن الدعم ان يتم تمليك الضباط للسيارات المصروفة اليهم، باقساط وامان مريحة، وان تناح الفرصة لسائر الضباط بشراء سيارات على نفس النيج، مما يرفع الخزينة بالمال، ويوفر عليها نفقات ويجعل الضابط مرتاحا انه يمتلك السيارة لنفسه، فيحافظ عليها حفاظه على اولاده، وبهذه المناسبة اطلب الى الاجهزة الامنية ان تنشط في مراقبتها لخلايا البهائية التي تنشط هذه الايام بالاردن وانتم تعرفون البهائية وارتباطها باسرائيل ولها نشاطات مريبة مكثفة منذ بداية ازمة الخليج.

في الاصلاح الاداري والسياسي:

انني اتفق مع اللجنة الموقرة ان حركة الاصلاح والتطوير الاداري لجهات الادارة العامة للدولة لم تتقدم خطوة ملموسة في الاتجاه

المطلوب، وارى ضرورة اتخاذ اجراءات لتقليص النفقات ورصد الاموال المتوفرة لرفع رواتب العاملين والمتقاعدين، وعاملي المياومات والمفطوخ وشموغم واسرهم بالتأمين الصحي،

من هنا، فانني ارى ان وزارة الثقافة التي تحوت خلال السنة الماضية الى دمية في ايدي التيارات المتحدة المعادية للدين والوطن والمثل وتستحق الاحالة على التقاعد وارى ان وزارة السياحة تستحق على الاحالة على الاستداع، وذلك لتوقف هذا القطاع، ودمج الوزارتين بوزارة الاعلام وتعطى اسم: وزارة الاعلام والتوجيه الوطني، حيث يمكن الحاق وزارة الشباب اليها فيما بعد وايقاء مناصب الامناء العاملين تابعين للوزير

اما وزارة الزراعة فارى دمجها هي ووزارة المياه والري لتسمى وزارة الري والزراعة امر ضروري وهام وبذلك يتقلص عدد الوزراء والوزارات وتخف النفقات، كما ارى دمج المؤسسات العامة في الوزارات كل ضمن اختصاصه او حقله

وارى ايضا الغاء وزارة الخارجية اذا بقيت على ما هي عليه، ذلك ان السفراء يعيشون عيشة الرغد والهناء مقابل ما يعيشه موظفوا السفارات من الصنف الرابع والثالث من ضحك في العيش وكبت في التعامل ورعب وتميز في المواقع، هذا ناهيك عن الممارسات الفاسدة ماليا واداريا وتهريب وتجارة التي يمارسها العديد من السفراء، وقد خجلت على سمعة بلدي من ابراز الوثائق الخاصة بذلك لسوتها

الميثاق، وما سيفتحه علينا من ابواب الفرقة والخلافات وتمزيق الشعب، وبروز الاحزاب التي لا تريد بهذا الوطن وشعبه خيرا، والتي يرتبط بعضها بجهات متخينة خلف الاكمة واخرى متلفعة وراء الضباب.

اننا نطالب ان تكون الاحزاب نابعة من اعماق هذا الوطن تاريخا وعقيدة اسلامية، وتراثا ووجودا اما ان تنزل علينا الاحزاب بالمظلة فهو الذي من مصلحة شعبنا رفضه.

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء

وفي ختام حديثي، لا بد من تسجيل كلمة، اعزاز وفخر بجلالة القائد الراحل الحسين المفدى، وولي عهده الامين، لجهودهم الحثيثة في توضيح موقف الاردن والدفاع عنه، كما اقول ان احياء الجبهة الشرقية، وتحسين العلاقات الاردنية مع الدول الغربية المجاورة بات ضرورة ملحة خاصة وان الاردن بقيادة الحسين كان دائما وابدا رائدا نحو الرفاق وجمع الكلمة، وانني ارى ضرورة عقد مؤتمر اقليمي يضم قادة الاردن والعراق وسوريا، ثم يتم توسيعه ليشمل دول عربية اخرى معنية بقضية الخليج، فالحرب اذا وقعت فانتا ستكون جديما وقودها، وان مرتنا ونحن متفقون خير منه ونحن شيئا واحزابا، وانني اقدم التحية لجميع الدول العربية التي ساندت وتساند الاردن والشعب الاردني والانتفاضة الباسلة، كما اتقدم بشكري الى شعبنا الاردني شعب الرجولة والتضحيات والبطولات واشكر جميع الجهود النبوية والرسمية التي قدمت هذا التقرير وهذه الموازنة، ولا زلت والشعب تنتظر ان يضاف الى ادم قوت الشعب

وفي الاصلاح الاداري نقول: ان الدولة يجب ان تكون اقوى والاشخاص والمؤسسات ويجب تقليص واهاء مراكز القوى والاختطبوط الذي زرعه ويغذبه بعض المستشارين، والذين يعملون جاهدين لتفشييل جهود النواب ومؤسسات الدولة والحكومة من ان تحقق اي تقدم، فقد زرعه بعض هؤلاء (المستشارين) اولامهم في سائر انحاء الدوائر، واصبحت بعض المؤسسات حكرًا على افراد بعينهم، وكأنها تركة ورثوها عن ابائهم، وعلى هؤلاء واسيادهم المستشارين ان يكفوا ايديهم عن الشعب والمؤسسات.

ومن التطوير الاداري ان تعيد الحكومة النظر فيما يدور من ممارسات لا تتفق مع مصلحة الوطن والمواطن في شركة الكهرباء وسلطة الكهرباء ومحطة الحسين الحرارية، ومصنع الاسمنت بالعقبة، ومؤسسة التدريب المهني، وعالية الخطوط الجوية الملكية، والجمعية العلمية الملكية، والجامعات: البيروت، ومؤنة والاردنية، ومصانع الاسمنت، وامانة العاصمة، وان يخضع رؤساء هذه المؤسسات، ومدراء الامن والخابرات والدفاع المدني والفوسفات والبنوتاس، اقول ان يخضعوا لمساءلهم من مجلس النواب، ومناقشتهم عند تعيينهم وفي الاصلاح الاداري هذا ملف عن مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية يمكن استشفاف الفساد المالي والاداري الموجود في هذه المؤسسة.

اما عن الميثاق الوطني، فارجو تذكير الزملاء واصحاب النظريات والعقريات الذين لم ياتوا على الاردن الا بالسوء ومشاعر الشك والريبة التي تتابني بخصوص ما سيتمخض عنه

هكذا من الأشهر

والوطن ما أمتصه الفاسدون من شحم الشعب ولحمه، تحياتي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الأستاذ محمد المعمر

السيد محمد المعمر: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السادة الزملاء

الموازنة ترجمة لسياسة الدولة المالية في خدمة مجتمعاتها وتلبية حاجاتها وأمنه.

ويلدنا المحدود بإمكاناته، والكبير بمسؤولياته الجسام، قد خطى خطوات كبيرة، في سبيل تقدم شعبه، والتصدي لمخاوف نموه الاقتصادي والاجتماعي، بالمقارنة مع أمثاله من الدول محدودة الموارد.

وكانت أزمة الخليج، وقد تعرض الأردن للضغط السياسي والاقتصادي للتأثير على مسيرته، وكشفت الأزمة مدى خطورة الاعتماد على المساعدات الخارجية الأجنبية والعربية منها، التي لا يطمئن لها، والتي تتعرض للظروف السياسية المتقلبة، وغلبة المصالح الشخصية والأنية على المصالح العليا البعيدة المدى للأمة.

فالدول الاستعمارية وعلى رأسها أمريكا تتحكم بالأموال والثروات العربية، وأصبحت هذه الثروات خادمة لأهداف الدول الاستعمارية، بدلاً من أن تخدم الأهداف الوطنية القومية كما أصبحت بلاد ومبعثا للشرب والفقر على هذه البلاد بسبب الأمناء عليها والملايين التي كشفتها الأحداث والتي صرلت على القوات الأجنبية، وشراء ضماير الأمم

والشعوب لتقف في خندق الأعداء الدائمين للأمة، كافية لو اتفق جزء منها لصالح الأمة والاشقاء كافة أن تزيل الظلمة القائمة ويعم التقدم والرخاء وتنتهي المديونية وفوائدها الظالمة

السيد الرئيس، السادة الزملاء

المديونية الداخلية والخارجية عبء كبير على اقتصادنا وعائق لنموه، ولا تزال نرى الزيادة المستمرة في هذا العبء وقد بلغت الزيادة لعام ١٩٩٠ ٥٥ مليون دولار في المديونية الخارجية وبلغت نسبة خدمة الدين العام، الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات لعام ١٩٩٠ ٣٠٢٪ على ان تزداد في عام ١٩٩١ من ٣٣٠٧٪ ٣٨٠٩٪ اذا لم يتم إعادة جدولة ٥٠٪ من فوائد القروض، مما يشكل مخاوف ومخاطر على اقتصادنا تستدعي الحد من هذه المديونية.

وان كانت موازنة عام ١٩٩٠ قد اوردت فائضا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات للنصف الاول من العام، وظهرت استقرارا في سعر صرف الدينار، مقابل العملات الأجنبية فان مستوى الاسعار والتضخم لا يزال بحاجة للتدخل لخفض هذه الاسعار، وخفض التضخم، ليتمكن المواطن من العيش بكرامة خاصة ذوي الدخل المحدود الذين لم تطرأ زيادة على دخولهم تتناسب مع الزيادة التي حصلت على الاسعار.

وان هي موازنة عام ١٩٩١ موازنة تكشف وضمو فلا بد من ان نجد حلا لمشاكل البطالة التي تتزايد باضطراد وتؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة

٦ - توجيه التعليم في مختلف مستوياته لحاجات ومتطلبات السوق المحلية والخارجية للفرص المتوقعة من العمل

السيد الرئيس، السادة الزملاء

لقد صنت وزارة المالية الموازنة العامة وفق الاقاليم وكانت البادية تعتبر الاقليم التنموي الرابع، وهي بحاجة لمجهود واسع لتطوير مجتمعاتها وتلبية احتياجاتها واقامة المشاريع التنموية، والخدمات التي تنهض بمستوى ابنائها ومناطقهم

ان موازنة عام ١٩٩٠ وبالرغم من انتهاء السنة المالية رأينا اجحافا وظلما قد لحق بهذه المناطق، كما ان موازنة عام ١٩٩١ ليست بأفضل من سابقتها فيما يخص هذه المناطق.

نظرا للنظرة غير المتوازنة للمشرفين على تنفيذ المشاريع والمخصصات من السلطات والدوائر التنفيذية، ولبعد ابناء هذه المناطق من مراكز المشاركة في المسؤولية

واننا نشكر سابقا من الفساد المالي ولكن الفساد الاداري تطور الى شيء من المزاجية والمحسوبية في اكثر المواقع وصارت الاموال العامة من هذه الموازنة توزع حسب الاهواء والامزجة لا على الحاجة، بعيدة عن التوازن والعدالة المطلوبة، فلا تزال التجمعات السكانية والقرى في البادية والريف وفي البادية الشمالية خاصة قد حرمت من عدالة توزيع مخصصات الخدمات والمشاريع وهي منطقة حيوية وقابلة للتطور وقابلة لاقامة المشاريع، وبحاجة لتلبية كثير من الخدمات.

وفي نظرنا للميزان التجاري، بودنا ان يميل هذا الميزان لصالح الصادرات، ولكننا رأينا عجزا كبيرا، فالصادرات لعام ١٩٩٠، قد بلغت (٨٩٩) مليون دولار والواردات (٢٠٩٢) مليون دولار، وكان العجز مقدراً بـ (١١٩٢) دولار اي العجز بحجم الموازنة الحالية للدولة، ويبدل هذا على عجز الاقتصاد وقصوره عن تقريب الفوارق بين الصادرات والواردات، كما يدل على تقلص النشاط الاقتصادي والتجاري ويبدل ايضا على عدم وجود اسواق بديلة لتتجانتنا، وحاجة سوقنا المحلية للصناعات اللائمة لهذا السوق.

ومن هنا لا بد

١ - التفتيش عن اسواق بديلة لبضائعنا، تلي حاجة المجتمعات الاخرى المشابهة لمجتمعاتنا، وذلك باقامة المعارض التجارية وارسال الوفود التجارية وزيادة نشاط ممثلينا في الخارج في هذا المجال.

٢ - الحد من استيراد المواد الترفيهية والكمالية الغير ضرورية

٣ - اقامة الصناعات الخفيفة التي تحتاجها السوق المحلية

٤ - الاستفادة من الثروات الطبيعية والمواد الخام وزيادة التفتيش عن البترول والحامات الصناعية

٥ - توجيه النفقات الرأسمالية للمشاريع الانمائية لتشغيل الايدي العاملة، وتدريبها، والتخفيف من البطالة.

هنا من الأصل

١ - ونطالب برفع مستوى التعليم واقامة مشاريع الابنية المدرسية وتأمين المختبرات ومساعدة ابنائنا في مواصلة الدراسة العليا والوظائف العامة

٢ - الاهتمام بالزراعة واقامة المشاريع الزراعية ومساعدة المزارعين بجداوله القروض وتخفيض الفوائد واعطاء قروض بلا فائدة الى مربي الاغنام، والمزارعين المبتدئين في مشاريع زراعية تشجيعية، وتوفير الاعلاف وشمول المناطق بمشاريع التطوير الزراعي، واقامة المصانع للمنتجات الزراعية

٣ - ايصال التيار الكهربائي الى القرى والتجمعات السكانية التي لم يتم انارتها بعد، وليس من العدل ان يبقى هؤلاء محرومين من الانارة بينما التجمعات المجاورة لهم تتمتع بهذه الخدمة

٤ - لا تزال الكثير من قرى البادية والارياف بحاجة للخدمة الهاتفية والبريدية وتحتاج لفتح المكاتب البريدية وتحسين مستوى الخدمة الهاتفية، وشمولها بالخدمة الالية المباشرة وهي في وضع لا يمكن الاستمرار في تجاهله ولدى المؤسسة قوائم بهذه القرى ومتطلباتها وليس من الحق ان يبقى قطاع من هذا الشعب يعاني من هذه الخدمة وغيرها (وفي كل الخدمات تعتبر هذه المناطق اخر محطة للقطار)

٥ - ان قرى كثيرة لا تزال غير مخدومة

بالطرق القروية وراضي كثيرة بحاجة للاستغلال والوصول لها تفتقد للطرق الزراعية وقد وزعت تخصصات الطرق بطريقة غير عادلة حيث اضيفت توسيعات للطرق، وحدثت طرق على قرى تصل اليها الطرق في مناطق بيتنا لا يزال عدد كبير من قرى البادية لا تصلها طرق معبد، وابناؤها يجدون كل الصعوبات في عدم شمولهم بعدالة توزيع هذه المخصصات.

٦ - ان عددا من قرى البادية وبلدياتها بحاجة لزيادة المخصصات بترفيه عدد من القرى الى بلديات، كما ان الشباب بحاجة للمساعدة في تطوير وتنمية قدرتهم وابداع النوادي ومساعدتها، وتأمين المكتبات اللازمة.

٧ - والتشقيف الاجتماعي والصحي، املين تأمين الادوية اللازمة للمراكز الصحية وان تقدم الخدمة الصحية النوعية في هذه المناطق اداء وتجاوبا مع الظروف القاسية لهذه المنطقة واهلها. واني ساتقدم من السلطات المعنية بكشف باسماء بعض هذه القرى والخدمات التي تحتاجها

واشكر اللجنة المالية على ما بذلته من جهود في تحضير قرار الموازنة وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ ابراهيم خريسات



السيد ابراهيم الخريسات: بسم الله نرحب بالرحيم. احمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله وصحبه وسلم اجمعين

سيادة الرئيس حضرات الاخوة النواب المحترمين. احببكم جميعا تحية الاسلام، تحية من عند الله مباركة طيبة فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته

وحق لا تذهب بالبعض الظنون ولا تفسر المواقف تفسيراً في غير محله فاني لن اتحدث عن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ نقدا وتحليلا ولن اتناقش السليبيات او اتعرض للايجابيات كما انني لن اخوض في الحديث عن السياسة المالية العامة، فانا اكتفي في هذه المجالات بما قدمه اخواني نواب الحركة الاسلامية (الاخوان المسلمون) وكما ورد في البيان الذي تقدم به النائب الاخ الدكتور يوسف خصاونة.

ولكن حديثي سيكون فقط عن مطالب محافظة البلقاء نيابة عن اخواني نواب المحافظة

السادة / د. عبد اللطيف عربيات، د. عبدالله النصور، د. عوني البشير، مروان الحمود، سلطان العدوان، سمير قعوار، د. فوزي الطعيمة حيث شرفني اخواني بتقديم مطالب المحافظة باسمهم جميعا.

واننا نواب محافظة البلقاء نقدر كل التقدير المرحلة الخطيرة التي يمر بها هذا الوطن وما يتعرض له من ظروف اقتصادية صعبة، ومع حرصنا على التوجه الى ضغط النفقات وترشيد الاستهلاك وتغيير نمط الحياة التي تؤدي الى البذخ والاسراف سواء كان ذلك في مؤسسات الدولة ودوائرها او في حياة الافراد الخاصة، فاننا نتوجه كذلك لتهيئة الفرص امام المواطنين كافة وفي مختلف مواقعهم للعيش عيشة كريمة يشعر فيها المواطن انه لا فرق في الخدمات التي تقدم له سواء كان في المدينة والريف او البادية والوخيم فالكل مواطنون من حقهم علينا ان نسمي لتأمين الخدمات اللازمة لهم حتى ياتي اليوم الذي يحس فيه المواطن في القرية او البادية ان الخدمات المهيأة له لا تحووجه الى التفكير بترك ارضه والانتقال منها الى العيش في المدينة.

والمطالب التالية لا تحتاج الى زيادة في الموازنة وبخاصة ان كثيرا منها يتعلق بالادارة المحلية ورفع مستواها، وان بعض هذه المطالب قد رصد لها التكاليف اللازمة وتحتاج فقط الى الاجراءات الادارية للتنفيذ.

١ - ترفيع كل من ناحية زي والعارضة الى قضاء واحداث قضاء في ماحص والفحيص وعين الباشا واحداث ناحية في قرى اليزيدية والمقري وصعيب والقرى

هكذا من المرحول

المجاورة وناحية اخرى في ام جوزه والقرى المجاورة لها.

٢ - احداث بلدية في كل من مسيرة الغربية والطول الجنوبي وصافوط واحداث مجلس قروي في كفرهودا

٣ - ايصال الماء الى الاماكن التي لم يصل اليها رغم اكتظاظها بالسكان مثل مسيرة الغربية علما بان النسوة مازلن يحملن الماء على رؤوسهن ليوصلنه الى بيوتهن هذا مع ضرورة توزيع المياه في منطقة الاغوار بشكل منتظم وعادل

٤ - تحسين الطرق التي تربط السلط بالقرى الرئيسية في المحافظة وانشاء الطرق الزراعية ليتمكن اصحاب الاراضي الزراعية من الوصول الى اراضيهم بسهولة ويسر ليقوموا على استغلالها والاستفادة منها وبخاصة الاراضي الواقعة في العارضة ومغارب السلط والغور الاوسط والديبات والملاحة وسومة، وتعبيد الطرق الموصلة الى القرى واماكن السكن مثل الجواسرة والجلد، وانجاز مشروع الطريق البديل في الفحيص

٥ - الاهتمام بالخدمات الزراعية والبيطرية، وتوزيع الوحدات الزراعية على صغار المزارعين وتفويض من لديهم الاستعداد باستغلال الاراضي الاميرية وتشجيعهم بصرف الالات اللازمة على ان تسدد اثمانها على اقساط ميسرة وتخسب بسعر الكلفة، علما بان مشروعا زراعيا لتوزيع الوحدات الزراعية في منطقة الاغوار لم ينفذ ولم ياخذ اهل المنطقة حقوقهم واننا

نطالب بايجاد حل لهد الموضوع باقرب فرصة ممكنة مع انهاء مشكلة مديونية المزارعين وتصويب اوضاعهم باعادة جدولة المديونية كما ورد في تقرير اللجنة المالية عن الموازنة واللجنة الزراعية من قبل

٦ - انشاء مدينة صناعية في السلط من قبل مؤسسة المدن الصناعية بالتعاون مع البلدية او مؤسسة اعمار السلط لانشاء هذه المدينة ومنحها نفس الامتيازات والتسهيلات للمدن الصناعية الاخرى، وانشاء المشاريع الاستثمارية في السلط ومنطقة الاغوار وحوض البقعة لتشغيل الايدي العاملة والحد من البطالة.

٧ - ايصال الكهرباء الى القرى والتجمعات السكانية المحرومة من الانارة مما يساعد على تحسين الاوضاع في تلك المناطق مع ان معظم هذه القرى والتجمعات السكانية التي لم تصلها الكهرباء اعدت لها مشاريع سابقة ولم تنفذ ولا يجوز ان تبقى تحت رحمة قرارات شركات الامتياز التابعة من المنطق الربحي غير المعقول والذي يتعارض مع مصلحة المجتمع الاردني، و اننا نطالب الحكومة بالتدخل لايصال الكهرباء الى بطننا وكفرهودا، وجريش، وقصيب، وجلعاد، وسوميا، وفنوش، وميسرة، والجلد وام نجاسة وتوسيع شبكة الكهرباء في منطقة زي السياحية، و انارة الشارع الرئيسي من صافوط الى سلحوب مارا بمخيم البقعة كذلك وطريق السرو الى مداخل مدينة السلط

٨ - تحويل الخدمات الهاتفية في قرى المحافظة الى النظام الالي مما يساعد على سرعة الاتصال وسهولته.

٩ - تشجيع الشباب على انشاء النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية مع دعم النوادي القائمة ماديا ومعنويا مثل نادي السلط، والبقعة، والشونة الجنوبية والروضة والفحيص وماحص والاغوار الوسطى ونادي عيرا، مع اتمام مشروع المدينة الرياضية في السلط.

١٠ - رعاية المساجد في المحافظة من حيث الانشاء والاصلاح والخدمات وتعيين الائمة والوعاظ والخطباء وبخاصة مساجد القرى والمخيم مع ضرورة اسهام وزارة الاوقاف بتكاليف انشاء المساجد ودعم اللجان الشعبية التي تقوم بجمع التبرعات من المحسنين لهذه الغاية.

١١ - الاهتمام بالمراكز الصحية وتطويرها لتقديم الخدمات الصحية اللازمة واعتبار مستشفى السلط مستشفى تخصص تدعمه الحكومة بالاجهزة مع عدم انتداب اطباء الاختصاص الى المراكز الصحية وتطوير المستشفى في معدي وفي الشونة لسد حاجة ابناء الاغوار الوسطى، وانشاء مستشفى في منطقة حوض البقعة، و اتمام بناء المركز الصحي الشامل في الصبيحي.

١٢ - احداث فروع علمية في مدارس برق وعلان والصبيحي واكمال حاجة قرى الخرابشة وام جوزه وعين الباشا والمضمار من المدارس، وتوزيع المدارس حسب

اكتظاظ السكان وانشاء كلية مجتمع مهنية في منطقة الاغوار

١٣ - حل مشكلة التوسع في بناء المخيم وذلك بالتوسع العمودي نظرا لعدم القدرة على التوسع الافقي ولتزايد السكان حيث تعيش الاسرة وما يتبع عنها من اسر يزيد عدد افرادها على عشرة في وحدة سكنية لا تزيد مساحتها عن ٢٨٠ وما يتبع عن ذلك من مشاكل اجتماعية لا حصر لها.

١٤ - البدء بتنفيذ مشروع الصرف الصحي لمنطقة الفحيص وماحص والاحياء الجديدة في مدينة السلط وذلك لحماية الينابيع ومياه الشرب من التلوث، وحل مشكلة المياه العادمة الناتجة عن مصانع الاسمنت.

١٥ - الاسراع في توزيع الوحدات السكنية على المزارعين من ابناء المنطقة وتزويدهم بقروض سهلة لبناء مساكنهم وايواء اطفالهم بشكل يضمن لهؤلاء كرامتهم.

١٦ - من مراجعة تقرير متابعة المشاريع التنموية في محافظة البلقاء لعام ١٩٨٩ الصادر من وزارة التخطيط، نجد انه تم اتفاق ٣٤٪ من مجمل الاستثمار المخطط والمعرف لعام ١٩٨٩، اننا نجد ان هذه النسبة من الانجاز متواضعة وتدعو الى الاستغراب، لذا فانتنا نرى انه من الضروري ان تقيد وزارة التخطيط دورها الفاعل في متابعة المشاريع بشكل يضمن استعمال التمويل بالشكل الصحيح من خلال تنفيذ المشاريع في الاوقات المحددة لها.

هكذا من المصالح

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام
ورحمة الله وبركاته، الاستاذ فارس التابلسي



السيد فارمن التابلسي: بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة الزئيمس، الزملاء الكرام! أتألهذه الكلمة باسمي ونيابة عن الزميل فخري عقوار يسعدنا أن نقدم المجلسكم الكريم ببغض الفوصنيات الهامة التي لا تناقض ميل الأرقام الذي تخونه الموازنة بصورة مسهبة حيث يفترض أن تكون اللجة المالية قد صالت من خلال جلسات الاستماع التي ناقشت فيها هذه الأرقام منع الخبراء والمختصين من التأخر وإخراج جهاز الدولة، وكما نرى على الموازنة على أنها مشروع سياسات وإن هذه السياسات هي التي

تحمّد الاولويات ونجاعتها وانعكاساتها على الاداء العام، لذا سنحاول ان نناقش بعض البنود الواردة في الموازنة وكذلك السياسات المتعلقة بتواحي هامة من اقتصادنا الوطني عموما وضع بعض التصورات امام مجلسكم الكريم التي يمكن ان تساعد هذا البلد الصامد على تحطّي الظروف الصعبة والخرجة التي يمر بها، متوخين من ذلك المصلحة العامة وعاكسين نبض افراد هذا الشعب الطيب الذي تمثله.

تتوقع الموازنة ركودا اقتصاديا وانخفاضاً شديداً في الدخل القومي وتنامي البطالة نتيجة لازمة الحلج، فيما تشير ارقام الايرادات المحلية الواردة في مشروع قانون موازنة عام ١٩٩١ ان هناك تخسناً نسبيا في الايرادات، ان تلك التوقعات المتفائلة لا تتناسب مع المؤشرات الاقتصادية السائدة. وبالتالي فإن نسبة العجز سوف تكون اكبر مما هو وارد في مشروع الموازنة، وهذا بالتالي سيوجب الحكومة للبحث عن مصادر تمويل، وقروض خارجية اضافية لمعالجة هذا العجز، ويمكن الاشارة الى بعض الامثلة للايرادات المبالغ فيها على سبيل المثال لا الحصر:

اولاً: الإيرادات الجمركية:
لقد تمت الإشارة إلى أن هناك زيادة في
الإيرادات الجمركية وذلك اعتماداً على التوسع
في الامتياز في الوقت الذي تآكلت فيه دخول
المواطنين الحقيقية نتيجة لانخفاض قيمة الدينار
الارثي وتعدلات الطلب منخفضة على السلع

ثانياً : ضرورة المغادرين :

لقد تم تقدير (١٢) مليون دينار كإيرادات محلية من ضريبة المغادرين مقارنة مع مبلغ (١٥) مليون دينار لعام ١٩٩٠ ان المؤشرات والوضع الحالي توحي بعدم امكانية تحقيق هذا الرقم من الایرادات

اعتمدت الحكومة بعض الأسس والمعطيات لتخفيض النفقات الجارية لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كدعم الحبوب المنتجة محليا ومعالجة مشكلة البطالة، ان هذه النفقات تعتبر ضئيلة جدا ولا تتناسب مع حجم المشكلة الأساسية ولا سيما بعد أزمة الخليج حيث اضافت لهذه المشكلة بعدا جديدا للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، مما يثمن على الحكومة توفير مبالغ اكبر لتشغيل الابدن العاملة وللحد من مشكلة البطالة.

لقد أوردت أرقام الموازنة بأن الحكومة قد نجحت في السيطرة على التضخم خلال الفترة السابقة ولكني أرى أن تفاؤل وزير المالية فيه بعض التفاؤل حيث يلمس كل مواطن في هذا البلد الارتفاع في قيمة الاستيعارات والتفقات الميزانية واستمرار المالبس ومعظم المواد الغذائية المهربة الخارجية.

تعتبر الديون الخارجية على الأبدن من

أكثر المشاكل تأثيرا على الأداء الاقتصادي في الحاضر وفي المستقبل فوصول حجم خدمة الدين إلى حوالي ٣٩٪ من الصادرات يعطي ذلك مؤشرا خطيرا لا يجوز التهاون فيه أو السكوت عنه وفي هذا المجال أرجو التأكيد على ثلاثة أمور هامة :

١ - ضرورة توقف الدولة عن خدمة الدين للدول والمؤسسات المالية الغربية التي كانت لها اليد الطولى في الآثار الاقتصادية السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الاردني، وخاصة تلك الجهات التي تقف حائلا دون تعويض الاردن عن الخسائر التي تحملها نتيجة ازمة الخليج وخاصة تلك الخسائر الناجمة عن ضياع سوق التصدير وتجارة الترانزيت الى العراق الشقيق وتضاؤل فرص التصدير الى البلدان العربية الخليجية الاخرى وفقدان الدعم العربي والدولي الذي كانت تحصل عليه الاردن.

٢ - عدم اطلاق يد الدولة للقيام باية عمليات اقتراض خارجي او داخلي الا ضمن اختىجات الموازنة المقررة من قبل المجلس عل ان تكون عمليات الاقتراض للمشاريع الراسمالية فقط وذات الجدوى الربحية ووفقا للشروط المنح والقروض السهلة وليس وفقا للشروط التجارية الباهظة التكاليف، وان يتم عرض شروط كل اتفاقية قرض على المجلس قبل اقرارها من قبل الدولة

٣ - من المعروف لدينا ان قانون الموازنة العامة يتضمن القروض التنموية وبعض

فِيهِ

القروض التجارية والتي قامت الحكومة بالتعاقد والحصول عليها من مصادر خارجية، الا انه يلاحظ ان هناك قروضا اخرى قامت الحكومة بالحصول عليها لدعم المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ولم تدرج في ملاحق قانون الموازنة العامة، مثل قروض الملكية الاردنية وعقود استئجار الطائرات، لذلك اطالب الحكومة بادراج مثل هذه المعلومات كاملة في ملاحق الموازنة للتعرف وبشكل واضح على وضع المديونية الخارجية الحقيقية للحكومة من خلال هذه الوثيقة المهمة، كما انني اميب بالحكومة التركيز على مركزية ادارة الدين العام الخارجي وذلك بانشاء دائرة واحدة مرتبطة مع وزارة المالية من اجل السيطرة واعادة النظر في هيكلية هذا الدين خلال السنوات القادمة، حيث يلاحظ حالياً ان وزارة التخطيط من مهامها السعي للحصول على التمويل الخارجي للمشاريع والسحب من هذه القروض في الوقت الذي تقوم به وزارة المالية بواسطة البنك المركزي بخدمة هذا الدين، وفي ظل عدم التنسيق المتواصل بين هذه الوزارات تحصيل سلبيات من الصعب تقدير نتائجها او السيطرة عليها في السنوات القادمة

سعر صرف الدينار:

اننا نرى ان الكارثة الاقتصادية العظمى التي اصابت اقتصادنا الوطني هو في تراجع سعر صرف الدينار بما يعادل ٥٠٪ من قيمته خلال

فترة وجيزة وبصورة مفاجئة لم تسمح للمواطنين للتكيف مع هذه الظروف الصعبة التي فاجأت الجميع، وهذا كله ادى الى فقدان حوالي نصف الدخل القومي، وعلى الرغم من الاداء الجيد الذي شهده الاقتصاد الاردني في النصف الاول من عام ١٩٩٥ نتيجة القدرات العلمية والثقافية والتكنولوجية والابداعية لشعبنا، وتحمل هذا الشعب لكل التضحيات، الا ان ازمة الخليج اعادت الظلال الباهتة مرة اخرى على الاداء الاقتصادي الاردني وهذا بدون شك ظرف فرض على الاردن وليس للاردن سيطرة عليه، ولذا فاننا نطالب الحكومة في هذا المضمار اتخاذ الاجراءات الداخلية المناسبة للمحافظة على سعر صرف الدينار الاردني وتعميق الثقة به من خلال ما يلي:-

١ - تقليل حجم المستوردات الى اذن مستوى ممكن، وخاصة السلع الكمالية، والعمل على تشجيع الصادرات الوطنية، وذلك من خلال ادوات مالية مرنة وقابلة لاحتواء التغيرات والمستجدات واهمها سهولة التحرك المرن من الحماية الجمركية الى الحماية الاغلاقية وبالعكس وذلك وفقاً للظروف، لكي لا تتسع الفجوة في ميزان المدفوعات اكثر مما هي عليه الان، وبجيت يبقى رصيد العملات الاجنبية لدى البنك المركزي ضمن الحدود المقبولة دولياً.

٢ - استيعاب الدروس المستفادة من ازمة الخليج لتوظيفها مستقبلاً لخدمة الاقتصاد الاردني في استقطاب مدخرات العاملين الاردنيين في الخارج، فلو كان لدى الاردن

انضواء في الخدمة الاجبارية، لعدة شهور وقد تصل الى سنة او اكثر.

٢ - فتح باب التجنيد على مصراعيه برواتب معقولة لا ترهق الموازنة وتكفي لمواجهة المصاريف الاساسية للمجندين، لان هذا يحمي الشباب من الضياع والفرار القاتل ويرد قواتنا المسلحة بذخيرة خيرة من ابناء هذا الوطن الذين نحن بامس الحاجة الى مجهوداتهم، ومن هنا ارى تحصيل الجيش الشعبي الى حرس وطني وتوفير كل وسائل الدعم لهذا الجيش.

٣ - قيام الدولة بمشاريع ريفية لا تحتاج الى العملات الصعبة مثل التوسع في بناء الطرق القروية وصيانتها وحفر ابار جمع المياه وبناء السدود الترابية في كل وادي يمكن ان تسيل فيه مياه الامطار وتوفير القروض الريفية للعاملين في الارياف لكل انواع الاستثمار بشروط ميسرة ومرنة، وارى ان هذه المقترحات وغيرها من الابتكارات التي يمكن لشعبنا ان يبدعها هي البديل عن انقار كاهل الجهاز الاداري بموظفين شبه عاطلين عن العمل وتلافي الاخطاء التي ارتكبتها دولا عربية كثيرة سارت بهذا الطريق، ولا زالت تعاني من الاثار السلبية لهذا التوجه، هذا بالإضافة الى تلافي اثرها البالغ السوء على الاداء ومعنوية الجهاز الاداري الذي يتمتع حالياً بسمعة مشرفة وبقدرة كبيرة على الاداء ندرك لا يجد لها مثيلاً في منطقتنا.

٤ - تسهيل اقامة ابنائنا المهاجرين من الكويت

سياسة نقدية ومالية حكيمة لما ضاع او جدد الكثير من اموال ابنائنا العاملين في الخارج ولما عادوا اليها بحالة مادية صعبة، لذا نطالب الحكومة باعادة النظر بقوانين الاستثمار وتعليمات البنك المركزي المتعلقة بالحسابات المقيمة وغير المقيمة بالعملات الاجنبية وبتحويل العملات من وإلى الاردن، لكي نشجع كل العاملين من اخواننا في الخارج على الاستثمار في بلادهم وعلى ايداع مدخراتهم في البنوك والمؤسسات الوطنية الاردنية، ان هجرة رأس المال الوطني من اكبر الكوارث التي تصيب البلدان النامية وتعود اسبابه في معظم الاحيان الى عدم السياسات المالية والنقدية التي يتحكم بها في كثير من الاحيان البيروقراطية المتخلفة والتي يديرها موظفون غير اكفاء في دوائر ذات اهمية كبيرة.

البطالة:

انا البطالة التي يعاني منها شعبنا ستكون لها آثار اقتصادية واجتماعية سيئة على مجتمعتنا، وهذا يقتضي منا بذل كل محاولة ممكنة للتقليل من الاثار السلبية لهذه الافة الاقتصادية التي تعاني منها الفئات الاقل حظاً من مجتمعتنا، ومن هنا لابد للحكومة ان تعالج هذه المشكلة من خلال سياسات جريئة وواضحة تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١ - استيعاب كل المطلوبين لخدمة العلم وعدم تركهم معلقين بدون عمل او بدون

هكذا من الصعب

واستيعابهم في الاقتصاد الأردني بما يملكون من خبرات وطاقات هامة يمكن ان ترفد اقتصادنا الوطني وتعوضه عن كثير من النقص الذي كان يعانيه، وهذا يتطلب وضع السياسات التي تشجعهم على الإقامة وعدم الهجرة وهمايتهم من التشتت والشعور بالقرية في وطنهم، وذلك من خلال توفير الاعفاءات الجمركية لاثاثهم ولسياراتهم من ضو معادلة عادلة تضمن حقوق الدولة وتراعي ظروفهم وكذلك معالجة مشاكل خدمة العلم لابنائهم وبما يوفر لهم ظروف حياتية مواتية، الى ان تزول الغمة التي لحقت بهم ويحصلوا على مدخراتهم وتعويضاتهم الى ان يعودوا الى اعمالهم بعد حل المشكلة الخليجية.

السياسة الزراعية:

لاشك ان القطاع الزراعي خطى خطوات رائدة في مجال الانتاج والخدمات وذلك بفضل مقدرة مزارعنا على استيعاب التكنولوجيا وتوظيفها التوظيف الأمثل، ونظرا لضيق السوق الأردني على استيعاب الانتاج المحلي وإغلاق الأسواق العربية التقليدية في وجه منتجاتنا الزراعية ارى انه لا بد من احدث تغير في نمط الانتاج ليعتمد على اقتصاد والإعتماد على الذات وخاصة في منطقة الأرياف وفي مثل مائير به من ظروف تجسيد الأموال والحصار الاقتصادي وسياسات الضغط والتجوع، ومن هنا ارى ان تقوم وزارة الزراعة بتشجيع انتاج الدواجن واللحم والحليب على مستوى الاسرة من خلال توفير المدخلات اللازمة بواسطة دوائر

الزراعة في مناطقهم، فهذا يزيد من نفقة الفرصة البديلة لعنصر العمل في الأرياف ويعمل على تحسين المداخيل ويقلل من الاعتماد على الاستيراد، وهذا يتطلب ايضا التقليل من التشدد في المتطلبات البيئية والصحية لان القرية اساسا هي وحدة انتاج زراعي تختلف في بيئتها ومتطلبات الحياة فيها عن المدينة، ومن الخطأ ان تطبق عليها مواصفات المدينة.

اما سياسة الحكومة تجاه القروض الزراعية فلا زالت تتبع الاسلوب التقليدي الخاطيء الذي كان سائدا في الخمسينات، والذي يعالج المشاكل باضافة مشاكل جديدة، فجدولة الديون والاعفاء من الفوائد هي اساليب عفا عليها الزمن لانها تكافي الاغنياء على حساب الفقراء والمقترضين على حساب غير المقترضين وتعمل على افقار المؤسسات المقرضة، والبديل هو اصدار التوجيه لمؤسسة التمويل الزراعي لدراسة كل مشكلة بمفردها لاتخاذ القرار المناسب بشأنها من قبل مجلس ادارتها المعين من قبل الدولة مع مراعاة ان يكون هناك اعفاء بالنسبة لصغار المقترضين من الفوائد كما ان المؤسسة لا يمكنها الاستمرار في عملها وتادية دورها بصورة فعالة بدون قيام الدولة بتعويضها عن الاموال المفقودة نتيجة الجدولة او الاعفاء من الفوائد. اما سياسة التسويق فلا زالت متعثرة وتراوح مكانها فالدور الذي تقوم به كلاً من شركة التسويق ومؤسسة التسويق محدود ودون التوقعات، لذا اؤكد على اهمية دعم هاتين المؤسستين لتادية دورهما بصورة جيدة وخاصة في مجالات البحث عن الأسواق البديلة وتوجيه التصدير بصورة تحترم المنتج المحلي.

السياسة التعليمية:

ان اي تنمية حقيقية لا بد وان تركز على سياسة تعليمية وتربوية سليمة تعمل على تنشئة جيل واع لواجباته ولتقتضيات العصر الحضارية، ومن هنا لا بد من التخلص من التخط الذي يحكم العملية التعليمية والمتمثل بالتغير في السياسات والاساليب والمناهج بصورة عشوائية ودائمة لا لاعراض التحسين والبحث عن الافضل ولكن لاغراض متعلقة بالاشخاص وبالاوهاء.

اننا ننوق الى تخريج اجيال واعية من الشباب تخرص على وطنها وعلى انجازاته وتعي لواجباتها مثلما تعي لحقوقها، ومستعدة للعطاء بقدر ما هي مستعدة للاخذ. اننا نتطلع الى ادخال المناهج التي تنمي الانتباه والحرص على الوطن، والدفاع عنه، واحترام حقوق الغير، وحرية التعبير، واحترام الرأي الآخر، والابتعاد عن كل مظاهر التخلف التي تسود معظم المجتمعات المتخلفة. فهذا كله لا يزول الا بالتعليم وبالبرامج الهادفة التي تنمي النشء وتقرئ في نفوسهم كل معاني الخير والعطاء والاحسان بالمسؤولية، وهذا يتطلب من وزارة التربية اعادة النظر في مناهجها بحيث تعطي العامل الاجتماعي والانساني القدر الوافي من الاهمية والتركيز.

سياحة الرئيس، الزملاء الكرام

وفي نهاية كلمتنا، نود ان نذكر زملائنا الكرام برغبتهم التي ابدوها في ردهم على خطاب العرش النامي في ما يتعلق بموضوع الاحكام

العرفية التي مازال شعبنا يعاني منها منذ اكثر من عشرين عاما.

ونود ان نشير هنا الى مثل واحد على هذه المعاناة التي تؤكد على سوء النية الكامن وراء عدم الغاء الاحكام العرفية، اذ يتم الان توظيف هذه الاحكام بصورة قاسية ضد المواطنين المقترضين من بنك البتراء دون ان نسمع عن معاناة شخص واحد من الذين ارتكبوا الفساد المالي في هذا البنك واتوا على حساب المصلحة العامة والاقتصاد الوطني.

لهذا فاننا نرى في استمرار هذه الاحكام سيفا على رقبة المواطن وليس سيفا على رقاب الفاسدين والمفسدين.

وكذلك في موضوع المحكومين السياسيين الذين ما زالوا قيد السجن منذ فترات طويلة ولم تتخذ الحكومة اي شيء في ما يتعلق بهذا الموضوع وموضوع الاحكام العرفية رغم عودها الكثير والمستمرة

وبعد، فإننا نعتقد ان انقاذ البلاد من اوضاعها الاقتصادية الصعبة الراهنة، وتعبئة كل الجهود والطاقات الشعبية لمواجهة المخاطر الصهيونية والامبريالية المحدقة بنا، يتطلب قيام حكومة وحدة وطنية تمثل اوسع قطاع من جماهير شعبنا.

وبالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سياحة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الامتداد عبدالسلام فرحات

هذه من الأشغال



السيد عبدالسلام فرحات: بسم الله الرحمن الرحيم، معادة السيد الرئيس، حضرات الاخوة الزملاء الافاضل.

رغم الادراك الكامل منا لكافة الظروف الصعبة وغير العادية التي يمر بها بلدنا الامين، نتيجة لمواقفه واجتهاداته، وتلاحم شعبه مع قيادته في تلك المواقف والاجتهادات.

فان ذلك لا يمنع ولا يقف حائلا دون مناقشة الموازنة باعتبارها وفقا للمفهوم الواقعي والقانوني تمثل صورة حقيقية لمقاهيم الحكومة وسياساتها وخططها وبرامجها في كيفية ادارة شؤون الحكم خلال عام مقبل.

فالموازنة هي تعبير واقعي عن توجهات الحكومة وسياساتها في مجالات العمل والانتاج وفي رسم معالم الطريق لسنة كاملة على الاقل من خلال التفاصيل بتلك الارقام الواردة في الموازنة، وطريقة الحصول عليها من الإيرادات

المحلية او القروض الداخلية والخارجية، او من حيث طريقة صرفها وتوزيعها بما يضمن مصلحة الوطن والمواطن. ومعالجة قضاياها المختلفة وعلى رأسها قضية البطالة وغلاء الاسعار وانطلاقا من تلك المفاهيم فاني ارى ان مناقشة الموازنة واقرارها هي من الواجبات الرئيسية التي تقع على عاتق هذا المجلس ولكافة اعضائه.

وبالنسبة لي فانه لكوني احد اعضاء اللجنة المالية فاني اشاركها الرأي فيما ذهبت اليه في تقريرها الذي استمعت اليه على لسان سعادة مقررنا باستثناء تحفظ واحد بالغاء خصصات تطوير كليتي التربية والعلوم التربوية في الجامعتين الاردنية والبرموك لما لهذه المخصصات من اثر في الخدمة الجيدة على شريحة او تنعكس على شريحة واسعة من المعلمين الملتحقين بالتأهيل ومن جانب اخر فان الكلمة التي القاها سعادة الزميل المحترم مطير البستجي والتي شارك فيها زملاء اخرين فاني اکتفي بها ايضا.

معادة السيد الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل

بقي فقط ان اتحدث وباختصار عن مطالب لواء عجلون وهي في الحقيقة تكرار لمطالبنا في العام الماضي، وربما تتكرر عاما بعد عام نظرا لعدم تلبيةها وعدم اعطائها ما تستحق من الاولويات، وتتلخص بالاتي:

اولا: الزراعة:

ان لواء عجلون كغيره من مناطق المملكة تشكل الزراعة فيه قاعدة اساسية لاسلوب الحياة لدى مواطنيه، ونظرا للظروف الطارئة نسمح

هذه الايام دعوة للعودة الى الارض وحياتها لتكون مصدرا من مصادر الانتاج في بلدنا، ولتحقيق هذا التوجه لابد من توفير الامور التالية:

١ - توفر الطرق الزراعية التي تمكن المزارع من الوصول الى ارضه ونقل محصوله منها، لذلك اطالب الحكومة والجهات المعنية فيها بالذات باعطاء موضوع الطرق الزراعية اولوية على غيرها عند توزيع المخصصات، وسأقدم بالتعاون مع الحكام الاداريين اسماء الطرق واجبة النفاذ الى لجنة المحافظة في حينه، هذا مع العلم انه ادرج في العام الماضي عدد منها ولم ينفذ شيء يستحق الذكر

٢ - العناية بالاقنية الزراعية: ان قسما من اراضي اللواء تروى بمياه الودية، ولكن نسبة عالية من تلك المياه تذهب هدرا بسبب عدم تبطين الاقنية بخلطة اسمنتية.

٣ - تعديل بعض التشريعات التي تمنع المواطنين من ازالة الاشجار الحرجية داخل اراضيهم المملوكة، وكذلك التشريعات التي لا تسمح بقسمة الارض حتى بين الورثة والشركاء الا وفق مساحات معينة، اذ ان مساحة الاراضي المملوكة للمواطنين مساحات قليلة وعدم قسمتها بينهم يقف حائلا دون استغلالها.

٤ - ضرورة توفير الاشتال للاشجار المثمرة التي تناسب الارض والطقس وباسعار

معقولة لاعانة المزارعين وتحسين نوعية الزراعة، وبنفس الوقت تنشيط دور وزارة الزراعة بحيث يكون فاعلا ومؤثرا

ثانيا: الخدمات الصحية

وان ما ينقص اللواء منها بشكل اساسي هي الامور التالية:

١ - يحتاج اللواء الى خمس مراكز صحية شاملة، اثنين منها في منطقتي تجمع للقرى الشمالية، وواحد في بلدة كفرنجة واخر في بلدة عنجرة والخامس في مركز تجمع للقرى الجنوبية.

٢ - هناك عدد من القرى ما زالت دون عيادات صحية وسأقدم اسماها في وقت لاحق لمعالي وزير الصحة.

٣ - وهناك امر غاية في الاهمية والخطورة الصحية، وهو موضوع تلوث المياه في وادي كفرنجة نتيجة لتحويل مجرى المياه العادمة من محطة التكرير الواقعة بالقرب منه، بحيث تصب فيه، وبالرغم من اثاره هذا الموضوع في السنة الماضية ومحاطة معالي وزير المياه والري خطيا، الا ان الامر ما زال مجهول الحل مع انه سهل ومتيسر ومفيد في الوقت ذاته اذا ما سحبت تلك المياه لمسافة لا تزيد عن ٦ كم وبشكل انسيابي لتروي غابات من الاشجار الحرجية المزروعة على شفا الغور، او باستعمالها لزراعة الاعلاف ضمن اراض متوفرة لهذه الغاية

هكذا من الأصول

ثالثا: المياه والشرب:

ما زال عدد كبير من قرى اللواء غير مزود بمياه الشرب رغم انها جميعا مشمولة بمشروع للمياه وان شبكة الخطوط والمواسير واصله الى كل بيت منذ اكثر من ثلاث سنوات ولكن دون تشغيل بحجة عدم توفر المياه علما ان قرية راجب وهي اكبر تلك القرى تحتوي اراضيها على يتابع متعددة تفي بحاجة جميع تلك القرى، وان موضوع تشغيل هذه الشبكة هو موضوع اداري ولا علاقة له بالمال

رابعا: الخدمات الهاتفية:

وفي الحديث عن هذا الموضوع يجب ان نعترف اولاً بالفضل ونسبه لاهله، حيث قامت مؤسسة المواصلات مشكورة بتزويد مدينة كفرنجة بمائتي خط هاتف الى لتغذية القسم الموجود وزيادة عدد الخطوط البالغة في السابق ١٥٠ خطاً.

وعن الخدمات الاخرى الهاتفية فان غالبية قرى اللواء ما زالت تعتمد على المقاسم نصف الالية وهي بحاجة الى تحسين ادائها بتزويد القرية الواحدة باكثر من خط واحد وبحسب كثافة سكانها، اما باقي القرى التي لا يوجد بها وسيلة اتصال فانها بحاجة ماسة وتنتظر فتح شعب بريدية فيها.

خامسا: التربية والتعليم:

في مجال التربية والتعليم نذكر هنا ان بعضاً من المدارس في قرى اللواء ما زالت ضمن بيوت او حتى مخازن مستأجرة، وازافة الى ذلك ما زلنا نسمع من الطلاب والطالبات شكوى

بوجود نقص في المدرسين لبعض المواد، رغم ان الخريجين لا احد ينكر كثرتهم ووقوفهم في طابور التعيين.

سادسا: الاندية الرياضية والمراكز الشبابية:

ان غالبية القرى في اللواء ورغم كثافة السكان فيها وكثر الشباب فيها، ما زالت بدون مراكز للشباب او اندية رياضية، وذلك لعدم توفر الدعم المالي وكذلك عدم العناية والتوجيه والتشجيع، من اي جهة رسمية مسؤولة، وبما ان وزارة الشباب قد حظيت بدعم جيد نسبياً هذا العام فانه يجدر بها ان تولي هذه الامور نوعاً من الدراسة والاهتمام.

سابعا: الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية الاجتماعية:

لا احد ينكر دور الجمعيات الخيرية في حل الكثير او البعض من حاجات الفقراء والمعوذين من الاسر المستورة، وما اكثرها هذه الايام، وان معظم قرى اللواء تخلو من وجود اي جمعية بسبب عسرات اليد لدى ابنائها، وعدم توفر اي نوع من الدعم المالي من قبل اي جهة رسمية مسؤولة، والامر الاخر فان اللواء لا يتوفر في قراه مراكز للتنمية الاجتماعية تسهم في تدريب الكوادر من الباحثين عن العمل وخاصة الاناث او في تعليمهم بعض الحرف اليدوية ومزاولة المهن الريفية والفردية، ومن ثم مساعدتهم في تسويق انتاجهم اذ اننا بذلك نصل الى حل ولو جزئي لمشكلة من مشاكل البطالة وانتظار الوظيفة.

ثامنا البلديات:

لقد افاض بعض الزملاء في وصف اوضاع البلديات وحاجتها للدعم وتخفيض اعباء الديون عنها، ولا احد فيا يتعلق ببلديات اللواء ما اضيف على ما ذكر سوى التذكير فقط.

اما الامر الجدير بالتنويه به فهو المطالبة برفع مستوى المجالس القروية في كل من راجب وراسون واوصره الى بلديات اسوة بغيرها، خاصة وان بعضاً منها مضى على انشائه ما يزيد على خمس عشرة سنة.

سعادة السيد الرئيس، الاخوة الزملاء الافاضل

ان جميع او اغلب ما اشرت اليه من مطالب ليس فيه ما يثقل كاهل الموازنة او الزيادة من اعبائها، وان تليتها لا يحتاج الا الى عدالة في التوزيع وحسن اداء في ادارة المرافق العامة.

وفقنا الله جميعاً الى سبل الرشاد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي



السيد سليم الزعبي: بسم الله الرحمن، سيادة الرئيس، ايها الاخوة الزملاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابداً مناقشة مشروع الموازنة للسنة المالية ١٩٩١، بالتأكيد على حقيقة ان الموازنة لا تعني فقط الارقام المجردة الواردة فيها، فهذا يشكل جانباً واحداً منها، اما الجانب الآخر فهو المضمون السياسي وهو الاهم لان الارقام تبقى تقديرية، سواء بالنسبة لايادات الدولة وتنفقاتها، او للنتائج المحلي، وميزان المدفوعات والتضخم وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية والمالية، والارقام التقديرية تحتمل بطبيعتها الخطأ والصواب، ولذلك ساركز على الجانب الاهم وهو السياسات المالية والاقتصادية والتقديرية والسياسة العامة للحكومة وذلك من خلال مناقشة خطاب الموازنة المالية وتقرير اللجنة المالية ومشروع الموازنة، على النحو التالي:

اولاً: يقول خطاب الموازنة في مطلعه (شرع الاردن منذ عام ٨٩ بتطبيق البرنامج الاقتصادي الوطني الشامل بهدف وقف التراجع في المسار الاقتصادي - الوطني واستئناف النمو في الناتج المحلي الاجمالي وحشد المدخرات الوطنية وتوفير المزيد من فرص العمل، وتقليص عجز الموازنة والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار واعادة بناء احتياطات البنك المركزي وتقليص العجز في الميزان التجاري وبالتالي تحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات) انتهى القول في خطاب الموازنة.

هكذا من المرحلي

ثم اتبع ذلك بقوله: يدل التقييم المشترك الذي قامت به الأجهزة الحكومية المعنية مع المؤسسات الدولية المتخصصة، ان الاردن قطع شوطا مناسباً في تحقيق اهداف البرنامج.

واود ان اتساءل اولاً، ما هي المؤسسات الدولية المتخصصة التي اشار اليها خطاب الموازنة وقال بانها شاركت في تقييم اوضاعنا الاقتصادية؟ ثم لماذا تشارك؟ ومن اية منطلقات تقييم؟ وهل هدفها خدمة مصلحة بلدنا فعلاً ام خدمة الدول الاجنبية الدائنة التي غفلها؟ وهل تتوافق المصلحتان؟ واخيراً الا تشكل مشاركتها مسا بالسيادة الوطنية واستفزازاً لمشاعر المواطنين؟

اما الارقام التفصيلية التي يوردها خطاب الموازنة كمؤشرات للاستدلال على تحقيق الاهداف التي جاءت في مطلعه، فعندما نقرأ هذه الارقام نفرح بها، ولكن عندما ننظر الى واقعنا الاقتصادي وإلى مستوى معيشة المواطنين نحزن اشد الحزن، فالارقام تعكس من جهة صورة «زاهية» والواقع من جهة اخرى يعكس صورة معتمة... ونحن لا يمكننا ان نصدق الارقام ونكذب الواقع.

ثانياً: يقول خطاب الموازنة (الا ان ازمة الخليج... وما وافقها من اثار سلبية وخسائر جسيمة تكبدها الاقتصاد الوطني، ادت الى تعثر مسيرة التصحيح الاقتصادي... الخ)

وهنا اتساءل ايضاً، هل كانت المسيرة الاقتصادية قبل ازمة الخليج مسيرة ناجحة... ثم تعطلت بسبب ازمة الخليج... والجواب الواضح... انها كانت قبل الازمة متعثرة، وازدادت تعثراً بعد ازمة الخليج.

وهنا ابادر بالتحذير من ان تجعل الحكومة هذه الازمة مشجاً تعلق عليه عجزها في حل المشاكل الاقتصادية، ان هذا تحليل لا يجعلني اقلل من تاثير الازمة على الاقتصاد الاردني.

ثالثاً: الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الاتثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني.

ان هذه الاجراءات جاءت في معظمها على شكل ضرائب غير مباشرة، وهي التي يتحمل عبئها الفقير والغني على حد سواء ويدون تمييز، وبذلك تكون وطأتها اشد على الفقراء... الذين لا ذنب لهم في تخريب الاقتصاد الوطني لكي يتحملوا وزر محدثي ومسببي هذا التخريب

واني اسجل على اللجنة المالية تبريرها لتطبيق برامج ضريبية مشددة على الشعب بزيادة الضرائب مستندة في هذا التبرير الى حالة الوعي الشعبي معتبرة ان قبول الشعب باعباء تفوق طاقاته، هي ثمرة من ثمار مرحلة التحول الديمقراطي (ص:٤ من التقرير)... والسؤال الذي يطرح نفسه هو... هل تريد اللجنة المالية

الشعب من اجل توفير مبالغ لسداد الديون.

٣ - ثم لماذا هذا البرنامج؟... اذا كان البرنامج السابق يحتوي على كل المزايا التي ذكرها خطاب الموازنة في بدايته... انه امر غير فعلاً.

خامساً: الدين العام الخارجي:

يلاحظ ان الحكومة تعطي مسألة تسديد الدين الخارجي اولوية قصوى، وتبحث من بنك الى اخر عن حلول لتخفيض حجم المديونية او تخفيض اعبائها ومنها كما جاء بالخطاب «عمليات شراء الدين باسعار خصم مناسبة وعمليات تحويل الدين الى استثمارات جديدة وعمليات تحويل الدين الى دين اخر... الى اخر هذه المقولات، التي يوحي بها من اجل استنزاف قدرات البلد المدين، قبل ايجاد حل دولي لهذه المشكلة الدولية والذي سيكون بالتأكيد شطب هذه الديون كلها او الجزء الاكبر منها... فلماذا مثل هذا اللهاف او اللهفة على السداد من خلال تحميل شعبنا مالا طاقة له به.

سادساً: الدين العام الداخلي:

يتضح من خطاب الموازنة ان البنك المركزي قد اعطى سلفة استثنائية للحكومة مقدارها ٣٩٠ مليون دينار.

وملاحظاتي على ذلك هي ما يلي:

١ - ان هذه السلفة الاستثنائية قد تمت باصدار نقد بدون غطاء

ان تقول لنا وللشعب، ان الديمقراطية تؤدي الى فرض المزيد من الضرائب والاعباء المالية.

رابعاً: برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني الشامل الجديد:

يقول خطاب الموازنة: «ان الظروف الطارئة الناشئة عن ازمة الخليج جعلت الاستمرار في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني الشامل امراً صعباً، الامر الذي استدعى اعادة النظر به والشرع في وضع برنامج جديد»

وبعيداً عن الدخول في متاهات الارقام التي اوردها الخطاب والاهداف - العامة التي ذكرها البرنامج الجديد، والتي لا تختلف عن اهداف البرنامج السابق، فاني ابدي مايلي:

١ - هل هذا البرنامج برنامج وطني كما يسميه الخطاب في الوقت الذي اوحى به وشارك في وضعه خبراء صندوق النقد الدولي؟

٢ - وهل هذا البرنامج برنامج تصحيح فعلاً؟... وهل من مصلحة هؤلاء الخبراء تصحيح الوضع الاقتصادي بالاردن؟ وهل هو برنامج شامل كما يسمونه؟... ام برنامج «محصور في جانب واحد فقط وهو الجانب المالي المتعلق بزيادة الضرائب... ولتحقيق غاية واحدة فقط... هي الضغط على

هكذا من المأهول

واصدار نقد بدون غطاء يؤدي الى عدم الاستقرار النقدي في البلاد خلافا لاهداف البنك المركزي ولقواعد السياسة النقدية السليمة.

٢ - هذه السلفة، هي سلفة استثنائية ومنحها بهذه الصفة يخالف احكام المادة (٥١) من قانون البنك المركزي وان ما اورده تقرير اللجنة المالية حول هذه المسألة في محله.

٣ - ويبدو اخيرا ان خطاب الموازنة قد وقع في تناقض واضح، فهو من جهة يتحدث عن ان سجلات وزارة المالية تظهر منح الحكومة سلفة استثنائية قدرها ٣٩٠ مليون دينار، ويشير من جهة اخرى وتحت نفس العنوان بالحرف الواحد الى (تمكن الخزينة من توفير التمويل اللازم للاتفاق الحكومي دون اللجوء الى الحصول على سلف استثنائية) والسؤال الذي يرد اي القولين تصدق؟

سابقا: الوضع النقدي:

أ - يقول تقرير اللجنة المالية، ان عام ١٩٩٠ اظهر نجاحا في استقرار سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية والغاء سعر الصرف المزدوج للدينار ويلاحظ على ذلك ما يلي:

١ - انه اذا كان صحيحا ان سعر

الصرف قد استقر نوعا ما فانه استقر عند سعر متدهور للدينار، ومع ذلك بقي السعر غير مستقر.

٢ - ليس المهم الغاء سعر الصرف المزدوج للدينار بقرار رسمي الا ان الاهم من ذلك هو الغاء ازدواجية سعر الصرف بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء التي لا زالت قائمة ويمارس العديد من الصرافين نشاطهم فيها، كما لا تزال الازدواجية في سعر الصرف قائمة فعلا وواقعا

ب - يقول تقرير اللجنة المالية ان احتياطي البنك المركزي من العملة السائلة الصعبة مطمئنا وانه بلغ حتى ١٩٩٠/١٢/١٤ ما مقداره ٦٦٠ مليون دولار، والتعليق على ذلك هو ان هذه الصورة ناقصة لانها ابرزت - الموجودات بالعملة الصعبة واغلقت الالتزامات بها في ذلك التاريخ ولا يمكن معرفة صافي المركز الحقيقي للاحتياطي الا بطرح رقم الالتزامات من رقم الموجودات.. فاين هورقم الالتزامات؟

ج - قضية بنك البتراء.. اولعنة بنك البتراء: معلوم للجميع ان هذه القضية قد ساهمت بتخريب الاقتصاد الوطني وادت الى تبديد اموال الخزينة وهي قضية بحاجة الى تحقيق، وانني اقر اللجنة المالية على ما ذهبت اليه بهذا الخصوص واضيف انه

لجنة الحريات العامة، بضرورة الغاء الاحكام العرفية والاخراج عن المحكومين والمعتقلين السياسيين، واعادة الموصولين لاسباب سياسية الى وظائفهم والغاء كافة القوانين الاستثنائية مثل قانون منع الجرائم وقانون الدفاع

اما كان الافضل ان يصفى هذا البنك فور توقفه عن الدفع لتجنب خسارة الدولة مثل هذه الخسائر الفادحة.

ويبدو ان الحكومة واجهتها ذات العلاقة لم تأخذ العبرة مما حصل، فهي لا زالت تتبع نفس الاسلوب في معالجة اوضاع بعض البنوك المتعثرة مثل بنك الاردن والخليج الذي دعم حتى تاريخه بحوالي ٤٠ مليون دينار والبنك الوطني الاسلامي (بيت الاستثمار الاسلامي سابقا) الذي دعم ايضا بمبلغ سبعة ملايين دينار حتى هذا التاريخ، وبنك عمان الذي حصل على سلف من البنك المركزي تزيد على عشرين مليون دينار ستحول الى خسائر تتحملها الخزينة اذا ما واجه هذا البنك نفس المصير.

ثامنا: البطالة:

لم يتخذ اي اجراء عملي لمعالجة ظاهرة البطالة المزمنة والمتفاقمة يوما بعد يوم والتي ازدادت استفحالا بعد احداث الخليج، وبالرغم من الوعود المتكررة والدراسات المهنية التي عاجلت ازمة البطالة ورقيا الا انني لم المس اية اثار لهذه

يجب التوسع بالتحقيق منذ بدء الترخيص للبنك في العمل في الاردن ان اللجنة قد تواضعت واقتصدت اللجنة المالية عندما قالت بان الخسارة التي تحملتها الخزينة تتجاوز مبلغ ٢٥٠ مليون دينار غطيت بسلف من البنك المركزي، وهذا يعني ان الدولة التي تحملت هذه الخسارة الناجمة عن الفساد المالي والاداري، والصحيح ان الرقم اعل من ذلك بكثير الرقم اعل من ٢٥٠ مليون دينار اذ يجب ان يضاف الى الخسارة مبلغ لا يقل عن ٧٥ مليون دينار تمثل الودائع لدى بنك البتراء التي عجز عن دفعها لاصحابها وتعهدهم البنك المركزي بدفعها بواسطة بنك الاسكان، فكل مبلغ يدفعه الاخير من هذه الودائع يستوفيه فورا من البنك المركزي والسحب من هذه الودائع قائم على قدم وساق وكلها على حساب البنك المركزي.. ويضاف الى الرقمين السابقين نفقات تشغيل بنك البتراء نفسه وجهاز موظفيه طيلة استمرار عملية التصفية التي قد تمتد الى سنوات.. والتي يعني استمرارها بقاء الاحكام العرفية رازحة على صدور المواطنين مكيلة لحرياتهم العامة معتدية على حقوقهم الدستورية، ذلك ان الحكومة ربطت بين الغاء الاحكام العرفية وانهاء قضية بنك البتراء.

وهذه المناسبة فاني اطالب الحكومة بالالتزام بما جاء بخطاب المجلس عند الرد على خطاب العرش السامي وتوصيات

هذه من الأصل

الوعود والدراسات على الواقع تماماً مثل
الوعود التي قدمت بإعادة المصولين من
وظائفهم لأسباب سياسية والذين لا
يزال أكثرهم بين جيوش العاطلين عن
العمل بسبب معتقداتهم السياسية

تاسعا: في السياسة الزراعية:

لا بد من التأكيد على ضرورة توجيه
الاقتصاد الزراعي نحو انتاج المواد
الزراعية الغذائية من اجل تحقيق الامن
الغذائي، وانتاج احتياجات المواطنين،
وتوجيه هذا الانتاج لسد حاجات
المواطنين. لا لسد حاجات الاسواق
الخارجية، وان حالة الحصار التي فرضت
علينا شكلت ناقوس خطر وظهرت
مدى اهمية الامن الغذائي والاعتماد على
الذات كعامل اساسي من عوامل
الصمود والمواجهة.

انني مع توجيه اللجنة المالية بإعادة
جدولة قروض المزارعين والغاء الفوائد
المرتبة عليها. ولكن اي مزارعون؟...
هل هم اصحاب الملايين الذين اكلوا
القسم الاكبر من الكعكة ومازالوا
يأكلون، ام هم صغار المزارعين الذين لم
ينلهم سوى فتات هذه الكعكة. ان
اعفاء اصحاب الملايين من المزارعين من
الفوائد يعني اضافة طبقة من الزبدة فوق
الكعكة.

انني اؤكد على ضرورة جدولة ديون
صغار المزارعين واغنائهم من الفوائد،

اما كبار المزارعين فان التراخي في
التحصيل منهم يعتبر تفريطا بحقوق
الحزينة ربما يصل الى حد الفساد المالي
عاشرا: اؤيد زميلي الاستاذ حسين مجلي في كل ما
اورده في كلمته القيمة عند مناقشته
لمشروع الموازنة يوم امس، على وجه
الخصوص ما ارساه في هذه الكلمة من
مبادئ ومنطلقات وثوابت قومية، يؤدي
الالتزام بها الى حل كافة قضايانا القومية
والمحلية.

اما مطالب دائري (لوائي الرمثا وبني كنانة
فسيتملونها بكلمة مشتركة زميلي واخي الاستاذ
محمد الدردور.

واخيرا فاني اساله تعالى ان يلهم الجميع
الصدق والسداد في القول والعمل

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام
ورحمة الله وبركاته، الاستاذ محمود هويمل



السيد محمود هويمل: بسم الله الرحمن
الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على الطاهر
الامين.

سيادة الرئيس، السادة النواب المحترمون
يشرفني في هذا اليوم ونحن نناقش
مشروع الموازنة لعام ١٩٩١ ان اتحدث في مطالب
محافظة الكرك باسم نواب المحافظة الكرام،
اصحاب السعادة

١- محمد فارس الطراونة، ٢- جمال
الصريرة، ٣- عاطف البطوش، ٤- مطير
البيستجي، ٥- احمد الكفاوين، ٦- عيسى
المدانات، ٧- عبدالله الزريقات، ٨- محمود
الهويل

ان محافظة الكرك تعاني من نقص حاد في
الخدمات اذا ما قورنت بمثيلاتها في المملكة حيث
لا يوجد وحدة ادارية في المحافظة الا وتشكو هذا
النقص في معظم المجالات وعليه فانا نرى
احقية طرح قضايا المحافظة رغم معرفتنا الاكيدة
بالظروف الاقتصادية الصعبة وحجم التحديات
التي يمر بها الاردن.

سيادة الرئيس، الزملاء المحترمون

سائقم للحكومة بمذكرة تفصيلية
لطلبات المحافظة لكي نحافظ على وقت المجلس
وسوف اتحدث في الاطار العام لهذه الطلبات

اولا: توفير الاموال الكافية للنبوض بالجنات
المدني في جامعة مؤتة التي اذا لم يخصص
لها المبالغ المطلوبة ستعثر في تحقيق
اهدافها السامية لذا نطالب الحكومة
برفع نسبة مخصصات هذه الجامعة من

الرسوم الجمركية والضرائب الاضافية
وكما تعلمون جميعا ان هذه الجامعة لم
تخطى بما حظيت به جامعاتنا الاخرى من
الدعم والرعاية ومازال طلابها يتلقون
تعليمهم مع طلاب كلية مجتمع الكرك.
والامر متروك لدولة الرئيس ومعالى وزير
التعليم العالي ومجلس التعليم العالي
لتبني هذه القضية.

ثانيا: اننا نتوجه بالشكر العميق للحكومة
الرشيدة بتخصيص مبلغ
(١٨٤٠٠٠٠٠) دينار لإنشاء مستشفى
الكرك الحكومي مطالبين السير
بالاجراءات العملية لتنفيذ المشروع
لحاجة المحافظة الماسة لذلك والحكومة
تعرف تماما وضع المستشفى الحالي.

ثالثا: دعم مزارعي المحافظة ومربي الأغنام
والدواجن وذلك بتوفير المياه والطرق
الزراعية بالإضافة الى تخفيف الفوائد عن
ديونهم وتأمين التسهيلات اللازمة
ليتمكنوا من مواجهة احتياجاتهم
خصوصا في مثل هذه الظروف، ان
المزارع في هذا البلد حين يذكر اسمه
الجميع - يتباكى له ولعطائه واتمائه
وظروفه الصعبة حكومة ونوابا فالزراع لا
يريد مشاعر واحاسيس وانما يريد ان
تترجم هذه المشاعر والاحاسيس الى
اجراءات عملية تساعد على الاستمرار
لان يعيش حياة كريمة كما واننا نطالب
الحكومة ان توفر الميكانيكية والسبل
لتشجيع الثروة الزراعية والحيوانية

هكذا من الله أهل

بالعمل على حفر الابار الارتوازية في الاراضي الشرقية بعد توزيعها.

رابعا: دعم الرعاية الصحية في المحافظة وخاصة في القرى التي لم تحظى لهذه الخدمات بالمستوى المطلوب وباتي ذلك بفتح المراكز الصحية والعيادات وتوفير الكوادر، الطبية المؤهلة للعمل على راحة المواطن في المحافظة

خامسا: الرعاية التعليمية، ان محافظة الكرك تعاني من مشاكل عديدة منها على سبيل المثال

- ١ - نظاما لفترتين
- ٢ - التعليم المختلط وخاصة في المرحلة الاساسية العليا.
- ٣ - الاهتمام بالمدارس (بناء وصيانة) وتوفير الكوادر العلمية المطلوبة

سادسا: العمل على توفير فرص العمل لانباء محافظة الكرك لكلا الجنسين لان المشكلة اصبح يعاني منها كل بيت في المحافظة والجميع يعلم ما تسببه البطالة من مشاكل لامن البلد واستقراره ومشكلة البطالة في المحافظة لها خصوصية في القطاع النسائي لعدم وجود قطاع خاص يساهم في عملية التشغيل.

سابعاً: محافظة الكرك منطقة زراعية لذا اطالب الحكومة بالتركيز على بناء السدود الترابية حيثما كان ذلك ممكناً لقلّة كلفتها وامكانية

الاستفادة منها في دعم الثروة الحيوانية والزراعية.

ثامنا: نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاردن وانعكاسات هذا الوضع على المواطنين فاننا نطالب الحكومة بتوسيع عمل صندوق المعونة الوطنية لاجراء دراسة ميدانية لكل العائلات التي لحقها الضرر.

تاسعا: اعادة النظر في اجور المكالمات الهاتفية داخل محافظة الكرك واعتبار المحافظة منطقة هاتفية واحدة وقد تم وعد من الحكومة بذلك في العام الماضي ولم ينفذ هذا الوعد حتى الان.

عاشرا: العناية بالشباب ونؤكد على مطالبة الحكومة المباشرة بالعمل على انشاء مدينة رياضية في محافظة الكرك ضمن الخطط المستقبلية القادمة اسوة بمدينة الحسين للشباب في عمان ومدينة الحسن الرياضية في اربد

حادي عشر: الاهتمام بكافة المواقع الاثرية والسياحية واضرحة الصحابة المتواجدة في المحافظة لما لها من اهمية تاريخية وحضارية وتوسيع مسجد سيدنا جعفر بن ابي طالب بمدينة المزار.

ثاني عشر: العمل على ان تتاح الفرصة للتفاعل بين المشاريع القائمة في الجنوب مع المجتمع المحلي التي تساهم في شكل ملحوظ بتوفير العملات الضعيفة، فاننا نرى ان يخصص جزءا من ارباحها باقامة

مشاريع صغيرة لاستيعاب مشكلة البطالة.

وفي الختام فاني اتقدم بالشكر الجزيل لكل الذين ساهموا باعداد مشروع قانون الموازنة لعام ٩١ متضرعا الى الله العلي القدير ان يحفظ هذا البلد واحة امن واستقرار تحت ظل القيادة الهاشمية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، ترفع الجلسة مدة ربع ساعة ونعود بعدها لاستئناف الجلسة

((رفعت الجلسة للاستراحة))

سيادة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل، بسم الله نفتح الجلسة، الاستاذ هشام الشراري



السيد هشام الشراري: بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة الرئيس، النواب المحترمين

يشاركني في هذه الكلمة معالي سليمان بك عرار ومعالي عبدالكريم الكباريتي وسعادة زياد الشويخ

ان الدعوة التي نادى بها جلالة الملك المعظم قائد هذا البلد المعطاء وسموولي العهد الامير حسن المعظم ليكون الحوار العراقي الاميركي المرتقب بناء ومسؤولا وانطلاقا نحو تحول حقيقي لارساء السلام والاستقرار في المنطقة، وليس مجرد خطوة لكسب الوقت لان الاردن كان سباقا لهذه الدعوة ومن اقوى المجتدين لها ليضيء الطريق الى الحل السلمي لازمة الخليج، ومرحبا بهذا القرار انسجاما من دعوة القيادة العراقية الى الحوار العميق بين الاطراف المعنية ليساهم في تجنب اخطار التصعيد والمواجهة العسكرية ويؤدي الى ايجاد مناخ مناسب يساعد في التوصل الى السلام الدائم في منطقة الشرق الاوسط التي هي احوج ما تكون الى الامن والاستقرار امل ان يجري هذا اللقاء حوارا جديا وليس شكليا كما يريده الرئيس بوش ليتخذ ذريعة امام الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي، ولكن الحوار استقصاء الحقائق والمزيد من التشاور مشيرا الى قضايا الشرق الاوسط وممارسات اسرائيل التصفية في الارض المحتلة وان الاردن ملكا وحكومة وشعبا يتمسك بدعوته نحو السلام رغم كل المضايقات والتحولت في المنطقة وسيبقى متمسكا بالسلام وحقوق الانسان والشرعية الدولية

اما ما تحقق بسبب الاستقرار السياسي والامني الذي رسمه جلالة الملك المعظم وحققه

هكذا من الشويخ

لشعبه الوفي ولايته المأجدة فقد اعطى القوات المسلحة الاردنية درع هذا الوطن كل العناية واسباب المنعة والقوة بحيث يعتبر مفخرة نعتز بها ويعتز بها كل عربي فالجيش قوة رادعة تحمي الوطن وهو ما يزال يقف في خط المواجهة الاولى امام قوى الشر والظلم والعدوان

السيد الرئيس ، ايها الاخوة النواب، في مناقشة قانون الموازنة لعام ٩١

اسرد امام مجلسكم الكريم وامام الحكومة بعض مطالب محافظة معان التي لا تحمل الخزينة مبالغ كبيرة

١ - مشكلة الاراضي في محافظة معان

لقد قامت الحكومة بخطوة جيدة فيها يتعلق باراضي مدينة معان يوم تقدمت بالتعديل الذي يسمح بالخارج والبيع والتداول والتبادل بين الشركاء في الاراضي المفوضة وبين الاصول والفروع الا ان مواطني مدينة معان ما زالوا ينتظرون ان تقوم دائرة الاراضي بتوزيع المستطيلات من اراضي المدينة والتي سبق للحكومة الموافقة على تفويضها واننا نأمل من الحكومة الموافقة ان تحت دائرة الاراضي على القيام بهذا الامر الذي طال انتظاره لسنوات طويلة كما ان اراضي الشويك بحاجة الى دراسة على ارض الواقع لصغر حجم الملكيات وتفتتها بين الورثة بشكل لا يستفيد منه مالك الارض بشيء وكذلك الامر بالنسبة لاراضي وادي موسى التي وعد دولة الرئيس عند زيارتها في بداية هذه السنة بان ينهي هذه المشكلة

٦ - الزراعة:

الزراعة ستبقى هي وسيلة عيشنا، وهي بترونا، ولذلك ولان محافظة معان تكاد مساحة اراضيها تعادل نصف مساحة المملكة، ولذلك فاننا نطالب الحكومة بان يشعر كل مواطن في الاردن بان هنالك ثورة في الزراعة - ان التعامل مع الزراعة بالاسلوب السائد قد يكون فيه اضرار شديدة بالدولة . . لا نقد لنا هنا لوزارة الزراعة بامكاناتها الحالية، وكلنا نرجو ان يعود رئيس الحكومة رئيسا للمجلس الزراعي الاعلى وان تتم اجتماعات هذا المجلس اسبوعيا . . ان شركة التسويق الزراعي اصبحت تسوق الانتاج الخارجي في بلدنا وليس تسويق متوجعنا . . انني اطالب ان تذكر الحكومة للمجلس ما هي السلع الزراعية التي قامت الشركة بشراؤها علما وتسويقها في اي بلد . . ان هذه الشركة التي

اما التطوير الحضري في مدينة العقبة حيث تعاني شريحة كبيرة من ابناء هذه المدينة اشد المعاناة . . ومن هنا وجبت دراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه بجدي وموضوعية وبحرص كامل على اعادة النظر في القيمة المقدرة والمقروضة على المستفيدين وتخفيضها مراعاة لظروفهم للمادية الصعبة ووضاعهم الاجتماعية الالية.

اما اوضاع البلديات في المحافظة فاصبحت عاجزة عن تنفيذ مشاريعها لعدم تمكنها من تأمين المخصصات اللازمة لتنفيذها وخاصة رواتب موظفيها مطالبا سلطة الكهرباء بمساعدة بلدية معان بايصال التيار الكهربائي للمنازل الواقعة في المنطقة الشمالية والمسمى سطح معان.

٧ - الصحة والشباب والتعليم

اطالب الحكومة باستحداث مستشفى معان الحكومي من حيث البناء، والمستلزمات الطبية، والكوادرن الفنية، وتوفير الادوية، وخاصة تحسين قسم الولادة والجراحة العامة، والاهتمام بالمراكز الطبية في قضائي الشويك ووادي موسى والطية

واما الشباب فهم عماد الامة والقاعدة الصلبة لهذا الوطن فالاهتمام بهم واجب وطني وقومي لذا اطالب الحكومة بانجاز مجمع الرياضي الذي بدأ العمل به منذ عام ١٩٨٥ ولغاية الان لتؤدي الدور المأمول والمتوخى منه لخدمة شبابنا.

واما التعليم فاني لا استطيع ان اكرر

كبت الحكومة اكثر من عشرة ملايين دينار تعيش الان على ما تستورده احتكارا من سقط الاسواق المجاورة وتبيعه باحتكار بالسعر الذي يكفل لموظفيها البقاء والسفر والجولات.

ان الاوان يا دولة الرئيس ان تتولى بشخصك موضوع الزراعة وان تدرس اسعار الادوية الزراعية والاسمدة ومستلزمات الزراعة وان تقوم جهة رسمية بشراء المستلزمات وبثها في كل مناطق المملكة حتى يستطيع المزارع ان يأخذ حقوقه كاملة دون استغلال من الشركة يكون له عائد محدود ومقبول من هذه الارض . . كما اذكر دولة الرئيس بجمعية التفاح في الشويك الذي اوعز بتأسيسها والطلب من سلطة المياه دراسة وضع الابار المحفورة في المنطقة والاهتمام بها واظهارها الى حيز الوجود

نحن نعلم اوضاع البلد المالية والاقتصادية ولكن هنالك من الخدمات ما لا يحتاج الى مبالغ كبيرة لاسيا وقد شهدت السياحة في العقبة ووادي موسى تراجعا خفيفا سوف يؤثر ان استمر لا سمح الله على دخول المواطنين الذين يعيشون على خدمات السياح في هاتين المنطقتين . .

كما ان رفع مستوى الاقضية الكبيرة والعريقة في المحافظة الى مرتبة متصرفية . . وفي هذا خدمة للناس دون تكبد الدولة مصاريف اخرى فرغ قضاء وادي موسى وقضاء الشويك الى مستوى متصرفية امر سوف ينعكس على السكان بتوفير المراجعات ونفقاتها . . وعلى بقية الانشطة الاخرى التي سوف يكون للرئيس الاداري دور كبير في اتمامها.

هنا من الشويك

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور نايف ابو تايه

الدكتور نايف ابو تايه: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين.

سيادة الرئيس
السادة رئيس واعضاء الحكومة الموقرة
السادة اعضاء مجلس النواب المحترمين
السلام عليكم،

نجتمع هنا اليوم على بركة الله لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة والتي اود اولاً ان اسجل شكري للجنة المالية في مجلس النواب على العمل الدؤوب والجهد المخلص في مناقشتها وعرضها على مجلسكم الكريم.

ففي ضوء التطورات الاخيرة والتي تلقي بظلالها علينا عمدت هذه الحكومة الى خطوات صائبة للتكيف مع الوضع الراهن وان هذه الاجراءات التي لسنها جميعاً قد اعطت نتائج جيدة ومقبولة واستطاعت الحكومة ان تشق طريقها في ذلك الخضم الهائل من المعوقات التي مسبها أزمة الخليج.

واننا ونحن نقدر ونذكر حجم التحديات التي نواجهها لكل ثقة بالحكومة بالاستمرار في الجهد والعطاء والاخلاص للرسالة التي تحملها لتبقى كما ارادها قائد الوطن جلالة الحسين بن طلال المعظم وولي عهده الامين.

انها المرحلة... وانه التحدي...

مطالب المحافظة في عام كهذا وبلدنا فيه محاصر ولكنني ارجو ان اذكر رئيس الحكومة بجماعة معان ان توفرت المخصصات ذات يوم ولو كانت البداية بكليات جامعية تتبع لجامعة مؤتة.

٨ - مقسم معان الالي

بعد ان رصد مخصصات المقسم الالي لا يفوتني الا ان اتقدم بجزيل الشكر للحكومة وخاصة اصحاب المعالي وزير المالية والمواصلات والتخطيط على جهودهم المشكورة في ابلاء الاهتمام بمحافظة معان لشراء هذا المقسم الالي الجديد بدلا من المقسم القديم الذي آل عليه الدهر مما يطور الخدمة المساندة ويسهل على المواطنين قدرة الاتصال داخليا وخارجيا بسهولة ويسر

وفي ختام كلمتي هذه اني اطالب الحكومة بالحد من الترهل الاقتصادي والاداري والمالي حتى لا تفقد مصداقيتها وجديتها في المعالجة الجذرية للمشاكل على المستوى المالي والاداري وتوفر المشاركة الحقيقية في صناعة القرار وفي مراجعة القرارات وخاصة الحالات المبكرة على التقاعد من مدنيين وعسكريين وهم في ريعان الشباب ولا يزال امامهم الكثير من العطاء في تنمية الوطن وبناء اقتصاده.

فالملحوظ المراجعة الصادقة لجميع فعاليات الاقتصاد الوطني والمؤسسات العامة والخاصة وحتى المؤسسات التطوعية فجميعها يعاني من ضعف القيادات الادارية ولا استثنى احدا.

والسلام عليكم ورحمة الله

سيادة الرئيس... الزملاء الكرام

اود ان اعرض بعض مطالب البادية الجنوبية

١ - اطالب باعفاء ابناء البادية من تسديد القروض الزراعية لهذه السنة نظرا لانحباس الامطار

٢ - توفير الاعلاف وزيادة ايام التوزيع حيث يخصص يوم واحد لكل قرية.

٣ - سبق وان طالبت الحكومة بانشاء مكتب عمل بالشيدية والحسا لمساعدة من يرغب بالعمل بدلا من مجيء المواطن الى عمان ناهيك عن ما يتحملة المواطن من مصاريف اقامة وسفر، واعطاء ابناء البادية الاولوية بالعمل هناك حيث ان معظمهم ينتظر منذ ١٩٨٧.

٤ - اطالب بتعبيد طريق الجفر - الحسينية ولما لهذا الخط من اهمية حيث ان هناك منشآت عسكرية ومواطنين توفر عليهم ما لا يقل عن ٨٠ كم، وان خط معان - الجفر لا يحتاج الا للترميم فقط.

٥ - سبق وان طالبت الحكومة بوضع المدارس في قرى البادية تحت اشراف مديرية الثقافة العسكرية فارجو العمل على ذلك.

٦ - اطالب الحكومة باستغلال العيون المائية في الشراء التي تذهب مياهها هدرا.

٧ - اعطاء ابناء البادية من خريجي المعاهد الاكاديمية الاولوية بالتعيين في مناطقهم.

٨ - الدعم الكامل لقواتنا المسلحة الباسلة

دفع الوطن وقرة عين الحسين.

٩ - الدعم الكامل لأمنا العام وكافة الاجهزة الامنية العين الساهرة التي تعمل ليلا نهارا لخدمة المواطن والوطن

كما اود تسجيل شكري لجهاز الامن العام وقوات البادية لما تحمله هذه الاجهزة خلال عبور الوافدين من الخليج كذلك احباط محاولات تهريب المواد الغذائية.

١٠ - تفعيل الدور الصحي والسلامة العامة في قرى البادية حيث انها تحتاج الى دعم اكثر.

١١ - العمل على ايجاد مركز تدريب مهني لتدريب الكوادر على العمل المهني وقد سبق ان طالبت به من السنة الماضية.

١٢ - توزيع الوحدات الزراعية في مشروع اوهيدة الزراعي على سكان تلك المنطقة لتنشيط الزراعة وتخفيف وطأة البطالة.

١٣ - الاشارة بالنتائج الطبية والملموسة في مجال العمل الحيري والتطوعي والتعاوني التي يرجع الفضل بالدرجة الاولى الى جهود صاحبة السمو الملكي الاميرة بسمة بنت طلال وجهود وزارة التنمية والمنظمة التعاونية ونرجو لهم مزيد من العطاء والتقدم.

١٤ - ارجو من الحكومة اعادة النظر بانهاء الخدمة لكبار الاطباء الذي يندر تخصصهم في الخدمات الطبية الملكية حيث انا ندفعهم الى الهجرة وبالتالي نفقد خبرتهم ذات الكفاءة العالية ويستفيد منهم غيرنا

هكذا من الاصل

بعد ان صرفنا عليهم اموالا طائلة الى ان وصلوا الى هذه المستويات

السيد الرئيس ، الزملاء الكرام

لقد كان ملموسا منذ سنوات ان يتحول المجتمع الاردني الى مجتمع انتاجي وهذا ما نراه في ثقة وامل بخطوات الحكومة الموقرة وفككم الله لما يجبه ويرضاه .

والسلام عليكم

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، الدكتور سعد حدادين

الدكتور سعد حدادين : سعادة الرئيس ، الزملاء النواب

ان الموازنة واي موازنة هي ترجمة رقمية لحياة الشعب الاقتصادية فهي اداة التعامل بين فئات المجتمع المتكامل .

ولما كانت الموازنة توضع في نهاية كل عام لعام جديد مقبل فهي في الاصل امل لحياة افضل في العام المثل المقبل ، ولكن كيف يحدث هذا في بلد كالاردن محدود الامكانيات والموارد ينوء بمشاكل سياسية وسكانية وباصحاب فرص ولفرص ملتوية

- فقد جاء قانون مشروع الموازنة لعام ١٩٩١ معتمدا على تقديرات اصحاب القرار اللذين اخذوا بالمعايير والظروف المستجدة والناجمة عن ازمة الخليج فقط دون الاشارة للعوامل والاسباب التي ادت بنا الى هذا الوضع المؤلم ، نتيجة للفساد المالي والاداري عبر السنوات السابقة والذي ما فتئنا نطالب

الحكومة بالكشف عن رموزه .

سعادة الرئيس - الزملاء النواب

ان الدول المتقدمة والديموقراطية حين يتراجع اقتصادها الى الوراء تحت اي ظرف او طاريء او خيانة في المسيرة تشكل عندها حكومة وطنية هدفها معرفة الاسباب ومعالجة الامور لوضع الحلول المناسبة والمضي في مسيرتها الديموقراطية بعيدين عن الزيف والمهاترات وارضاء النفوس وهذا لم يحدث فعلا وللان .

- لقد دفع شعبنا الاردني الثمن باهظا في الاعوام السابقة من جراء الفساد المالي والاداري والقرارات الغير مسؤولة والممارسات الخاطئة بقصد او دون قصد مما ترك انكاسا مباشرا على الموازنة الحالية للدولة وفي موازانات قادمة .

- وقد جاء الوقت ليدفع الشعب المزيد من الثمن من جراء ازمة الخليج ولكن هذه المرة بكبرياء وشموخ وبمحض ارادته فسلك الطريق الوطني القومي مع وجدان امته العربية اذ تراجعت موازنته وتضاعفت همتة وعظمتة واحترمت موقفه خاصة بين شعوب العالم المضطهدة .

نعم تراجع اقتصادي بسبب الحصار من الشقيق والصديق ووقف الدعم المعهود والموعود .

سعادة الرئيس ، الزملاء النواب

انني لا اري اي تغيير يذكر في هذه الموازنة والتي لا تختلف عن سابقتها فهي جالة لكيفية توزيع الحصص على الوزارات المختلفة ليس الا

والمدن الكبرى بعيادات صحية متقدمة أو مستشفيات عامة وخاصة ما لم نلمسه في مدن وقرى لواء مادبا وقضاء ذيبان وبلدة ماعين وقرى الشوابكة والحطابية والمأمونية .

واما في الخدمات الهاتفية فاني اطالب باستحداث وتطوير الخدمة الهاتفية في هذا اللواء ، وشق الطرق الزراعية والمعبدة في انحاء عديدة من مدن اللواء ، الذي بات ينتظر موازانات عديدة دون ايجاد النصب العادل لهم .

رابعا : واما في مجال السياحة : فلا تزال الحكومة بعيدة عن هذا المجال الحيوي والمهام والذي يلعب دورا مهما في رفد الاقتصاد الاردني من العملات الصعبة ، وذلك من حيث تشجيع الاستثمارات السياحية في المناطق المختلفة من المملكة ، ومتابعة وصيانة الاماكن السياحية خوفا ان يحدث فشلا في هذا المجال كما حدث في الاونة الاخيرة على حمامات ماعين المعدنية .

خامسا : كما وأؤكد بدعم مراكز الشباب المختلفة خاصة في مدينة مادبا وذيبان والجبل وماعين وحسيان وجرينة والمأ لتكون مراكز ثقافية اجتماعية رياضية تنمي روح المواطنة عند شباننا الاردني ليكونوا معول بناء ورجال المستقبل يعهد لهم الوطن بكفاءاتهم وصدق انتماؤهم .

سادسا : كذلك دعم مراكز التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية في المملكة عامة

كنت اود ان اسمع عن عزم الحكومة من اقامة مشاريع انتاجية من خلال وزاراتها المختلفة تلبي رغبات وطموحات الشعب وليس فقط موازنة خدمات لذا فاني اري :

اولا : ان تتوجه الحكومة على تشجيع دور القطاع الخاص ليأخذ دوره في بناء الاقتصاد الاردني والاسهام في حل جزء من البطالة وذلك من خلال اقامة المشاريع الصغيرة وتبشئة الظروف المناسبة له ما دامت الحكومة عاجزة عن ايجاد حل لمشكلة البطالة المتفاقمة .

ثانيا : العمل على تطوير السياسة الزراعية من خلال استغلال مساحات اكبر من الاراضي الزراعية ، واقامة السدود والحصاد المائي الصحراوي ، واستغلال المياه الجوفية في مناطق اكثر حاجة من غيرها ، كذلك تأمين تسويق المنتجات الزراعية للمزارعين والعمل على تصنيع ما يلزم المواطنين منها ، ودعم المزارعين واعفائهم من فوائد القروض المتراكمة عليهم من جراء انحباس الامطار وصعوبة التسويق .

ثالثا : واما في الخدمات الصحية فاني اطالب الحكومة بحسن توزيع الخدمات الصحية وايصالها لتشمل كل المواطنين ، وانني استغرب من الحكومة مطالبة المواطنين في القرى والمدن الصغيرة باستئجار مبنى لقيام عيادة صحية على حسابهم او مشاركة البلدية المعنية في دفع اجرتها بينما ينعم الآخرون في عمان

هكذا من الأصيل

سماعة الرئيس، الزملاء النواب

فانه لا يفوتني هنا ان احبي جيشنا العربي الباسل ورجال الامن العام واطالب المزيد من دعمهم ليكونوا كما عهدناهم سياج الوطن وحماة امته واستقراره، فعليه اتقن على الحكومة من اعادة النظر في رواتب المتقاعدين العسكريين حيث ان مستوى العيشة في هذا الوقت تضاعفت عما كانت عليه قبل عشرات السنوات.

واخيرا ارجو ان اركز على مطلب عام ومهم وهو ان تسود العدالة في توزيع الخدمات على المحافظات والاولوية دون تمييز او محسوبية اخذين بحاجة المواطن اولا واخيرا.

والسلام عليكم

سيادة رئيس المجلس: شكرا السيد نواف الخوالدة.



وخاصة في جميعات قرى بني حميدة والتي تقوم بالمحافظة على تراثنا الوطني الاردني من خلال تمسكها بانتاج الكثير من المتوجات اليدوية مثل البسط والالبسة الوطنية، وهنا اطلب من الحكومة ان تنبى عملية تسويق منتجاتهم من خلال الاعياز للدوائر الحكومية والسفارات في الخارج باستعمالها بدل من استيراد السجاد المستورد الباهظ الثمن.

سابعا: واما في مجال التخطيط فاني اتقن على وزارة التخطيط ان تأخذ دورها الحقيقي الفعلي في عملية التخطيط لانها العمود الفقري في رسم مستقبل البلد الاقتصادي وليس مجرد التوقيع على معاهدات وقروض، حيث ان شعبنا قد اتجب الكثير من القدرات والكفاءات والتي هاجر اغلبها نتيجة لعدم توفير الحوافز الحياتية الكافية، وكذلك تبني المشاريع الاقتصادية وان تضع الخطط المدروسة لاصرام قادمة حتى لا نفاجا بمشاريع يكتب لها الفشل منذ البدء بانشائها كما حدث في السنين السابقة.

ثامنا: واما في مجال التربية والتعليم فاني اطلب من الحكومة ان تراعي ظروف لواء مادبا وقضاء ذيبان من حيث استحداث المدارس وصيانتها وزيادة البعثات الدراسية لظروفهم المعيشية الصعبة ويعلم دولة الرئيس عن سنتين الفحط التي المت بهم، كذلك فتح قاعة لامتحان الثانوية العامة لابناء بلدة ماعين.

السيد نواف الخوالدة: بسم الله الرحمن الرحيم، سماعة الرئيس، الاخوة الزملاء.

انني اكتفي بالحديث حول السياسة العامة لمناقشة الموازنة في العام ١٩٩١ للكلمة التي اتفقت عليها الكتلة الوطنية والتي تشرف معالي الاخ سليمان عرار بالقائها.

اما فيما يختص بمطالب محافظة المرق، يشاركني في هذه الكلمة الدكتور النائب محمد ابو عليم وهي كثيرة، لا استطيع احصائها الا انني اعرض بعضا منها على الحكومة، مطالبا اياها بتنفيذ هذه الطلبات وهي:

اولا: ان ابناء محافظة المرق يشكون من عدم انصافهم بالوظائف الحكومية، حيث انه لا نجد نسبة منهم في هذه الوزارات، حيث سدت السبل امامهم، عند التوظيف، ولم يجدون مجال سوى التربية والتعليم، وهذه الوزارة نلاحظ ان مديرية تربية المرق يوجد بها من اصحاب الدرجات المتقدمة الا ان موقع المسؤولية يأتي من خارج هذه المحافظة، وتوجد بها الكفاءات على ادارتها والدرجات التي تؤهلهم استلام المناصب.

ثانيا: ان محافظة المرق ذات مساحة مترامية الاطراف، وهي بحاجة الى اعادة النظر في التقسيمات الادارية بايجاد الوية في هذه المحافظة، وترفع النواحي فيها الى افضية واستحداث نواحي من اجل توزيع عادل للخدمات في هذه المناطق.

ثالثا: في مجال الاتصالات تفتقر المنطقة الغربية في محافظة المرق الى الخدمات الهاتفية الالية في كل من المنشية وارحابا وبلعا وحيان والزنية، حيث ان فيها كثافة سكانية وعدد مرتفع من المشتركين في هذه المناطق، كما وانني اطلب الحكومة بفتح مكاتب بريدية مشتركة لبعض هذه المناطق مثل نادرة / ام بطيمة - الدقمة وهويشات.

ورفع شعب بريد في كل من النمرة ودحل والمعمرية والزغوانة والبويطة المشرفية وطيب اسم، ورجم سبع والكرم وحيد والبستانة.

رابعا: دعم قواتنا المسلحة العيون الساهرة على امن البلاد والعباد وتحسين احوالهم المعيشية، والكف عن الترميم المبكر وتحسين احوال المتقاعدين القدامى الذين اضاعوا زهرة شبابهم في خدمة هذا البلد، كما انني اطلب الحكومة دعم صندوق الاسكان العسكري ليمكن الصندوق من زيادة عدد المستفيدين من القرض العسكري ان كان ضابطا او فردا.

خامسا: ايجاد فروع للمؤسسة المدنية والعسكرية في كل من المنشية وارحاب وبلعا لخدمة التجمعات السكانية في هذه المناطق.

سادسا: في مجال الخدمة الصحية تزويد المراكز الصحية في المنشية وحيان وبلعا وارحاب بالكوادر الفنية والاثاث اللازم ومعالجة

هكذا من المصلح

النقص في الادوية والمناوبة لمدة اربعة وعشرون ساعة.

كما اطالب الحكومة تجهيز مستشفى المرقع بعناية حثيثة، حيث ان المستشفى بحاجة ماسة لها.

كما واني اطالب بفتح مركز صحي في الزنية لخدمة التجمعات السكانية وفتح مركز صحي في ايدون ومركز صحي شامل يخدم الذقمة والمدور ونادرة وام بطيمة ودحل وهويشان.

وايجاد عيادات صحية في كل من حيان المشرق، ديوروق، البويضة الغربية الكرم وحيد، دحل، والحصب، وخرسان، والبستان.

سابعاً: اما في مجال التربية فاني اطالب الحكومة بايجاد مؤسسات تعليم عالي في محافظة المرقع كالكليات الجامعية، والمتوسطة، كلية بولتكنيك اسوة بغيرها من محافظات المملكة، طبعاً دولة الرئيس وعد فيها كما اطالب الحكومة بفتح مدارس ثانوية في كل من ايدون والزنية ومدرسة ثانوية تخدم قرى ام بطيمة ونادرة والمدورا والقرى المجاورة وزيادة تخصصات المحافظة لبناء الاسوار لمدارس المحافظة.

ثامناً: وفي مجال الطرق الزراعية نلاحظ ان هناك نقصاً واضحاً بعدم توفر الطرق الزراعية التي توصل المزارع الى ارضه من اجل نقل محصوله بوسائل النقل الضرورية

والذي اصبح معه بعض الاراضي التي لا تصلها الطرق مهملة ونحن في الظروف الحالية ما احوجنا الى كل جهد من اجل بناء الاقتصاد الوطني.

لذا فاني اطالب الحكومة بزيادة تخصصات الطرق الزراعية في المنطقة الغربية في محافظة المرقع.

واطالب الحكومة دعم المزارعين واعفاءهم من الفوائد وجدولة القروض في ظل هذه الظروف الصعبة.

كما واني اطالب الحكومة بفتح مصلحة زراعية تخدم المناطق في كل من بلعيا، ورحاب وفتح مكاتب زراعية في كل من الدحية، والمدور.

تاسعاً: ايصال خدمات المياه والكهرباء الى التجمعات السكانية في ضواحي كل من بلعيا، رحاب، الزنية، ايدون.

عاشراً: دعم الاندية الرياضية والجمعيات الخيرية ومراكز الشباب في محافظة المرقع وهي اندية حيان والدحية ونادي المرقع الرياضي ونادي الحسين، وبلعيا والمنشية وارحاب. وفتح مراكز شباب في هذه القرى.

خادي عشر: رعاية المساجد في المحافظة من حيث الانشاء والخدمات والاثمة والوعاظ والخطباء وتعيين مفتي في هذه المحافظة.

ثاني عشر: ان اوضاع البلديات والمجالس

القروية لا تزال بحاجة ماسة الى معالجة اوضاعها المالية والادارية والفنية ورغم كثير من الدراسات الا انه لم نلاحظ اي تطوير لهذه البلديات حيث ان هذه البلديات لا تجد الدعم الكامل من اجل توفير الخدمات للمواطنين.

ثالث عشر: كما انني اطالب الحكومة بايصال الخدمات الى قرى الرياض، ومرحب وام النطايير في محافظة الزرقاء كالكهرباء والخدمة الهاتفية، علماً بان شبكات المياه والهاتف والكهرباء تمر من هذه القرى، والتي يجمعها مجلس قروي واحد.

رابع عشر: اطالب الحكومة تفويض الاراضي لاصحابها، في محافظة المرقع والزرقاء، والتي تكرر الحديث به مراراً ولحد الان لم نلمس من الحكومة الجدية في اتياء هذه المشكلة.

خمس عشر: اطالب الحكومة دراسة اوضاع سيل الزرقاء من الهاشمية وحتى سد الملك طلال وتقديم الخدمات اللازمة لا لهذا الحوض من دور رئيسي في الانتاج الزراعي.

سادس عشر: كما ويشكو كثير من العاملين بالدوائر الحكومية براتب مياومة من عدم انصافهم حيث انهم يعملون ويخدمون مثل بقية موظفي الدولة الا انهم لم يتتبعوا لخدمات التأمين الصحي ولا غلاء المعيشة كما واني اري بان المدنيين العاملين بالقوات المسلحة يعانون من

عدم انصافهم بزملائهم العسكريين حيث يجندون اكثر من عشرين عاماً ولم تشملهم الحقوق الممنوحة لزملائهم العسكريين كالتقاعد والقروض العسكري وغلاء المعيشة.

لذا فاني اطالب الحكومة بانصاف هاتين الفئتين لانهم جميعاً يعملون من اجل خدمة هذا الوطن.

سابع عشر: سعادة الرئيس - الاخوة الزملاء

اسمحولي ان اسجل شكري وتقديري لكل من اصحاب المعالي الذين قاموا بزيارات ميدانية للمحافظات، واني اطلب من الحكومة ان تطبق الزيارات الميدانية لكل وزارة في السنة القادمة، حسب ما وعد دولة الرئيس في البيان الوزاري للوقوف على احتياجات المواطنين وان تتوثق هذه الزيارات وتوضع بين يدي رئيس الحكومة والمجلس المؤقت.

سعادة الرئيس، الاخوة الزملاء،

اني اقدر الظروف التي يمر بها هذا البلد الا انه كان لا بد لي من الوقوف عند هذه الامور حيث انها احتياجات ماسة لاهل محافظة المرقع الذين شرفوني بتمثيلهم في هذا المجلس.

والله اسأل ان يلهنا السداد والرشاد في القول والعمل لما فيه خير هذه الامة وان يهدينا جميعاً سواء السبيل، انه سميع مجيب.

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته

هكذا من المرحول

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، موعد وجبة الغداء الساعة الثانية والنصف، الاستاذ عيسى المدانات.

السيد عيسى المدانات: سيادة الرئيس، حضرات السادة النواب.

اسمحولي ان اشير في البداية ان مداخلتي هذه تعبر عن وجهات نظر الزملاء النواب السادة: الاستاذ محمد فارس الطراونة وذئب مرجي، الاستاذ منصور سيف مراد، ووجهة نظري الشخصية.

سيادة الرئيس..

بعد الاطلاع على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ وخطاب معالي وزير المالية، وتقرير اللجنة المالية، نشعر ان من الضروري الاشارة الى بعض الجوانب الهامة كاضافة لما كان تقرير اللجنة المالية قد اشار اليه.

تخطى موازنة عام ١٩٩١ باهتمام خاص ومتميز في اوساط جماهير شعبنا، وهي تتوقع معالجة جذية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتضاربة التي تعاني من شدة وطائفا ويزداد الاهتمام بالموازنة في ظل الاحساس المتعاظم بان الازمة الاقتصادية التي تتعمق بشكل ملموس، والتي كانت معالجتها مطلبا شعبيا ملحا، لم يجر التعامل معها بشكل فعال ومتوازن كما تضاعف الاهتمام بالموازنة بسبب التصريحات الرسمية، وخاصة بعد اندلاع ازمة الخليج حول ضرورة اعادة النظر في السياسة الاقتصادية، وتحديد اولوياتها بدقة والوضوح، ومن المعروف ان هذه الازمة والاهتمامات المذكورة على مدى سنوات

عديدة.. ونجمت عن النهج الاقتصادي - الاجتماعي الرسمي الذي عمق الخلل في هيكل الاقتصاد، وعزز، وروابط التبعية الاقتصادية، وأوقع البلاد في فخ المديونية الخارجية الثقيلة، وتناجها المدمرة التي رتب على شعبنا اعباء ما زال يريز تحتها، وسيبقى الى امد بعيد، كما فشل برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي تم وضعه استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي، في اخراج الاقتصاد الوطني من ازمته الخائفة المزمّة، وعمل العكس تماما، فان من الواضح ان نتائج تطبيقه ادت لانخفاض حاد في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام، حيث بلغ رقما قياسيا في تاريخ البلاد مقداره (٨٢٪) وعمقت التمايز الطبقي والاجتماعي بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع الاسعار في ظل ثبات الاجور، وحتى تدنيها في حالات كثيرة، وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة، خصوصا بعد تدفق امواج كبيرة من الاردنيين العائدين من الخليج، كذلك أدى تطبيق البرنامج لتعميق الخلل في هيكل الاقتصاد حيث تم تدعيم ورعاية القطاعات المعد انتاجها للتصدير للحصول على اكبر كمية من العملات الصعبة لسداد الديون الخارجية، بينما جرى اهمال القطاعات الاخرى المنتجة للحاجات الاساسية للسكان، وتقلص الاتفاق العام على العديد من الخدمات الاساسية، وادى انفجار ازمة الخليج الى اعطاء الازمة الاقتصادية ابعادا جديدة وخطيرة، وفي مقدمتها انكشاف ضلالة القاعدة المادية الوطنية وضعفها، وهي التي يفترض ان تكون الركن الانساني والفرز لهذا الاعتماد على الذات، وكذلك انكشاف عمق الاعتماد على

الذات، وكذلك انكشاف عمق الاعتماد على الخارج من جميع النواحي الاقتصادية.. ولا سيما في مجالات التجارة والمالية والتمويل وغير ذلك، ومن هنا بنيت امال كبيرة على ان مشروع الموازنة المروض حاليا يكون نقطة تحول حقيقية في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وسيشكل مراجعة جديدة للسياسة في هذه المجالات جميعا.. وذلك انطلاقا من البديهة المعروفة التي تؤكد ان الموازنة العامة للدولة هي مرآة تعكس جوهر السياسة الاقتصادية - الاجتماعية خلال عام، ولكنها في ذات الوقت، تعبير حقيقي عن الاتجاه العام للنهج الرسمي بهذا الصدد.

ولكن من خلال تحليل الاتجاهات والسمات الاساسية لمشروع الموازنة ومن خلال الاطلاع على خطاب الموازنة، يتضح انها تكسر النهج الاقتصادي القديم الذي تسبب في ازمة البلاد الاقتصادية، وقاد لفشل خطط التنمية، وهكذا تخيب الموازنة الامال التي راودت البعض حول احتمالات تصحيح المسار الاقتصادي، ونورد فيما يلي بعض الملاحظات التي تساهم في القاء الضوء على بعض الجوانب والسمات الاساسية لمشروع الموازنة.

١ - رغم الاقرار بان الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩١ سينخفض بنسبة (٨٢٪) بالاسعار الثابتة قياسا لعام ١٩٨٩، الا ان الايرادات المحلية المقدرة لعام ١٩٩١ تزيد بنسبة (٢٤٪) عن الايرادات المعاد تقديرها لعام ١٩٨٩، ورغم ارتفاع نسبة الضرائب المباشرة في الايرادات المقدرة

لعام ١٩٩١، الا ان النسبة الاهم للزيادة تأتي عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة والرسوم، الامر الذي يضيف اعباء جديدة تعمق معاناة شرائح واسعة من الشعب بسبب معدلات التضخم والارتفاعات المتوقعة في الاسعار، هذا مع العلم ان شرائح واسعة في المجتمع تعاني من الغلاء، وفي مقدمتها جميع ذوي الدخل المحدود، والغالبية الساحقة من العاملين باجر، وصغار المتجسرين في الصناعة والزراعة.

٢ - لابد من الاشارة الى ان الاسلوب الذي تم بموجبه معالجة قضية بنك البتراء بناء على قرار لجنة الامن الاقتصادي قد نجم عنه - ونحن نتفق تماما في ذلك مع ما ورد في تقرير اللجنة المالية - تحميل القطاع العام ما يتجاوز مبلغ ٢٥٠ مليون دينار غطيت بسلف من البنك المركزي الامر الذي يعني تحميل الدولة لثقل هذا المبلغ الكبير الناجم عن الفساد الاداري والمالي في بنك البتراء.. ولذلك فاننا نشترك بالمطالبة بالمباشرة بالتحقيق في مدى المسؤولية التي تتحملها ادارة البنك المركزي حيال هذه القضية.

٣ - تبلغ الايرادات المحلية المقدرة ٧٠٢٥٠٠ مليون دينار، تضاف لها القروض المستردة وتبلغ ٥٠ مليون دينار، اي ان اجمالي الايرادات المحلية تساوي ٧٥٢٥٠٠ مليون دينار، وبذلك فان العجز في مشروع الموازنة يبلغ ٣٦٧٧٠٠ مليون

هكذا من المرحول

دينار، وستتم تغطية هذا العجز وفقاً للمشروع عن طريق المساعدات والقروض الخارجية بصورة رئيسية، ويضاف لها مبلغ ٢٦٣ مليون دينار قرض داخلي، وهكذا فإن حوالي ٣٠٪ من تمويل الموازنة يعتمد على الموارد الخارجية وهي موارد غير مؤكدة من حيث الجوهر.

واما في مجال الانفاق فلا بد من إبراز الأمور التالية:

١ - يحتمل الاتفاق على الديون وخدماتها موقعا متقدما في اجمالي الاتفاق ورغم عمليات تبويب الموازنة التي لا تتيح الوصول الى الحقائق بسهولة، فإن من المفيد استعراض ذلك بشيء من التفصيل.

فقد ورد في باب النفقات الجارية أن فوائد القروض الداخلية تبلغ ٣٦٩١٤ مليون دينار، وفوائد اسكان ابونصير ١٨١٥١ مليون، وفوائد القروض الخارجية ١٣٥٠٠٠ مليون دينار، بحيث يبلغ المجموع ١٧٣٠٠٦٥ مليون دينار.

واما في باب النفقات الرأسمالية فقد ورد أن تسديد اقساط القروض الخارجية يبلغ ١١٥٠٠٠ مليون دينار، وتسديد اقساط القروض الداخلية يبلغ ٢٠٠٠٠ مليون. وهكذا يبلغ اجمالي تسديد اقساط القروض ١٣٥٠٠٠ مليون دينار، أي أن اجمالي خدمة الدين (فوائد + اقساط) الواردة في مشروع الموازنة يبلغ ٣٠٨٢٦٥ مليون دينار، وهي تمثل حوالى ٩٠٪ من كامل التمويل الخارجي المتوقع بمختلف

اشكاله، وفي ذات الوقت فإن خدمة الدين هذه اكبر بكثير من مجموع النفقات الرأسمالية المقدرة ب ٢٣٠٠٠٠ مليون دينار، علما أن الكثير من النفقات الرأسمالية لا تذهب الى مشاريع ذات طابع انتاجي.

٢ - واما الجانب الآخر اغمام والملفت للنظر في مشروع الموازنة فهو ما يختص بالنفقات الرأسمالية، فموجب تبويب الموازنة تقسم هذه النفقات الى نفقات رأسمالية عادية وإلى نفقات ائتمانية وتبلغ النفقات الرأسمالية العادية حوالي ١٣ مليون دينار، وهي بشكل عام لا ترتبط بالأمور الانتاجية، واما الباقي الذي يبلغ ما يزيد عن ٢١٥ مليون دينار فهو مخصص للنفقات الائتمانية، ولكن من الملاحظ أن الجزء الأكبر من هذه المخصصات يذهب للاتفاق على الطرق والابنية والاستثمارات، وتنخفض بشكل واضح مخصصات التجهيزات الرأسمالية الانتاجية ومخصصات الاتفاق على ايجار وتوسيع الطاقات الانتاجية في الزراعة والصناعة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن القروض الخارجية المخصصة لتمويل المشاريع تبلغ ٩٠ مليون دينار، يذهب منها ٢١٤٠٠ مليون لمشاريع الطرق و١٨٤٢٥ مليون للابنية وانشاءات التربية والتعليم، بينما يخصص منها فقط ٧٠٠٠ مليون دينار لسلطة وادي الاردن لمختلف الاستثمارات الائتمانية وغير الائتمانية وهذا مثال واحد فقط.

القروض الداخلية والخارجية لوحدها ١٩٤٪ من اجمالي النفقات الجارية أي أن حصة التعليم في جميع مراحله، والصحة اقل - كما هو واضح - من الاتفاق على تسديد فوائد قروض الدين العام. في وقت نحن بامس الحاجة فيه لمزيد من الاتفاق على التربية والتعليم والتعليم العالي وتوجيه مسارات التعليم نحو احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية وكوادر مؤسسات الدولة، واعادة النظر بالاتفاق الخارجي بهدف تقليصه، ولا سيما مدفوعات التعليم والطبابة على اساس تطوير جامعاتنا وتوسيعها وزيادة نسبة القبول فيها.

كما لا بد من الإشارة لاقتصادنا لخطه متكاملة في المجال الصحي - خصوصا بعد الغاء المؤسسة الطبية العلاجية ونحن في ذلك نتفق مع اللجنة المالية حين تطالب بخطة متكاملة تجمل امكانيات المراكز والمستشفيات التخصصية التابعة للوزارة والقوات المسلحة او الجامعات الاردنية متاحة لخدمة المواطنين كافة، وتوسيع مظلة التأمين الصحي وصولا للتأمين الصحي الشامل في اقرب وقت.

ان ضالة مخصصات التربية والتعليم والتعليم العالي والشؤون الصحية لدليل آخر على ان النهج الاقتصادي المتبع يفاقم الاوضاع الاجتماعية، ويحافظ على كل الاوضاع والعوامل والاساليب القديمة التي قادت الى الازمة دون تبديل وترتفع في

وهكذا يتضح ان الاتفاق الرأسمالي يذهب بالدرجة الاولى والرئيسية على مشاريع البنية التحتية والخدمات، وهو النهج الذي قاد لفشل خطط التنمية المتتالية، الى جانب عوامل أخرى، حيث كانت مخصصات البنية التحتية، والخدمات اكبر بكثير من مخصصات تنمية مرافق الانتاج المادي، وبالتالي عجزت القاعدة المادية عن حماية الاقتصاد الوطني من الهزات والخلل عندما تبدلت الظروف الخارجية، وادت لاضعاف العوامل التي استند اليها الاقتصاد الاردني كنقص التمويل الخارجي، وتعقيد شروط المديونية الخارجية والقضية الاخطر انه ورغم كل النتائج السلبية للنهج السابق فانه لا زال يتم تمويل القطاعات غير الانتاجية بالقروض والتسهيلات الخارجية وهو الامر الذي يعمق أزمة البلاد، ويزيد من اخضاعها لشروط الجهات الخارجية المقرضة، وللشروط المجحفة لصندوق النقد الدولي وهيئات التمويل الدولية الأخرى، كما ان هذا النهج يضاعف المديونية الخارجية، واعياء خدمة الدين و تأثير اعلی بكثير من تطور زيادة الانتاج المادي، والنتائج المحلي الاجمالي بشكل عام.

٣ - تبلغ حصة التربية والتعليم ١١٪ وحصة التعليم العالي اقل من ١٪ والشؤون الصحية ٥٫٥٪ من اجمالي النفقات الجارية في حين تبلغ حصة فوائد

هكذا من الأصول

البلاد معدلات التضخم والغلاء بشكل متصاعد، خلافا لمحاولات خطاب الموازنة الإيجاء بأنه قد تم التحكم بمعدلات التضخم وضبطها بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة. فالواقع ان احساس الجماهير بالغلاء والشعور العام بانخفاض القدرة الشرائية للمداخيل الفردية هو المقياس الصادق والحقيقي لارتفاع الاسعار، وليس الاحصاءات والمعدلات المضللة التي تستهدف اخفاء الصورة الحقيقية.

والحقيقة ان الموازنة لم تفشل في معالجة الغلاء فحسب بل ان المبالغة في تقدير الإيرادات المحلية سيؤدي بالضرورة لزيادة الاسعار، بينما ترتفع معدلات البطالة دون تقديم حلول عملية لمعالجتها.

ومن هنا يمكن التأكيد ان السمات الاساسية للموازنة هي المبالغة الكبيرة في تقدير الإيرادات المحلية، والاعتماد الكبير على التمويل الخارجي، لسد العجز في الانفاق الجاري والاستثماري، وكذلك امتصاص الديون وخدمتها للقسم الاعظم من التمويل الخارجي، وضعف المخصصات المكرسة للانتاج المادي، واستمرار الاستدانة الخارجية للاتفاق على مشاريع غير انتاجية لا تساهم في تسديد اعباء الديون، ان هذه السمات لا تشكل ابدا منهجا للخروج من الأزمة، او مدخلا لزيادة الاعتماد على الذات، بل تعزز التبعية الاقتصادية، وتشدّد الهجوم على

مستويات المعيشة للطبقات المتوسطة والدنيا في المجتمع وهذا يؤكد ان ما جاء في خطاب الموازنة ليس دقيقا، فقد جاء فيه ان الظروف الطارئة الناشئة عن أزمة الخليج، جعلت الاستمرار في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني الشامل امرا صعبا، الامر الذي استدعى اعادة النظر به والشروع في وضع اطار اقتصادي شامل جديد للسنوات ١٩٩١-١٩٩٥ قادر على استيعاب التطورات المستجدة، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، واستمرار التوجه نحو الاكتفاء الذاتي.

واذا كان مشروع الموازنة الحالي ترجمة حقيقية لهذا الاطار الذي جاء في خطاب الموازنة، فانه يمكن التأكيد بأنه يشكل عودة للوراء وخطوة على طريق تعميق المصاعب الاقتصادية والاجتماعية وهو تمسك صريح بخطة صندوق النقد الدولي وليس العكس ابدا.

ان خروج البلاد من الأزمة الاقتصادية يتطلب تبديلا حقيقيا جديا في النهج الاقتصادي يعتمد بالدرجة الاولى على ما يلي:

١ - التوجه بشكل رئيسي لدعم قدرة البلاد الانتاجية في الزراعة والصناعة بحيث نولي اهتماما خاصة بالصناعة التي تعتمد على المواد الأولية المحلية، وحماية الانتاج المحلي بعد ذلك كما يتوجب ان نولي

اهتماما خاصا ايضا بالزراعة وتشجيع المزارعين والغاء ديون صغارهم.

٢ - اعادة النظر بالموقف من المديونية الخارجية، وبرنامج التصحيح الاقتصادي المستند لتوصيات صندوق النقد الدولي بحيث يجري التوقف عن اداء خدمة الدين وتوفير عائدات صادراتنا الوطنية من العملات الصعبة والمبالغ - على حد ما صرح به معالي وزير المالية للجنة المالية ما نسبته ٣٠,٣٪ من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات لعام ١٩٩٠، في حين ستبلغ هذه النسبة ٣٣,٧٪ عام ١٩٩١ على امل اعادة جدولة ٥٠٪ من فوائد القروض فاذا لم تتم جدولة تلك الفوائد، فان هذه النسبة ستقفز الى ٣٨,٩٪ وهي نسبة مثيرة للمخاوف، ان توفير هذه العائدات تمكننا من استثمارها في مشاريع تنموية انتاجية بدلا من تحويلها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من مؤسسات الاقراض الاخرى، وينبغي ان نسعى للتعاون والتنسيق في هذا المجال مع اكثر من مئة دولة مدينة في العالم في مواجهة المؤسسات والدول الدائنة بهدف الغاء الديون او على الاقل الغاء فوائد لها وتأجيل الدفع لآماذ بعيدة.

٣ - عدم الانفاق من القروض والتسهيلات على اية مشروعات غير انتاجية، ومن الضروري - في هذا المجال - سن التشريعات التي تضمن اشراف مجلس الامة على القروض الحكومية كافة.

٤ - دفع مشكلة البطالة الى مقدمة اولويات الحكومة، ومعالجتها بشكل اكثر جدية من مجرد توفير اربع الاف فرصة عمل جديدة في جهاز الادارة العامة المتخخم اصلا بالعاملين فيه والذي من شأنه ان يؤدي فقط لتفاقم البطالة المقنعة ولا يحل المشكلة.

٥ - وضع التجارة الخارجية تحت اشراف الدولة واعطاء اولوية لاستيراد مستلزمات التنمية وحاجات الاستهلاك الضروري.

٦ - اعتماد مبدأ الكلفة مقابل النفع، وتحديد الاولويات في الانفاق وترشيد الاستهلاك اكثر فاكث.

٧ - شمول الموازنة للمؤسسات والشركات الحكومية المستقلة التي تمولها الدولة، واخضاعها للرقابة الادارية والتنظيمية والمحاسبية او الانتاجية وذلك لان فعاليات هذه المؤسسات عمالة لفعاليات الحكومة، ويجب لذلك ادماجها في الموازنة العامة، وكنا قد اشرنا لهذه القضية في السنة الماضية، وفوجئنا

هكذا من المأجول

للاسف بان الحكومة لم تأخذ بهذا الامر الذي يحظى باجماع مجلس النواب وبنفس الوقت فان عدم شمول الموازنة للمؤسسات ذات الاستقلال المالي والاداري لا يعطي صورة فعلية وواقعية لمسيرة الوضع الاقتصادي والموازنة بشكل عام .
وشكرا لاصغائكم والسلام عليكم

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ محمد الدردور.



السيد محمد الدردور: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين وعلى اله واصحابه وسلم اجمعين سيدي الرئيس، حضرات الزملاء.

لدى قراءة الارقام في موازنة عام ١٩٩١ والتحقق في بنودها فان أول ما يكون القاري لها من فكرة ان هذه الموازنة متفائلة جدا لانها تركز

على ارقام واحصائيات مأخوذة في الاحوال العادية للدولة متجاهلة أزمة الخليج التي غيرت مجريات الاحداث في المنطقة.

لقد بينت الموازنة ان نسبة الايرادات المحلية المقدرة لعام ١٩٩١ لا تساوي اكثر من ٥٦٪ وإذا أضفنا لها المساعدات المتوقعة وهي ١٦٪ فان الفارق في الموازنة او العجز يساوي ٢٨٪ وهذه النسبة لا تحل الا بالاقتراض الاضافي وهنا اذكر بضرورة سعي الحكومة حينئذ لتأمين هذه المساعدات وان تمكن ان توفر على شكل هبات او مساعدات او قروض ميسرة على الاقل تخفيفا للاعباء الكبيرة التي تقع على عاتق الوطن. هذا اذا سلمنا ان نسبة ٥٦٪ او الايرادات المحلية سوف تتحقق فعلا على المستوى المحلي او ان نسبة ال ١٦٪ من المساعدات سوف تتمكن من الحصول عليها وهذا التخوف ناتج عن التراجع الذي اعطى مؤشرا له في هذا العام وهو تراجع الناتج المحلي والايرادات المحلية.

اما النفقات الرأسمالية الواردة في الموازنة

فان نسبتها تقارب ٢٠,٦٪ من الانفاق الكلي وهي نسبة غير مشجعة في ظل ظروف تفاقم البطالة وتدني نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي حتى لو كانت اكبر من مثيلاتها في السنوات السابقة. ان واجب الحكومة زيادة نفقاتها الرأسمالية الحقيقية (وليس الاسمية) بهدف تنشيط العمالة المستخدمة في الانتاج مما ينعكس في نهاية المطاف على انخفاض نسبة البطالة ويجاد فرص عمل جديدة وزيادة الانتاج وارتفاع الدخل الحقيقي. اما مسألة الدين غير المسحوب والبالغ

اخذت بالتدهور لاسمح الله هل وضعنا الخطط المناسبة لوقف تراجع الناتج المحلي، هل وضعنا الخطط لتخفيض عجز الموازنة الى حد التوازن بالاعتماد على قدراتنا الذاتية؟ هل وضعنا الخطط المناسبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

اما تخصصات الدفاع فقد زادت (١٤) مليون عن العام المنصرم منها اربعة ملايين لتحسين اوضاع المستشفيات وبقى ١٠ ملايين وهذه لا تمثل زيادة جديدة بالاهتمام في ظل ظروف الحرب والأزمة في المنطقة.

اما اعادة تصنيف النفقات الى اربع مجموعات زيادة في الضبط والرقابة المالية وازدادة مجموعة جديدة اسمها النفقات التشغيلية الا تعتبر المجموعتان الاولى والرابعة من النفقات التشغيلية ولماذا لا نطلق على المجموعة الرابعة النفقات الاخرى غير العادية وكيف ستم عملية الضبط والرقابة المالية التي جرى التصنيف الجديد من اجلها كما انه يلفت النظر بان حصيللة الضريبة ستخفض بنسبة ٢٠٪ على الأقل والرسوم الجمركية بنسبة ٥٪ وانني في الحقيقة لاجد صعوبة كبيرة في قبول هذه النسبة الاخيرة نتيجة التراجع الاقتصادي الملحوظ والذي يؤدي الى نقص في القوة الشرائية لدى الافراد كما ان قيمة المستوردات سوف تقل وتقل معها الرسوم الجمركية عن الحد المتوقع.

اما تقدير الموازنة لبدل خدمة العلم والمقدرة ب (١٨) مليون دينار، فهو تقدير مبالغ فيه اذا اخذنا بعين الاعتبار الظروف المستجدة للمغتربين الذين هم الاساس بدفع هذه

١,٥٧٠ مليون دينار فان غموضا في شأنه على الاقل في نظري هل تدفع الدولة عليه الفوائد؟ وهل بالامكان التصرف به من قبل الحكومة المقترضة واين هو الان وما هو مصيره؟ هذا وان حجم المديرية قد تم تحديدها بالدولار الامريكي وباسعار الصرف مقابل العملات الاخرى في نهاية عام (٨٩) مع العلم بان ٥٩٪ من الديونية الخارجية هل بعملات اخرى غير الدولار ولذا فان حجم المديرية الخارجي محسوبا بالدولار في نهاية عام ١٩٩٠ سوف يزداد نظرا لارتفاع اسعار تلك العملات مقابل الدولار، هذا العام.

واود ان اذكر هنا بان الدين العام الماضي سيرتفع هذا العام بحدود (٢١٧) مليون دينار مقابل (٥٥) مليون العام الماضي وهذا التوسع في الاقتراض والذي مانسته ٩٢,٥٪ منه قروض خارجية سيزيد من اعباء الاقتراض العام وسيؤثر على الثقة بالدينار والتحذير الوارد ينبع من ان خدمة ديون الخزينة ستصل الى ٧٦,٧٪ من حجم ما تنوي الحكومة اقتراضه وهي ١١٥ مليون اقسط قروض خارجية + ١٣٥ مليون فوائد قروض ٢٠١ اقسط قروض داخلية اي ٢٨٪ من مجمل الانفاق الحكومي الجاري والرأسمالي.

هذا كله علاوة على ان الاقسط والفوائد الحقيقية وواقعية في حين ان القروض متوقعة.

هذا ويذكر خطاب الموازنة ان الاطار الاقتصادي الجديد يفترض عودة الاستقرار للمنطقة تدريجيا خلال عام ٩٩١ فماذا يكون الحال لو بقيت الاحوال على ما هي الان او لو

هنا من الأصول

البدلات، وقبل ان استعرض السياسات الفرعية للموازنة اود ان اسجل شكري لكل من ساهم من القادة والمسؤولين في هذا البلد لتوفير المال اللازم من المعونات الخارجية والقروض الميسرة في مثل هذه الظروف الصعبة.

اما مطالبات لوائي الرمثا وبني كنانة والتي يشاركني فيها الزميل النائب سليم الزعبي فهي كما يلي:

في الزراعة:

قبل ان نبث موضوع المزارعين ونطالب باعفائهم من الفوائد او جدولة الديون والتي قد تمت مناقشتها تحت قبة هذا المجلس فاني ارى ان يتم وضع حد لما يسمى باستغلال هذه الفئة المسحوقة والذي يتم بشراء الناتج منهم بأسعار متدنية جدا بينما تصل الى المستهلك بأسعار عالية نسبيا، وقد اطلعت على فاتورة لبيع البندورة من احد المزارعين الى احدى الشركات الزراعية في السوق الجملة المركزي باريد وذلك في ٩/٢٦ و ٩/٢٧ من هذا العام حيث يبيع صندوق البندورة من سعة ١٢ كغم ب (٣٥٠ فلس) للعبوة الواحدة وفي ١٠/٢٣ و ١٠/٢٤ يبيع نفس الحجم ب (٣٠٠) فلس هذه الفواتير بتواريخ المذكورة وهذا مع كلفة الصندوق الواحد الذي يبلغ سعرة (١٥٠) فلس وقد قابلت هذه الاسعار بسعر البيع للفرق في الصحف المحلية فوجدته يوم ٢٦، ٢٧ هو (١٥٠) فلس للكيلو غرام الواحد وفي صبيحة ٢٣، ٢٤ من شهر (١٠) فان سعر الكيلو (١٠٠) فلس اي ان ربح الصندوق الواحد لذلك التاجر يساوي بعملية حسابية الفرق بين

١٨٠ و ٣٥ قرش اي ١٤٥ قرشا مضافا اليه سعر العبوة (١٥) قرشا اي ان مجموع الفرق بين سعر الشراء للشركة ووصول ذلك الى المستهلك هو ١٦٠ قرشا في كل صندوق فلنم ثؤول نسبة الربح هذه.

لقد طالب بعض الزملاء في المجلس في الدورة العادية الماضية بمراقبة الوسطاء ووضع حد لاستغلالهم المزارع وقد وعدت الحكومة المجلس في جوابها على اقتراح برغبة دراسة ذلك الموضوع ولحد الان لم نصل الى نتيجة ان استمرار الوضع على ما هو عليه الان يعني استمرار لشكوى كل من المزارع والمستهلك، الاخير يطلب تخفيض الاسعار بسبب الغلاء والمزارع يشكو من الخسارة الكبيرة التي لحقت به.

اما الزراعة في لوائي الرمثا وبني كنانة فان مشكلة الاراضي الواقعة داخل الحاجز الامني ما زالت قائمة رغم موافقة الجهات الرسمية والمسؤولة وقد بقي عملية التنسيق الاداري بين كل من اصحاب العطوفة محافظ اربد ومحافظ درعا وما زال الامر واقفا عند هذا الحد علما بان هذه الاراضي تمتد من قرية عقربا الى الدنية وعمرارة والطرة.

وفي محطة التجارب الزراعية في الرمثا بناء واسع تزيد مساحته على ٢٠٠٠ الف متر مربع وهو بناء حديث لم يستعمل بعد وسوف يزود بالمختبرات المختلفة لاغراض الزراعة، اني ارجو ان يستغل مثل هذا البناء كمدرسة زراعية ثانوية خاصة وانه داخل محطة التجارب وبجوارها لجامعة العلوم وفي هذا مكسب لمشروع تربوي

زراعي بدون كلفة.

اما من حيث مصادر الري وتوفيرها للمساعدة في زراعة الحبوب وسقي المواشي فقد تم صيانة سد البويضة وكانت التبة متجهة الى انشاء سد على وادي الشومر وتمت دراسة هذا المشروع من الناحية الفنية واوصت اللجان المختصة بصلاحيات تلك المنطقة لاقامة مثل هذا السد، نرجو ان يعاد النظر في امكانية تنفيذه لما له من فوائد كبيرة.

هذا وعلى غرار مسلخ الخدمات المشتركة بلديات لواء الرمثا والذي رصدت له مخصصاته من بنك تنمية المدن والقرى فاني اقترح انشاء مسلخ مشابه للدواجن وعلى شكل شركة مساهمة تقوم الحكومة فيه بنصيبها تقدم مزارع الدجاج حيث ان الارض متوفرة لهذا الغرض وان هذا المشروع يتضمن عدم خسارة مزارعي الدواجن في اللواتين والمحافظة بشكل عام.

ومن وجهة نظر عامة نطالب بدعم المزارعين وفتح الطرق الزراعية ومناطق الرعي واقامة السدود في كل من لوائي الرمثا وبني كنانة.

في المياه:

لقد تقدم معالي وزير المياه والري باستراتيجية حكيمة هدفها الموازنة الممكنة بين منظومة المصادر المائية المتاحة ومنظومة الاحتياجات الوطنية هذه الاستراتيجية هي موازنة مائية اهم في نظري من الموازنة المالية وهي تبحث في مصادر توفير الماء وسبل استغلاله سواء في الشرب او الصناعة او الري، نسأل الله ان

يعين القائمين على هذه الوزارة على تحقيق ما يصبون اليه

وفي لواء الرمثا وبني كنانة ارجو ان اذكر بالامور الهامة التالية

١ - تغطي مدينة الرمثا شبكة من الانابيب يعود تاريخ قسم منها الى ١٩٥٢ والباقي الى عام ١٩٦٧ وهي ما زالت مستعملة حتى الان وقد ادى تسرب المياه منها الى تصدع بعض المنازل والمحلات التجارية، واذا مرت بشوارع المدينة وجدت ان الامر لا يختلف سواء نزلت الامطار ام لم تنزل فالسيول مستمرة في الشوارع وقد تم بحمد الله طرح عطاء شبكة انابيب جديدة قبل اربعة اعوام وتم تغطية المدينة بشبكة جديدة من انابيب الدكتايل وما زالت هذه الانابيب بدون استعمال لان العطاء لم يتضمن ضمانا لهدر الماء وحتى لا تلف الانابيب التي ركبنت نتيجة الصدا.

٢ - لقد تلوث بئر المحاسي القديم الذي كان يزود الرمثا بمياه الشرب نتيجة عوامل من اهمها قرب البئر من المسلخ القديم الذي ما زال مستعملا، اقترح الاستفادة من مياه هذا البئر في عملية الري سواء ببيع الماء بالصهاريج الى وزارة المياه او بضخه على طول الطريق الواصلة بين الرمثا والطرة حيث يوجد خط انابيب مزدوج يمكن استعمال احدهما لهذه الغاية وهذا سوف يشجع المزارعين في الاراضي المحاذية لهذا الخط ويوفر علينا استعمال الماء الصالح للشرب الذي تروى به هذه المزارع اما بئر المحاسي الجديد والذي يحتوي

هنا من المصالح

على نسبة كبيرة من الكبريت والمعادن الاخرى فارجو ان يستعمل لنفس الغرض السابق وليس للشرب كما حدث وخلطت مياهه مع المياه المارة على البئر من الزعري وام اللولو كما حصل سابقا وان لا يستعمل ذلك الا بعد التأكد من عدم تأثير ذلك على صحة المواطنين وقصصه مخبريا

٣ - ان كمية الماء المقرر وصولها الى الرمثا من محطة ام اللولو الواقعة الى الغرب من مدينة المرق تساهي ٣٥٠ مترا في الساعة هذا المقرر وخط الانابيب الذي يزود المدينة واللواء تشرب منه القرى الواقعة غرب المحطة ثم جامعة العلوم حيث لا يصل الى الرمثا اكثر من (١٠٠) متر في الساعة وارجو وضع عداد لهذه الغاية لمعرفة كمية الماء الواصلة الى الرمثا حتى يتأكد المسؤولون من عدم كفاية الماء الواصلة الى المواطنين.

٤ - اما بئر وادي الشجرة الجديد الذي قامت الوزارة مشكورة بحفره مؤخرا والذي تم تزويده بما يلزم للضخ سواء من انابيب وكهرباء فانه ما زال يتقصه مضخة رفع كي يصار الى استعماله في اقرب وقت ممكن مما يخفف من ازمة المياه في المنطقة كلها

٥ - ان محطة التنقية في مدينة الرمثا تؤثر برائحتها على المنطقة المحيطة بها كون الطريق المتبعة في هذه المحطة هي الاحواض المكشوفة والمعالجة الطبيعية للنفايات، ورغم ان فريقا من الشباب المهندسين في الرمثا باشر باستغلال المياه المكررة من المحطة لزراعة الاعلاف في الاراضي المجاورة فاني ارجو معالجة تأثير تلك المحطة على

المناطق المجاورة واستعمال الوسائل الكفيلة بالتخفيف من اثارها.

لكن مكب النفايات في الاكيدر والذي تكب فيه النفايات السائلة والصلبة فاني اقترح منع الصهاريج من رمي النفايات السائلة في هذا المكان والقاء ذلك في محطات التنقية مقابل مبلغ من المال يمكن ان يستوفى من كل صهريج يرمي بفضلاته في المحطة خاصة وان محطة الرمثا ما زالت لم تستوعب سوى ٢٧٪ من طاقاتها الاستيعابية.

اما النفايات الصلبة فيجب معالجتها بالطمر تفاديا للذباب الذي يمتد الى قرى البويزة والاكيدر والى المنطقة الشرقية من مدينة الرمثا بشكل يهدد السلامة والصحة في هذه المنطقة

في الصحة:

لقد وعد معالي وزير الصحة بانشاء مركز صحي متكامل لقرى اللواء الشمالية: الطرة والشجرة وعمراوة، ارجو ان لا يطول انتظارنا للتنفيذ كما انني اطلب من معالي الوزير تحويل احد المراكز الصحية الى مركز صحي شامل على غرار مركز الصريح وربطه بجامعة العلوم بحيث يستفيد مستشفى الرمثا والمراكز الصحية فيها من تطبيقات طلاب جامعة العلوم وقد رحبت جامعة العلوم بذلك بعد استكمال الاتفاقية بينها وبين وزارة الصحة كما ان من الممكن توسيع المركز الطبي الغربي في الرمثا باضافة جزء من البناء الجاهز الذي كان مستعملا لطلبة كلية التمريض في اربد مما يمكن المركز الطبي من

تقديم خدمات اوfer لطلاب جامعة العلوم في كليات الطب والتمريض.

اما مستشفى الرمثا فانه بامس الحاجة الى الصيانة العامة حيث الابواب والشبابيك في وضع غير مناسب وان المستشفى ما زال لم يربط بشبكة المجاري في المدينة والروائح الكريهة تبعث نتيجة لذلك. علاوة على نقص الخدمة من قبل العمال لنقص عدد العمال فيه خاصة بعد انتهاء خدمات بعض العمال منهم لاسباب خاصة اما كادر الاطباء فهو جيد وفي مستوى مناسب يتقصه طبيب اشعة الذي ما زال على كادر المستشفى منذ سنتين ويوجد في المستشفى جهاز اشعة محمول يستعمل لتصوير اجزاء بسيطة كاليد والرجل اما الجهاز الاصيل فهو معطل منذ مدة طويلة قد صلح عدة مرات ولم تنفع معه كل تلك المحاولات

كما ان لواء بني كنانة قد بني به مستشفى منذ سنوات وهو جاهز التشغيل وطلبتنا به السنة الماضية لكن الامر بات على حاله نطالب الحكومة بتشغيل هذا المستشفى حيث لا يكلف الخزينة اعباء مالية كبيرة

في قطاع النقل

تعاني الشاحنات الاردنية من كثرة الضرائب والرسوم التي تدفعها في سوريا ولبنان وتركيا مما ادى الى حرمان شاحنتنا من العمل بحيث لم تعد الاجور تغطي الضرائب والرسوم التي يدفعونها في تلك البلاد وترك الفرصة للشاحنات من تلك الدول بالعمل على حساب الشاحنات الاردنية.

السيارة الاردنية اذا دخلت الى درعا - دمشق تدفع (٨٠) دولار للدخول دولار بالعملة الصعبة واذا دخلت درعا - بيروت تدفع (٩٦) دولار اما عند دخول سوريا من الجديده فتدفع ١٢٦ دولار اجرة ترفيق اي مرافقة أمنية لكمبوتي السيارات + ضريبة مازوت، وعند الخروج من سوريا الى تركيا عن طريق باب المو تدفع ٣٠٠ دولار اجرة ترفيق امي + ضريبة مازوت، اما عند دخول السيارة الى مصر فتدفع (٦٥) دولار ضريبة مازوت وعند الخروج من الحدود السورية تدفع السيارة (٧) دولار عن كل لتر مازوت وقد اوقفت احدى السيارات الاردنية في مركز الجديده قبل عشرة ايام حيث طلب من سائقها غرامة مازوت قيمته (٣٠٠٠) دولار، هذا علاوة على ان حرمان السائق الاردني من الحصول على تأشيرة سفر سعودية حرهم من الاحمال السورية واللبنانية والتركية والمصرية الى السعودية او الى المرور عبرها واذا جازف باخذ حمل من هذه الاحمال فيضطر الى استئجار سائق يحمل اقامة سعودية بمبلغ (٢٠٠) دينار لنقل الحمل بين مركزي الحدود الاردني والسعودي والتي لا تتجاوز بضعة كيلومترات.

ومن ناحية اخرى فان السيارة الاردنية التي تحمل دفتر ترانزيت اردني يفرض عليها عند دخولها الى الاراضي السورية باخذ دفتر ترانزيت سوري مقابل (١٠٠) دينار تأمين لمدة سنة يعاد المبلغ بالسعر الرسمي اي ان (١٠٠) دينار تدفع (١٠٠٠) ليرة سورية عند استرجاع المبلغ كل ذلك يضاف اليه الدفع غير المشروع والابتزاز المستمر على طول الطريق بين الاردن وسوريا

هكذا من الوصول

لقد كنت قد طرحت هذا الموضوع على معالي الوزير مؤثقا بالوصلات الرسمية وقابلت معاليه مع بعض السائقين وتاملنا خيرا مع وصول الوفد السوري الشقيق العام الماضي في كانون ثاني الماضي الذي يحضر للتفاوض على بعض الصعوبات التي تواجه هذا القطاع وعلمت انه قد تم وضع الحلول لكثير من هذه الامور لكن الحال بقي على ما هو عليه فهل نبقى ننتظر ولماذا لا تعامل السيارات الاجنبية بالمثل ولما يبقى بلدنا هو الذي يلتمز بالاتفاقيات دون غيره

وقريب من هذا المجال هو ما يصدر عن مؤسسة التسويق ووزارة الزراعة عن تحديد المستوردات الحكومة من المواد التموينية الحضر والفواكه بخطة شهرية ثم أصبحت ربع سنوية وقد سبق لي ان اطلعت على ما هو مسموح به خلال فترة الشهور الماضية فوجدت ثلاث مواد منها الزعتر والبلح ومادة شبيهة قريبة من هذه المواد اما اذا ادخل احد المواطنين كمية من الحمص او العدس او الفاصوليا، او اللحم او نوع من انواع الحضر والفواكه فلا يسمح له بذلك ومثله بعض المواطنين الذين حملوا معهم (٢٠) لتر بنزين من العراق فهذا كله غير مسموح به ويتحمل المواطن مسؤوليته تجاه ذلك علما بان الحكومة تستورد كل ما ذكر بكميات مخزنية كبيرة فنرجو تسهيل ادخال مثل هذه المواد وضمن الطرق المشروعة والمعقولة وقد دفع احد المواطنين في الرويشد ٣٥٥٠ رسوم استيراد (٢٠) لتر بنزين.

١ - ان مدينة ام قيس مدينة تاريخية وهي احدى المدن العشر اليونانية و قد تم اكتشاف اثار ذات قيمة تاريخية كبيرة فيها . انني ارى ضرورة اعطاء هذه المدينة الاهمية اللائقة بها بزيادة عمليات الكشف والترميم وقيام الوزارة بمخاطبة الجهات العالمية لتسجيلها كاثر عالمي من اجل تركيز الاهتمام على اهمية هذا ال اثر

٢ - اعطاء مركز استعلامات الرمثا
للسياحة قيمة اكبر ونقل المركز من العرببة التي
يسكنها كرافان الذي يساوي ٤٠٠٠٢٢٢ ومحاولة
وضع خطط لاقامة بناء على الحدود محتوي متحفا
للتراث الشعبي والأثار التاريخية بحيث يأخذ
الزائر الانطباع العام والشامل عن الاردن من
خلال هذا المتحف .

٣ - توفير مزيد من التسهيلات الى مكتب تنشيط السياحة في محافظة اربد وتزويده بسيارة اسوة بباقي مكاتب السياحة في المحافظات

٤ - توزيع المخصصات المالية اللازمة
السياحية على كافة المناطق والمواقع الاثرية في
المملكة واعطاء قلعة الربض الاهمية الكافية
ومعدلة للاخوان الزملاء قد لاحظت ان المبلغ
الذي رصد للعام الماضي وقيمه ٢٥ الف دينار لم
يصرف ورصد لقلعة الربض كما لم يصرف قبله
في رصيده عام ١٩٨٩ ١٠ الف اذ رصدت لنفس
الغرض وفي هذا العام رصد ٢٥ الف اخرى
فارجو الاهتمام بهذا الموضوع واعطائه حقه من

ومن المعالم السياحية البارزة في منطقتنا
الحمة الاردنية وهذا يقتضي الاهتمام بهذه
المنطقة وقراها المجنية الفوقا والمجنية التحتا وام
قيس باعتبارها معلما سياحيا بارزا وهبتها الطبيعة
لبلدنا ولم يلق اي اهتمام من الحكومة

قامت الوزارة مشكورة بإجراءات لضبط
العمالة الوافدة وملاحقة المخالفين منهم نرجو ان
يكون هذا الاجراء تمهيدا للابقاء على الاعداد
الضرورية التي يحتاج اليها البلد بشكل فعلي

ومن ناحية ثانية فإن المطالبة بمراجعة احوال جميع الوظائف بعقود اصبحت ضرورة ملحة وخاصة تلك العقود التي تزيد في مستواها عن ما يستحق مثيله في نظام الخدمة المدنية واعطاء هؤلاء الفرصة في الدخول ضمن مظلة نظام الخدمة المدنية اذ لا يجوز ان يعطى الجامعي بعقد ٣٥٠ دينار بينما مثيله في نظام الخدمة المدنية ١١٠ دنانير وقس على ذلك الماجستير والدكتورة والتي قد تصل في بعض الحالات الى اكثر من ١٠٠٠ الف دينار

كما ان تشغيل المتقاعدين اعتمد لفترة طويلة او اعتمد على العلاقة الشخصية وحرر الكثير منهم العمل تقيدا بتعليمات رئاسة الوزراء بينما عمل الكثير منهم برواتب مجزية وتحت اسماء كثيرة تختلف باختلاف المؤسسات والدوائر

ان رواتب هذه الفئات لم توزعت على

وظائف ضمن نظام الخدمة المدنية لأوجدت الافا
مؤلفة من فرص العمل علما بان هذا الاسلوب لم
يتوقف خلال هذا العام بل استمر في الزيادة
بنفس النسبة في السنوات الماضية

اما البطالة في لواءي الرمثا وفي كنانة فان قطاع التربية والتعليم وهو اكبر قطاع يستوعب الخريجين كان عدد الذين تعينوا في اللواء (٩) طيلة هذا العام والسبب ان حجم اللواء وصغر مساحته وتوفر مواصلاته يدفع طالبي النقل من خارج اللواء الى العمل في هذا اللواء يحرم أبناء هذين اللواتين من فرص العمل في لوائيهن .

لذلك ارجو البحث عن حل مناسب لهذا الموضوع وذلك بالحقاق هذه الالوية في التعيينات مع اي لواء من الالوية الاخرى المجاورة واعطائهم ابناؤهم حقهم مثل غيرهم من الخريجين .

ارجو توسيع صلاحيات دوائر الجوازات
او الاحوال المدنية في كل من لواء الرمثا وبني
كنانة الى مديريات حيث ان عدد جوازات السفر
التي تصرف في هذين اللوائين يقارب نصف عدد
جوازات السفر في المحافظة وذلك للحركة
التجارية وحركة النقل الذي يتميز به هذان
اللواءان

٢٠ - وقف كافة محاولات التهميش الحاصل
للمدينة الرمثا وإيلائها العناية الكافية التي تتناسب
مع مكانها وموقعها
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مِلَّةٌ مِّنْ اِلٰهٍ اٰنَا

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور حسني الشيبان، الدكتور حسني الشيبان: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، الزملاء الأكارم.

اسمحوا لي أن أقرر أولاً أنه إذا كانت الموازنة العامة للدولة هي أداة لترجمة سياساتها في المجالات المختلفة ومرآة لفاعليتها، فإن أبرز سمة للموازنة التي بين أيدينا هي بالتحديد عدم مراعاتها للأهداف ذات الأولوية الوطنية القصوى في هذه المرحلة القاسية بالغة الشدة التي يمر بها مجتمعنا فهي موازنة بلا أهداف وللتدليل على ذلك أقرر ثم أدلل على ذلك يمكن أن نصف هذه الأهداف التي يجب أن تركز الموازنة لخدمتها في فئتين رئيسيتين:

١ - في المجال الاقتصادي الاجتماعي حيث تبرز مسارب ثلاثة هي سببه من:

أ - مواجهة البطالة المرض الذي يعم فتكا في نسيج المجتمع والذي يتفاقم يوماً بعد يوم اثر أزمة توحيد الكويت مع العراق ومع ذلك فإن الموازنة تحمل هذه المشكلة ولا تتضمن أي خطوات اجرائية جادة في إطار تصور شامل لمعالجة هذه المشكلة ولا يغير في هذه الحقيقة العدد المحدود للوظائف التي تنتظر الموازنة تحقيقها حيث أن هذا العدد يقل بكثير عند أعداد الداخلين إلى سوق العمل المكتظ أصلاً بالمواطنين عن العمل

ب - وفي نفس المجال الاقتصادي

والاجتماعي مشكلة المديونية وتعاكس ارقام الموازنة امان الحكومة في سياسة الاقتراض والتوسع فيه الذي هذا الاقتراض الذي وصل حداً يتجاوز في اعبائه قدرة اقتصادنا الوطني على الوفاء بها ويهدد بالافلاس صراحة وحرفياً

ج - مشكلة الفقر:

من الواضح ان الإيرادات المحلية التي تتضمنها الموازنة تتكون بشكل اساسي من الضرائب المباشرة وغير المباشرة مما يقع عبثه على كاهل الفئات الفقيرة في المجتمع، وإذا أضفنا الى هذه الحقيقة الانهيار الذي اصاب القوة الشرائية للدينار منذ سنتين وكذلك معدل التضخم الذي يفوق في حقيقته النسبة التي يشير اليها خطاب الموازنة وهي (٨٪) يفوقها بكثير وإذا أخذنا بالاعتبار ثبات الاجور في الوقت ذاته فأننا ندرك الى أي مدى تساهم هذه الموازنة في تعميق الفقرة ونشره على اوسع نطاق وإلى أي مدى تبتعد الضريبة على ان تكون أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وأداة لإعادة توزيع الدخل ناهيك عن ان المستوى المرتفع للضرائب العامة يخفض قدرة المجتمع على شراء السلع والخدمات مما ينعكس سلباً وانكماشاً على الاستثمار الذي نتوخاه

ثانياً: في مجال الدفاع:

وهنا لا اجدي بحاجة للتذكير بالمخاطر التي نواجهها، اريد ان اشير فقط الى ان هذه المخاطر لم نعرف مثلها من قبل فهي

الاقتصادي الوطني يقتضي ان نسولي الاتفاق الانتاجي المولد للموارد وكثيف التشغيل أهمية قصوى الا ان نفقات الموازنة هي في جلها نفقات خدمانية استهلاكية او في جزء كبير لتسديد اقساط الديون.

وأشير هنا كما أشار غيري وخاصة تقرير اللجنة المالية الى ضرورة الاهتمام بالزراعة كما جاء من كثيف التشغيل ورصد المال الكافي لهذه الغاية بدلاً من رصد حل مشاكل بنوك افسها الفساد كينك البتراء وبنوك أخرى اشار اليها زميلي الاستاذ سليم الزعبي تعاني الان من مشاكل مشابهة يتم حلها عن طريق دعمها بالمال العام على حساب قوت الشعب وعرقه.

السيد الرئيس الزملاء المحترمون

لا بد ان نسجل ايضاً واستغراب شديد خلو مشروع الموازنة من موازنات المؤسسات العامة المستقلة بالرغم من مطالبة هذا المجلس للحكومة الموقرة في العام الماضي بضرورة تقديم هذه الموازنات، وإذا كانت الحكومة قد تعللت في العام الماضي بضيق الوقت اللازم فما هي حجتها هذا العام؟

ان موازنات المؤسسات العامة المستقلة تشكل نصف الموازنة العامة للدولة التي نبعتها ومن هنا فان أي حكم يصدره مجلسنا على مشروع الموازنة الذي بين

مخاطر تهدد بقائنا فعلاً، وتستوجب بالتالي حشد كل الطاقات وتوفير كل اسباب المقاومة وذلك يستلزم بدهاء وضع موازنة تقدم هذا الهدف، وتوفر لقواتنا المسلحة الباسلة كل وسائل الدعم وتبني كل متطلبات المقاومة الشعبية الحقيقية من تسليح وتدريب لكل القادرين وبناء ملاجيء وتطوير الدفاع المدني وتوفير المقومات الذاتية للامن الغذائي.

ومع ذلك فأننا نلاحظ في هذه الناحية بأسف شديد اصرار الحكومة على حرمان المجلس من مناقشة الموازنة الرأسمالية لقواتنا المسلحة الباسلة درع هذا الوطن وذلك بسبب بسيط

وهي ان الحكومة كما في العام الماضي والاعوام التي سبقت لم تدرج هذا الجانب في الموازنة العامة للدولة بالرغم من مطالبتنا بذلك عند نقاش موازنة العام الماضي، اننا نرى في ذلك تجاوزاً على صلاحيات هذا المجلس وعرقلة لتحملة مسؤوليته الوطنية، كما ان ارقام الموازنة لم تولي الاهتمام اللازم لتوفير وسائل المقاومة الشعبية الشاملة المشار اليها كرافد لقدرات قواتنا المسلحة في حماية الوطن.

سيادة الرئيس الزملاء النواب المحترمون،

أما أوجه الاتفاق فأن الموازنة تظهر استمراراً للنهج السابق الذي أدى الى المأزق الاقتصادي والمالي، الذي نعيش الذي يجد بلدنا نفسه فيه منذ بضع سنوات. ان تصحيح الخلل في الهيكل

هكذا من المأزق

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام
ورحمة الله وبركاته، ترفع الجلسة لمدة نصف
ساعة

(رفعت الجلسة للاستراحة)

سيادة رئيس المجلس: النصاب مكتمل،
بسم الله نفتح الجلسة، الدكتور احمد عتاب



الدكتور احمد عتاب: بسم الله الرحمن
الرحيم، السيد الرئيس الزملاء الكرام
المحترمون

لا اريد ان اعيد ما تكلمت به في الموازنة
لسنة ١٩٩٠ وان كنت ارجب في ابداء بعض
الملاحظات على برنامجنا المالي وسياستنا
الاقتصادية للسنة الحالية وارجو ان اكون واقعا
في ملاحظاتي ولان حجم الاستثمارية يتناسب
عسكيا مع حجم المطالبة، ليست الموازنة لبلد
كالاردن او حتى لغيره من الدول اغنى ام افقر في
هذه الايام ان لا تكون مرتبطة باقتصاد بلدان

ايدينا في غياب هذا النصف سيكون حكما
ضالا او مضللا ولا يتركز اي تصور دقيق
عن مجمل النشاط الاقتصادي للقطاع
العام، خاصة واننا نعلم مدى التبدد
والتبذير للمال العام الذي عانت وما زالت
تعاني منه بعض هذه المؤسسات

بقي ان اشير الى ان الجهاز الاداري
هو الذي ينفذ الموازنة العامة للدولة، ولقد
ذهبت سدى حتى الان كل الصرخات التي
انطلقت من اجل اصلاح الجهاز
الاداري، فما زالت عقلية الشللية والترهل
والتسبب وعدم احترام المؤسسة وسيادة
القانون امراض يخشى ان تعصف بجهازنا
الاداري بما يسببه من اثار سلبية على الموازنة
سواء في التنفيذ وتبذير للمال العام وما
المثال الذي قدمه الزميل فؤاد الحلفات
بالامس كشريحة واحدة عما يجري ويجري
مثله ايضا في اجهزة اخرى، الا دليلا على
ذلك، لم يعد يجدي التوقيع بل المطلوب
اصلاح اداري شامل وحقيقي قوامه سيادة
القانون ومعياره الكفاءة.

وفي الختام ولكل هذه الاسباب لان
الموضوعية وامانة المسؤولية التي حملنا اياها شعبنا
تقتضي ان نقول ان فشل الحكومة في وضع
وتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية تستجيب لهذه
الاولويات تقتضي منا رد هذه الموازنة ويبقى
المطلوب هو بلورة مثل هذا البرنامج للاصلاح
الوطني الشامل
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تغيير موقف الشعب الاردني، قد لا نستطيع ان
نخلص ثروتنا وضخامة موازنة لنا او ارضا حتى
ولكن سنخلص شرفنا سلامة موقفنا وحررتنا
وسوف لن نقبل بيع حررتنا وديمقراطيتنا بالمال
والرشوة، ان هذه القيم هي الثروة الوحيدة وهي
العوامل التي تجعل المواقف الرخيصة الضاغطة
ان تعود لرشدنا يوما ما وعندما سنتقدم على
طريق اقتصاد مزدهر في ظل وحدة عربية شاملة
عادلة، ولن نهزم امام الصهيونية وامريكا كم
انهزم الاتحاد السوفيتي وحلفاءه اذا نقص المال
لدينا فقد نقص عندهم غياب الشعب وحرته.

ومن اطاعي على ارقام الموازنة التي
درستها من خلال قانون الموازنة وبيان الحكومة
وبيان اللجنة المالية للموارد ونفقات وتربيات عامة
كأنها تقترب من الحقيقة لبلد معروف بإمكاناته
من الفه لياته وهي عصارة فكر وعمل رجال مال
واقصاد اري بين ثايلها ان دولة الرئيس حاول
وضع قانون التقييد المشروع في الاتفاق للوصول
الى حالة الاعتماد على النفس بانقاص
المصروفات حتى والضرورية والتقليل من
استئلاف الدين بسبب ظروف الخليج
والانتفاضة والمديونية والفساد الاداري المالي،
وعليه فليس لي تعليق اكثر على حجم الموازنة
والعجز المتوقع فيها وهو محدود نسبيا، ولكن
هناك بعض الدقائق والملاحظات للتصرفات، اذ
اشفق من عدم التمكن من قبل الوزارات ان لا
يكون المسؤول باحث ومتحرر وسابر لغور عمله
لخدمة الارض والمواطن.

اتقنى ان يكون صاحب القرار قد استفاد
من تجربته في الموازنة السابقة وعمله من خلالها،

العالم الاخرى من خلال بيوت اموال الدول
الصناعية الغنية و اسواقها في نيويورك يشاركها
اسواق وبيوت اوروبا الغربية واليابان خصوصا
بعد ان اصبح الاقتصاد السوفيتي اقتصادا داخل
مستشفى العجزة بالمقارنة مع الدول النامية ومنها
الاردن وعليه كان بترول العرب والمجتمع
العربي السالف والايدولوجيات والاخوة العربية
لا تستطيع ان تجعل من موازنتنا موازنة شاملة
مستقلة كافية لحل مشاكل اقتصادنا وتطلعاتنا
دون اذن من الاقتصاد الغربي وعليه فلا حاجة لي
في الخوض في المثاليات الخيالية الشديدة المعرفة
في الاقتصاد الاردني وبزيادة او نقص الارقام لان
الصهيونية الامريكية والبترول العربي الامريكي
متحدان بقوة تجعل لا الاردن فقط بل وكل
العرب عاجزين عن تحطلي الموازانات الضعيفة
خصوصا والاردن تحاربه طبيعة ارضه وموارده
ومناخه احيانا ثم طبيعة السياسة الامريكية
الصهيونية التي شردت شعبا بطوله وعرضه من
ارضه الى ارض الاردن القليل الماء والزرع
والضرع.

ان قوة وهمنة اقتصاد الدول الصناعية
التصهنية جعلت بعض الدول العربية تنهالك
للدخول في سوق اوروبا المشتركة متناسية
شرقيتها وعروبيتها وتراتها من دول المغرب العربي
والدول المرتشية في المشرق العربي، وعليه فان
موازنتنا عارية كحياتنا الديمقراطية التي رفضت
الرشوة او المال الحرام من دول غنية للتنازل عن
شرف موقف شعبها الديمقراطي ونظامها الحر
تجاه ازمة الخليج - لقد تحيل بعض رؤساء الدول
الغنية اهم بحضارهم لنا يستطيعون استئجار او

هكذا من المصالح



السيد عطا الشهبان: بسم الله الرحمن الرحيم، سعادة الرئيس، الزملاء الكرام.

مع التزامي بتقرير اللجنة المالية بشأن مشروع الموازنة العامة، وكلمة الكتلة الوطنية التي القاها معالي الزميل النائب سليمان عرار فاني اتقدم بالشكر الجزيل الى الحكومة على جهودها ومتابعتها لازمة الخليج، وما تبذله من مساع لتوحيد الصف العربي للوقوف امام الهجمة الشرسة من اعداء هذه الامة، وتجسيد الوحدة الوطنية المقدسة لهذا الشعب، الذي نعتز به ونفاخر الامة.

نشعبنا وجيشنا وعلى الراس قائدننا، جسم واحد وقلب واحد نعمل جميعا برجولة وشرف واخوة ووفاء لتحمل المسؤولية في اداء الزوجب لازالة جميع العثرات التي تحاول ان تقف امامنا، او تمس حق شعبنا في ارضه المحتلة. . حيث الاهل والاخوة الذين هم امانة

ليست صلاحية السياسة غنيمة للاقترب من الثروة والجاه بل لتحقيق الخدمة للجميع، لا ان يكون التشغيل على حساب العمل لصالح الفرد الغريب له عشائريا او لانه من بلده، لان هذا يقتل العدالة والعمل والانتاج.

لذا فان صدق صاحب القرار وعلمه هما العاملان في اشاعة الاطمئنان والسكون الى التقشف والصبر والايمان بالدولة الفاضلة.

لا اريد من صاحب القرار سوى ابعاد السلبات عن المواطن وعن الاقليم او المنطقة، لقد عايش صدق الموازنة السابقة وكانت سلبياتها اكثر من ايجابياتها خصوصا في لواء عجلون لانني اعيش فيه واعرف من هو ومن فيه، ولا يعني هذا ان النواب لم يساهموا في هذه السلبات بسبب مطالبات شخصية والانشغال بامور فردية، كما ان تلك الموازنة لم تقدم او تحل اي معضلة كبيرة كتقسيم واستقلال الاراضي الحرجية ذات الملكية الصغيرة والتأمين الصحي وحرية التعليم الثانوي والمواصلات والحكم الاداري والطرق وصعوبة التضاريس.

لن اكرر الطلبات اللازمة للواء الان واكتفي بارسالها الى السادة الوزراء اصحاب المعالي لخطايا حتى لا اثقل على السامعين والمواطنين.

عشتم وعاش الاردن، والسلام عليكم ورحمة الله.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ عطا الشهبان:

سعادة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام اسمحوا لي في هذا المقام ان اتقدم لازجي التحية والاكبار والتقدير الى سمو ولي العهد الامير الحسن المعظم الذي بذل ومازال يبذل كل جهد على الصعيدين العربي والعالمي لشرح قضايانا، قضاياء الامة العربية والاسلامية.

كما ارجو ان تسمحوا لي بان اتحدث عن قضية هامة في نظري هي قضية هامة الا وهي موضوع اراضي املاك الدولة اينما وجدت في هذا البلد نحن جميعا في هذا البلد شعب واحد ولاحق لاحد دون احد الا بموجب الدستور والقانون. وان هذه الاراضي يجب ان تاتخذ اهتمام الحكومة ووضع سياسة زراعية لاستغلالها على اكمل وجه من قبل كافة المواطنين كل ضمن منطقته وذلك لحياتها وحتى لا تبقى اشبه بالاراضي الصحراوية لعدم استغلالها او تطاول البعض عليها لمنافع شخصية بحجج واهية لا تمت الى المصلحة العامة بشيء علما بانني قد تقدمت وطلبت من الحكومة بتشكيل لجنة لدراسة هذه الاراضي واستغلالها اقتصاديا لعلها تفيد في حل مشكلة البطالة وتزيد من الانتاج الزراعي.

انني اؤكد على الحكومة باعطاء هذا الموضوع جل اهتمامها وعدم السماح لأي انسان بالاعتداء على هذه الاراضي لمنافع شخصية ومارب خاصة الا ضمن خطة عمل زراعية متاحة لجميع المواطنين على السواء.

واخيرا فاني اتقدم بعجزيل الشكر الى الحكومة على ما قامت بتنفيذه من مطالب ملحة

في اعناق الامة الاسلامية والعربية، وحيث علمنا قائد هذا البلد المرباط الذي يستحق كل تقدير واجلال جلاله الحسين الذي سعى ومازال بكل روح عربية وهمة يقارع الخطوات لجمع الصفوف من اجل قرار عربي موحد فعال وقادر محذرا الامة من واقعا طالبا اياها للتجمع والاتحاد ليتكاتفوا امام هذه الغزوة الشرسة على ارض الاسلام والعروبة.

سعادة الرئيس. . الزملاء الكرام

اننا في هذا البلد الاردن الصامد الذي اصبح محطة الانظار نجبه الصديق ويحترمه العدو هذا البلد الذي احتضن كل عربي ومسلم واعتبره ابنا واحدا وصديقا وقدم له اعز ما يملك وقف منذ البداية وقفة عربية ملتزمة بقضايا الامة ومصالحها الحقيقية كمعادته يبعد نظره واتساع افقه وحرصه على احتواء الازمات كلها وحلها ضمن الاطار العربي العربي الذي نادى به جلاله الحسين وسعى اليه بكل امانة واخلاص وصدق ومثابرة ليستنهض الواقع العربي مما وصل اليه في الاونة الاخيرة.

اقول سعى اليه الحسين بروح عربية لجمع الصفوف وتوحيد الامة من اجل القرار العربي لاتقاذ الوضع غاطبا ضمائر القادة العرب الى وقفة عربية مشرفة تدرك الخطر الداهم الذي يحيط بها ويحيط بالارض المقدسة، فلسطين الاسلام والعروبة لينقذ مسرى محمد صلى الله عليه وسلم ومسجد ابراهيم الخليل ومهد عيسى عليهم السلام.

هكذا من الشعب

للدائرة الخامسة متمنيا عليها تنفيذ ما لم ينفذ لغاية الآن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الأستاذ نادر الظهيريات.

السيد نادر ظهيريات: بسم الله الرحمن الرحيم، سعادة الرئيس، الزملاء الكرام.

اتقدم أولا بالشكر والتقدير الى اللجنة المالية في مجلس النواب على الجهد الكبير الذي قدمته خلال جلسات طويلة ومتواصلة لدواصة خطاب الموازنة العامة، وتقديم تقريرها حول المشروع المذكور.

كما اتقدم بالشكر لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على الاعداد المحكم لقانون الموازنة والمتمثل بالشمولية والموضوعية مما يدل ان جهدا كبيرا قد بذل حتى تخرج الموازنة بصورتها الحالية بالرغم من الظروف القاسية التي اثرت على المسار الاقتصادي في العام المنصرم تمثلت في ازمة الخليج حيث كان لها اثرا سلبيا على الاقتصاد بجميع جوانبه، والضغط الاقتصادي الدولية متمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وشراكاتها من دول متعددة بمشاركة مؤسفة من دول شقيقة رأت ان تنال من صمود الاردن وكبريائه بتجويعه ومعاربته في لقمة عيشه، وطرد ابنائه ليمودوا الى وطنهم مشكلين عبئا اقتصاديا كبيرا، وحصار اقتصادي من الدول ذاتها، كمنع تصدير منتجاته وخاصة الزراعية منها حتى اصبح المزارع لا يدرى اين يذهب بمنتجاته والتي كانت حصيدا نقية لجهوده وافراد عائلته.

كل هذه العوامل وغيرها اثرت سلبيا على المسار الاقتصادي لهذا البلد، بالرغم من الجهود المضنية التي قامت بها الدولة لتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض العجز في الموازنة، وايجاد نوع من التوازن في ميزان المدفوعات وتوفير رصيد من السيولة في العملة الاجنبية وايجاد سعر مستقر لصرف الدينار بعد ما اصابه من ضعف.

سعادة الرئيس - الزملاء الكرام

اني اشعر بالوضع الاقتصادي الذي يعاني منه بلدنا الحبيب وعوامل الضغط عليه، ولكن ارى ان استأذنكم بعرض بعض المشاكل التي تعاني منها دائرتي الانتخابية الاغوار والكورة وبعض المطالب البسيطة التي تحتاجها المنطقة واعدكم اني لن اسرف بهذه المطالب شعورا مني كما ذكرت بالواقع الذي يعيشه بلدنا.

١ - القطاع الزراعي:

ان اوضاع المزارعين باتت تحتاج الى مراجعة واعادة نظر، للصعوبات الكبيرة التي يعاني منها هذا القطاع الهام والتي كانت سببا رئيسيا في تراجعه، علما بان المزارع الاردني يكاد يكون من انشط المزارعين في هذه المنطقة.

سيدي الرئيس:

ان الصعوبات والعوائق التي يعاني منها المزارع كبيرة ومبررة تتمثل في وقف الصادرات الزراعية الى خارج البلاد وزيادة اسعار مستلزمات الانتاج، والكوارث الطبيعية التي تعرض لها المزارع في مواسم متعددة، وتشكل

الديونية اكبر الاعباء للمزارع خاصة بعد ان باشرت جهات الاقراض المتعددة الطلب من المزارعين تسديد التزاماتهم.

سيدي الرئيس

نحن لا نطالب باعفاء كامل للمديونية، لاننا نعلم تماما بان اموال القروض ليست محلية، ولكنها قروض لميشتات دولية ولكننا نطالب بجدولة هذه الديون ليتمكن المزارع من الثبات في ارضه والاستمرار في المساهمة في انتاج وطنه.

ويجب هنا ان نميز بين صغار المقترضين وكبارهم، وان لا يبقى كبار المقترضين حجة في عدم حل مشاكل صغار المزارعين، وارى ايضا ان تدرس اوضاع كبار المقترضين وكيف تم التصرف بقروضهم، وعلى اساسها يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة مع مصلحة الوطن ومصلحة المزارعين بشكل عام.

كما ان جميع الاراضي الزراعية في مناطق الاغوار تسجل باسم متصرف، وهذا يعني ان الانسان غير مالك لهذه الارض، لذا اطلب تغيير فن صفة الاستعمال من متصرف الى مالك.

٢ - البطالة:

يعاني الوطن بشكل عام من البطالة حيث ان اعدادا كبيرة من الخريجين والمؤهلين لا يجدون عملا، وبالرغم من ان الدولة فتحت باب التوظيف ولو بشكل بسيط الا ان الوظائف انحصرت في بعض الدوائر الانتخابية دون غيرها، وقد استثنيت منطقة الاغوار من هذه التعميمات في حين ان اشقائهم في دوائر اخرى

فتح لهم الباب على مصراعيه بالرغم من ظروفهم العلمية والمعيشية المشابهة، وادعو من هنا الى ان تعيد الدولة النظر في التعميمات التي تمت في عام ١٩٩٠ لانها لم تكن مبنية على العدل والانصاف في بعض الوزارات والمؤسسات.

٣ - الصحة:

أ - لقد ذكرت في موازنة العام الماضي ان لواء الكورة يقتصر الى وجود مستشفى، اذ ان هذا اللواء والذي يزيد تعداده عن ستين ألف نسمة لا يوجد به مستشفى او مركز صحي يعمل على مدار (٢٤) ساعة او اطباء مختصون مناوبون ليلا، وهو امر يشكل انتقاصا للوضع الصحي في اللواء.

ب - اعفاء المرضى والذين يعانون من امراض خبيثة وخاصة السرطان اعفاء كاملا، وخاصة وان كلفة علاج هذه الامراض عالية جدا ولا يستطيع ذوي المرضى تحمل هذه النفقات الباهظة.

ج - تزويد مستشفيات الاغوار بجهاز غسيل للكل، للمعاناة المرضي من تعب ومشقة بالعلاج الاسبوعي خارج المنطقة.

د - تزويد مستشفى معاذ بن جبل في الشونة الشمالية باطباء متخصصين، في العيون والعظام والجلدية والتخدير، علما بان هذه التخصصات كانت متوفرة في وقت سابق.

هـ - تسهيل مراجعة المواطنين الى المستشفيات الرئيسية والابتعاد عن الروتين في حالة الحاجة الى مراجعة مثل هذه المستشفيات.

هكذا من الأشغال

٥ - الكهرباء

بالرغم من ان الكهرباء اصبحت متوفرة في معظم مناطق المملكة وان ما يصل الى ٩٧٪ من المواطنين يتمتعون بهذه الخدمة الكبيرة الا ان بعض مناطق الاغوار ما زالت تفتقر الى هذه الخدمة الحيوية وهذه المناطق هي:

١ - قرية الساخنة

٢ - التجمع السكاني بالقرب من القرية السياحية في الشونة الشمالية

٣ - حي البترول في المنشية

٤ - منطقة الحمامة في الشونة الشمالية

٥ - الاسكان الشمالي من بلدة كريمة

٦ - منطقة القرنة

٦ - الشباب

أ - الشباب هم عدة المستقبل ويقتضي الحال هنا ضرورة وضع برامج لتوجيه الشباب وجهة وطنية تعمق انتمائهم لوطنهم وتظهر الدور التاريخي الذي يضطلع به هذا البلد لدعم القضية الفلسطينية وقضايا الامة العربية.

ب - دعم الاندية الشبابية وذلك بايجاد ابنية مناسبة لها

٧ - الاشغال العامة

أ - قامت وزارة الاشغال العامة بجهد مميز بشق الطرق الزراعية والقروية والرئيسية في العام الماضي، ويستحق منا التقدير على هذا الانجاز، والمطلوب من الوزارة ان

تكمل ما بدأت به وخاصة طريق اربد - الشونة الشمالية - الاغوار نظرا لازدياد حركة نقل البضائع والخصار عليها من الاغوار الى المدن الرئيسية في المملكة

ب - اكمال بعض الطرق التي بدى بتنفيذها في لواء الكورة في العام الماضي.

٨ - ان منطقة الاغوار منطقة زراعية وتحتاج بالاليات الزراعية الثقيلة والتي يتوجب ترخيصها حملها ونقلها بسيارات من الاغوار الى اربد وهو جهد مكلف يضاف الى الصعوبات التي يعاني منها المزارعون، لذا اطلب من وزارة الداخلية الاعاز بفتح مركز لترخيص الاليات في الشونة الشمالية تخفيفا على المواطنين.

٩ - الدفاع والامن

الجيش سياج الوطن، واجهزة الامن هي العين الساهرة على راحة المواطنين، ويقتضي منا الواجب الوطني دعم القوات المسلحة بكل وسائل الدعم الضرورية لتمكينها من التصدي لاي عدو تسول له نفسه النيل من صمود هذا البلد وكبريائه، كما يتوجب تفعيل دور الجيش الشعبي وتوسيع قاعدته ليغطي كل من يكون قادرا على حمل السلاح ليكون ظهرا للجيش النظامي، والتوعية الشعبية للمواطنين ليقوم كل فرد بواجبه عند الضرورة.

سماعة الرئيس، الزملاء الكرام

في ختام كلمتي هذه اتقدم بالتحية الى شعبنا الوفي الذي اثبت تلاحمه والتفافه حول القيادة، ولم يمكن اعداء الامة من النيل من وحدته وإلى شعبنا غربي النهر التحية والاكبار

مطلوب منهم.

وفيما سبق كانت الحكومات تتحمل منفردة مسؤوليات المرحلة لكون المجالس التي زامتها اقرب الى الصورية منها للجدية او انها كانت استشارية في فترة من الزمان، مما جعلنا نؤمن بان هذا الغياب كان السبب الرئيس لانحراف المسيرة ولما لم يرجع مجلسنا هذا في صورته الحرة المستقلة الدستورية هذه الا بعد تضحيات طويلة من الشعب وصلت ذروتها في احداث الجنوب كان لزاما علينا ونحن فوق كراسي مسؤولية لا يعلى عليها، ان نوفي للشعب حقه وان يعيد كل نائب او كتلة نيابية الى الذاكرة الوعود الانتخابية واين موقعهم منها اليوم فالشرط الاول لتقويم وتصويب مسيرة الحكم ونهجه هو استقامة هذا المجلس اولا في عهد الحريات على الطريقة (والو استقاموا على الطريقة لاسقيناها ماء غدقا) اذ ان المصيبة على الناس تزداد بعكس ذلك عندما يستند الخطأ الى شرعية الموافقة او السكوت ويسلب الناس اغل امالهم في مجلس مراقبة مترفع عن الهوى بعيد عن الغرض يحرس مصالحهم، باطنه مثل ظاهره، كلامه في المجالس المغلفة هو نفس كلامه في المهرجانات ولقد قيض الله لنا ان نشارك في مناقشات موازنات ثمان لهذه الدولة فلم نشعر ان الحكومة كانت مرتاحة في مناقشات اكثر منها اليوم وليس يعني هذا ان الحكومات السابقة كانت تخشى من عدم نجاح اقرار مشاريع موازناتها ولكن الاصوات القليلة التي كانت تقف لتواجهه وتتقد وتحاول التصويب كانت في نظر الشعب وفي نظر الحكومة هي المعسل

لوقفته النضالية المشرفة والذي اثبت للعدو انه شعب لن يقهر باذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام

ورحمة الله وبركاته، الاستاذ ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله على كل حال والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وبعد، سيادة رئيس مجلس النواب، السادة الاعضاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فان مناقشة الموازنة العامة للدولة مناسبة سياسية يسلط فيها الضوء على المسيرة وتعرض للنقد قصد التصويب والمناسبة هذه مناسبة جديدة من نوعها حيث تقع بعد عام من حدوث انتخابات عامة حرة، اي بعد عودة المؤسسة الرقابية التي غابت عمليا اكثر من عشرين سنة عن مسيرة الاردن السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعودة مؤسسة البرلمان ترتب مسؤوليات عظيمة على اعضاء هذا المجلس الذي يتحمل مسؤوليات اقرب ما تكون الى التأسيسية منها للمسؤوليات الاستمرارية فان افلح النيج العام في استيعاب النواب للتصرف ضمن خطه الاستمراري وقب السادة النواب في اعطاء الشرعية له مع تعديلات طفيفة عليه هنا وهناك وان هم اخلصوا النية وحرصوا الصفوف وادركوا مسؤولياتهم التاريخية وابقوا بأن اي تصرف او حتى سكوت عن تصرف سيكون سندا لعرف يستند اليه اللاحقون، كانوا في رأينا اقرب لما هو

هكذا من الاصل

الحقيقي لرغبات الناس، أما اليوم فليس فينا من يستطيع ان يدعي ان وجوده شرعي اكثر من غيره لذلك فان صوت الاقلية المعارضة وان كان مازال يمثل حقيقة مشاعر الناس الا انه يضع بين السند الشرعي لكل فرد من افراد هذا المجلس والذي اذا اختار ان ينحاز الى موقف فان ذلك يعتبر الموقف الصحيح مؤسسيا مهما كان ذلك غير صحيح شعبيا. لذلك وجب تبيان الموقف والنهج حتى لا يختلط الحابل بالنابل تحت ستار الايديولوجيات وحيث نستطيع ان نقرر بكل طمأنينة ان القاسم المشترك الحقيقي الذي يجمع كثيرا من الزملاء ليس قاسما ايديولوجيا بقدر ماهو احد قاسمين اما قاسم السعي وراء الوزارات، او هو قاسم العزوف عن السلطة التنفيذية وبلورة موقف معارض امين يضغط باتجاه اجراء تغييرات حقيقية في النهج فاذا اضفنا الى الصورة حقيقة انه ليس هنالك برنامج علمي حقيقي مفصل مطروح من قبل السادة النواب والكتل النيابية وصلنا الى تشكيلتين.

الاولى: الذين يرغبون في المشاركة الوزارية واعدادهم كبيرة. ليس عندهم برنامج بل ان برنامجهم هو برنامج الحكومة الذي هو البرنامج العام للنهج تجري عليه بعض التعديلات غير الاساسية وتستهمل فيه كلمات لها وقع القنابل الصوتية.

الثانية: واخرين تسوجب عليهم مصلحة البلاد العليا اليوم ان يتخطوا خطوطهم الايديولوجية وان يضعوا برنامجا عمليا للمعارضة يذكرون فيه كل ما نسي ان يذكره النواب وكتلهم بعد الانتخابات من نقاط

موضوعية تساهم في إعادة تأسيس مسيرة الحكم بالشكل الصحيح ونبيء البناء البناء المؤسسي الصحيح حتى يتنافسوا بعد ذلك ايديولوجيا على احتلال الجزء الاكبر منه.

ان بعض الناصحين من خاضوا الانتخابات الاخيرة قد نصحوا بان المطلوب في المرحلة القادمة بعد ان هبت رياح التغيير مراقبة قوى التغيير التي تقول انها مؤهلة لاجراء القلة النوعية. فلقد شغلنا معشر المعارضين في السنوات الماضية بانتقاد الحكومات، وهو انشغال صحيح ومشروع، الى الدرجة التي لم تكن تمارس فيها النقد الذاتي داخل خطوطنا ولم نلاحظ عيوباً كثيرة ننتقدها في غيرنا بدأت تنمو فينا. فكان من الواضح مثلاً ان الكثير منا ممن يطالبون بالحرية والحرية الرأي لا يطبقون ذلك في داخل صفوفهم ناهيك عن حرية الحوار وقبول الرأي من الخارج كما ان معظم المطالبين باجراء تغييرات في الحكم والحكومات ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب لم يستطيعوا ان يفعلوا ذلك ضمن صفوفهم مما يوضحهم اليوم لان يكونوا اقرب خلفاً قريبا من السلف.

ولو سلمنا جدلاً للذين يريدون المشاركة في الحكم مستلدين الى اللعبة البرلمانية فاننا لا نسلم بحسن ادارة خطة استلامهم فكل من يستطيع ان يحشد ائتلافاً يزيد عن نصف اعضاء المجلس يطالب هو بتشكيل الحكومة وله هو القول في رئيسها وفي معظم اعضائها الذين يستطيع ان يفرضهم جميع من داخل كتله او يتكرم بتوسيع المشاركة لتكون حكومة انقاذ وطني (كما يطالب) يتنازل هو عن حقه المشروع

ايها الاخوة النواب

نحن امام مفترق طريق مصري فان نحن نجحنا في التزام الطريق الصحيح سلمنا والا فان المسيرة النيابية ستهتز مؤثرة على ايمان الشعب بانها هي الطريق الشرعي الوحيد للتغيير. ارجو ان اكون قد وفقت الى ما فيه النصيحة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، بقي عدد من الاخوان اللي طلبوا الحديث في موضوعات قصيرة، دقائق قليلة للسيد بسام حدادين



السيد بسام حدادين: سيدي الرئيس، الزملاء الكرام

كنت قد تحدثت لكم امس عن اسباب ودوافع رفضي للموازنة وطالبت بردها اليوم سيقصر حديثي اليكم على مطالب ابناء

في قيادة البلاد الى قاعدة لوسع من المشاركين.

اما ان تحشد الحشود الكبيرة من اجل اهداف بسيطة فان ذلك في رأينا اضعاف للهبة البرلمانية عامة ولهبة الائتلاف خاصة. . . واننا ندعي ان لو سلمت مثل هذه التكتلات من الغايات المستعجلة لكراسي الوزارة لاستطاعت هذه الاغلبية ان تطالب بحزم اجراء تغييرات كلية رئيسية في مسيرتنا والا فنحن لا نفهم كيف تتم المشاركة في الحكم قبل إعادة تركيز السلطة التنفيذية في يد الحكومة ملحقة مراكز القوى الامنية والدفاعية وغيرها تحت المسؤولية المشتركة للحكومة وقبل اصدار نظام داخلي لمجلس الوزراء يبين فيه كيفية ادراج المواضيع على جدول اعماله وكيفية مناقشتها والتصويت عليها وقبل ان يبدأ مجلس الوزراء بتدوين وقائع جلساته في محاضر رسمية كما اننا لا نفهم الاستعجال قبل ان يطرح اي تكتل منا موضوع التعديلات الدستورية بشأن حماية الحياة البرلمانية من التضييق ومن العودة الى الوزارات الانتقالية لاجراء الانتخابات ومن تعديل مدة الدورة العادية لمجلس النواب ومن حماية مجلس الاعيان من الحل وغيرها من التعديلات الهيكلية الرئيسة التي يجب ان تتم يضاف اليها تعديل قانون الانتخاب وغيره مما تحتاجه مسيرة الاصلاح.

هذا من الناحية العامة لقوى التغيير اما من الناحية الخاصة للقوى الاسلامية التي ارجو ان انصح لها فان تحضير برنامج للقوانين التي تحتاج الى تعديل والعمل على طرحها على مجلس النواب واحدا واحدا اولى بكثير من مشاركة لن تقلح في رأينا في اجراء تعديل واحد.

هنا من الأصول

محافظة الزرقاء - لن تكن المطالب التي اتبناها امامكم، مطالب ترفيه او لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بلادنا، انها مطالب تعكس حاجات ملحة وتنتظر على قائمة الاولويات وبعضها لا يحتاج الا لقرار سياسي او اداري.

١ - حول املاك الدولة: لقد طال انتظار القرار في حل مشكلة الاراضي التي يملكها المواطنون من ابناء العشائر وخاصة عشائر بني حسن في محافظة الزرقاء، انني اتفق على الحكومة ان تأخذ قرارها الشجاع بتفويض هذه الاراضي وتمليكها لاصحابها الفاطنين فيها، لنبعد عنهم شبح الخوف واجراءات الهدم والحرمان من الخدمات للعديد من المنازل.

ان مثل هذا الاجراء سوف يخفف عن كاهل المواطنين ويمكنهم من المساهمة في حل مشكلة السكن التي باتت تتفاقم يوما اثر يوم

ويمكن ان تأخذ الدولة رسوما واثمانا رمزية مقابل ذلك فيتوفر للخزينة ملايين الدنانير التي يمكن استثمارها بما يعود بالنفع على اقتصادنا الوطني.

٢ - المخيمات: يقطن مخيمات الزرقاء وحطين والسبخة، عشرات الالاف من المواطنين وفي ظروف خدمات بدائية. ان المنطق يدعو الى ان يوجه جزء من النفقات المخصصة للخدمات للعناية بهذه المخيمات والضغط على وكالة الفتوح لتساهم بحل هذه المشكلات.

اما المسألة الأخرى التي تتعلق بالمخيمات

وهي السماح لقاطنيها ببناء طابق واحد فوق بيوتهم (التوسع العمودي). ان هذا الحق اعطي في السابق للبعض وحرم منه الجزء الأكبر من سكان المخيمات. ان قرارا اداريا كهذا، يأخذ بعين الاعتبار الشروط الفنية كقيل بالتخفيف عن كاهل عشرات الالاف من المواطنين ويحسن من ظروف معيشتهم.

٣ - في مجال دعم الانشطة الشبابية: خصصت الموازنة الطارئة لعام ١٩٩١ مبلغ مليوني لدعم المنشآت الرياضية. واني ارى من العدل ان يخصص جزء من هذا المبلغ للمباشرة في تنفيذ المدينة الرياضية الموعودة لشباب الزرقاء.

والقضية الثانية في هذا المجال وهي لاحتياج الى المال. انما لقرار عادل يعطي شباب نجيم حطين حق المشاركة في أنشطة ناديم الوحيد وحق الانسحاب اليه. انه قرار من وزارة الشباب لتصويب اوضاع هذا النادي وتطبيق الانظمة والقوانين عليه.

٤ - البلديات والوحدات الادارية: كون محافظة الزرقاء محافظة مترامية الاطراف ولحاجة التخفيف عن المواطنين والدوائر المختلفة نقترح إيجاد مركز اداري على مستوى لواء في مدينة الرصيفة، ولا بد ان تضع الحكومة في حسابها بلديات الزرقاء والرصيفة والهاشمية كبلديات تتحمل مسؤوليات فوق طاقتها وامكانياتها.

٥ - البيئة: نشكر الحكومة على قرار نقل مكب النفايات في الرصيفة ونرجو ان يسرع

بقرار لجنة السير المركزية بشطب السيارات العاملة على الخطوط الخارجية (بين المحافظات) من موديل ما قبل ١٩٨١. وسوف يشطب سنويا مئات السيارات استنادا لهذا القرار. عجبت من هذا القرار الذي يشطب السيارات ليس بناء على الصلاحية الفنية انما على سنة الصنع. عجبت لقرار يعدم ثروات البلاد ويشجع الاستهلاك والاستيراد. ان هذا القرار يعني ان نضيف الى جيش البطالة مئات من السواقين الذين لن يستطيعوا استبدال سياراتهم وسوف يكون ذلك من نصيب الاغنياء.

بقي ان اقول انني ركبت في سيارة اجرة مارسيدس في المانيا عمرها عشرون سنة.

سيدي الرئيس. الزملاء الكرام

وقفت هذه الوقفة قبل عام. تلوت امامكم مطالب المحافظة ويسعدني ان تكون قد تمت الانتخابات البلدية في الزرقاء والرصيفة ويسعدني ان تكون الحكومة قد اوقفت تحول مشاريع التطوير الحضري.

ويسعدني ان تكون الحكومة قد قررت نقل مكب النفايات في الرصيفة، اسلم من الحكومة. ان تسعدنا بالاستجابة لبقية مطالبنا.

نتمنى كل الخير لبلدنا الاردن ولشعبنا الابي في كل مكان من اردننا العزيز.

والسلام عليكم

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ

منصور مراد

الجهد من اجل مكب جديد لا يؤذي احدا، وتنمى على الحكومة ان تدرج في خططها العناية في مشكلة الحربة السراء اما المصانع الذي يملأ دخالها اجواء المحافظة، فابناء المحافظة وهم عمال هذه المصانع والمضربين من تلوث البيئة يطالبون، بان تلزم هذه المصانع في المساهمة في تطوير مدن وقرى المحافظة من خلال اقتطاعات ثابتة سنويا اسوة بمصانع الاسمنت والفسفات وغيرها.

كما ان عمال المحافظة يطالبون بتفعيل مكاتب وزارة العمل والرقابة على اداء موظفيها لكثرة المشكلات والنزاعات العمالية ومكث عمل الزرقاء عاجز عن القيام بهذه المهمة

٦ - الزراعة: نرجو ان تلفت انتباه الحكومة الى امكانية بناء سدود مائية في مناطق الضليل والازرق المناطق الشرقية لتوفير المياه للزراعة وتربية الماشية كذلك تلفت نظر الحكومة الى مشروع تطوير سيل الزرقاء حيث يشكو المواطنون من مزاجية التجريف وبناء السانسل.

٧ - الصحة: اريد ان الفت نظر الحكومة الى وجود ربع مليون مواطن دون مستشفى حكومي. نكرر ربع مليون مواطن في منطقة الرصيفة - ياجوز - حطين - لا اعتقد ان هناك منطقة في المملكة احق ببناء مستشفى من هذه المنطقة. تلفت النظر لترتيب الاولويات.

سيدي الرئيس. الزملاء الكرام

بقي ان اشير الى مشكلة اخيرة راجعتي بخصوصها امس واول امس عدد كبير من مواطنين الزرقاء ولكنها مشكلة عامة وهي تتعلق

هكذا من الأهل



السيد منصور مراد: سيادة الرئيس، ايها

الزملاء

عند قراءة خطاب الموازنة العامة، يلاحظ المرء ان اهم قضية مطروحة هي استمرار النهج المسمى، وصفة صندوق النقد الدولي وهذه الوصفة تركز على خفض النفقات وزيادة الايرادات لتقليص عجز الموازنة.

ان تخفيض العجز في الموازنة يعني زيادة اعتماد الاردن على ذاته والعيش ضمن امكانياته المتاحة، والعمل لتخفيض معدل النمو في مديونية الاردن الخارجية ومديونية الحكومة الداخلية، مما يعني تخفيض عبء خدمة الديون في المستقبل. وتخفيض معدلات التضخم ذلك ان خفض الانفاق سيؤدي الى تجميع الطلب على السلع والخدمات، وانحسار معدل رفع الاسعار. والعمل كذلك في تقليص العجز في ميزان المدفوعات والمحافظة على ممتلكات البنك المركزي من العملات الاجنبية، هذا ما تدعيه مدرسة صندوق النقد الدولي... ولكن النتائج السلبية لهذا البرنامج هي كمايلي:

١ - ارتفاع حجم البطالة، ذلك ان تخفيض حجم الانفاق سيحد من الاستثمارات في مشاريع انتاجية وبالتالي يمنع خلق فرص عمل جديدة واعتقد ان حجم البطالة يزيد عن ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة.

٢ - عدم التمكن من علاج الاقتصاد الاردني جذريا وهو احداث تغيير في هيكلية الاقتصاد، من اقتصاد خدمات الى اقتصاد انتاج سلمي، ففي المدى البعيد الحل الحقيقي والعلمي للمشاكل الاقتصادي الاردني هو تنمية مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي، واهمها قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة. وهذا يتطلب ابتداء اصلاح والتطهير الاداري الحقيقي وبناء اجهزة وطنية موصلة لنقب واحساس الجماهير بحيث يكون هناك شمولية بالتخطيط على الاقل لمدة ثلاث سنوات.

ان تطبيق البرنامج الاقتصادي ادى الى عدم تمكن الحكومة من الاستجابة للحاجة القومية الحالية وهي بناء موازنة حرب فلا يعقل ان لا يخصص اي مبلغ لتقوية دفاعات قرى الحدود المواجهة للعدو الصهيوني وبداخل المدن (ملاجي) وتحصينات وتسليح وتدريب حقيقي للجماهير للدفاع عن الوطن، الامر الذي يزيد المشاركة الشعبية من خلال احساس المواطن بالخطر ومواجهته. ومن هنا تسأل لماذا لم توزع كمادات اذا كانت احتمالات الحرب قادمة لا سيما وان

التعامل مع العراق تجاريا والثرانزيت للدول المجاورة وخفض حوالات المغتربين وزيادة المستوردات ورسم الشجن والتأمين ان ذلك سيؤثر سلبيا على القطاع المصرفي فينخفض الطلب على التسهيلات ويتخلف المقترضون عن السداد.

ايها الزملاء ان سياسة البنك المركزي بدفع مبالغ تزيد على ٢٥٠ مليون دينار عن مديونية وخسائر بنك البتراء، يعني حرمان الاردن من هذه المبالغ بدل توظيفها في الانتاج والمساهمة في حل مشكلة البطالة. ان سياسة البنك المركزي في دعم البنوك الاردنية التي تعاني من اشكالات كبيرة نتيجة الفساد الداخلي... يعني ضياع مبالغ كبيرة على ابناء شعبنا، ويعني هذا عدم محاسبة الفساد والمفسدين في الداخل.

ايها الزملاء... تقول النشرة الاحصائية للبنك المركزي في شهر ايلول ١٩٩٠ - صفحة ٨٠ حول ارتفاع تكاليف المعيشة من كانون ثاني ١٩٨٩ الى اب ١٩٩٠ وهو ٣٦١ بالمئة... فهل هناك تضخم اكثر من ذلك؟... والغريب ان الموازنة المقدمة لنا تقول ان التضخم هو ٨٪ فقط... وحول الرقم القياسي لاسعار الجملة ورد في نفس النشرة صفحة ٨٨ ان الارتفاع وصل ٥٣٪ من الربع الاول لعام ١٩٨٩ لغاية الربع الثالث لعام ١٩٩٠... وتذكروا ان هذه هي ارتفاع اسعار الجملة فكيف تصل الى مواطننا المسكين بسعر الفرق فهي اكثر من ذلك بكثير.

ان هذا الامر يزيد عبء المسؤولية على الفرد ويزيد البطالة ويجول حياة المواطن الى

الاسلحة الكيماوية احد عناوينها مع علمنا بان اعداءنا الصهاينة والاميركان وحلفاءهم سوف يستعملونها ضدنا. فها هو موقف الحكومة من حماية ابناء شعبنا في حالة اندلاع الحرب؟ ان غياب اي بند في الموازنة لمواجهة ذلك الاحتمال امر يثير التساؤل والاستغراب... والخطر من هذا كله فان الدخل المحلي والقومي يتأثر سلبيا بسبب زيادة ارتفاع الاسعار.

ان كل هذا النهج ادى الى زيادة العبء الضريبي على المواطن المباشر وغير مباشر لان زيادة الايرادات تفي زيادة الضرائب والشرائح الدنيا تتحمل اكثر من غيرها فيزداد الفقراء فقرا.

ايها الاخوة الزملاء... لقد انخفض صافي الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي من (٧٠,٥٥٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩ الى ٤٣٠,١ مليون دولار في نهاية تشرين اول ١٩٩٠... وهذا يعني انه في حالة عدم تلقي المملكة مساعدات نقدية جديدة بالعملة الاجنبية سينخفض احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية بشكل كبير... الى الحد الذي لا يسمح بتمويل الاستيراد وهذا يعني ان البنك المركزي سيضطر لبيع اجزاء من ودائع البنوك بالعملة الاجنبية لتثبيت سعر صرف الدينار حول المستوى الحالي... الامر الذي يؤكد الى تخفيض سعر الدينار مرة اخرى في العام القادم.

ايها الزملاء... ان الخسارة المتوقعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ١٩٩١ سيصل الى مبلغ ١٥٨٠ مليون دولار... نتيجة انخفاض

هكذا من الأشهر

جسيم الامر الذي يذكرنا باسباب انتفاضة شعبنا بنيسان ١٩٨٩ .

ايها الزملاء . . ان الموازنة المقدمة البنا جاءت خالية من موازنات المؤسسات المستقلة وهي كبيرة . . الامر الذي يتطلب عرضها على مجلسنا لمناقشتها وابدء الرأي فيها . .

ايها الزملاء . . ان ذلك يتطلب العودة الكاملة عن هذا النهج المدمر . . الذي يقودنا من خراب الى خراب . . وارجو من مجلسكم الكريم رفض هذه الموازنة المجحفة لاماني ابناء شعبنا والتي تزيد المعاناة وتخفي الكثير من الحقائق لايوضع بلدنا . . انني اطالب بعرض الموازنة العسكرية لانها تحتوي على مبالغ كبيرة لمناقشتها خدمة لتطوير قواتنا المسلحة الباسلة ورفع ادائها في الدفاع عن ارضنا وعرضنا وشرفنا . .

ان حماية الديمقراطية تتطلب المزيد من الديمقراطية، باقرار التشريعات الديمقراطية الحقيقية والغاء كافة التشريعات المرفقة لها وهذا يتطلب تعديل الدستور بما يمكن السلطة التشريعية من مراقبة وتقييم ومحاسبة اعمال السلطة التنفيذية لصلحة البلاد . . وتدعيم سلطة القضاء . . والالغاء الفوري للاحكام العرفية وعدم تمرير مشروع قانون الدفاع المقدم الى مجلسنا . . بحيث لا يتم تنفيذ اي قانون دفاع الا عند الضرورة القصوى الا بمشاركتكم وموافقتكم ضمانا لحماية ابناء شعبنا وتملكاته واحلال دور القانون والمؤسسات والبرلمان بدل هيمنة السلطة التنفيذية .

ايها الزملاء . .

ان شعبنا في فلسطين بانتفاضته الباسلة يضرب لنا المثل والنموذج بكيفية الاعتماد على الذات في كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية . . الامر الذي يعني الاستفادة من تجربتهم والتحول من الدعم الى المشاركة بنضالهم جنبا الى جنب مع الوقوف في معركة العرب القومية بقيادة العراق بالتصدي لأمريكا واسرائيل وحلفائهم . . .

بقي ان اقول ان اعادة تصويب الاوضاع الاقتصادية والسياسية في بلدنا ورفع كفاءة شعبنا لمواجهة اعدائه الصهاينة تتطلب استقالة هذه الحكومة، كي تتيح الفرصة لقيام حكومة قادرة على وضع وتنفيذ برنامج للاصلاح الوطني الشامل، لانقاذ البلاد مما آلت اليه من احوال متردية . .

ولا يفوتني الا ان اذكر الحكومة الا ان اذكر الحكومة بضرورة الاسراع باطلاق سراح كافة السجناء والموقوفين السياسيين لاتاحة الفرصة لهم للمساهمة في اشاعة صرح الديمقراطية والدفاع عن بلدهم ضد الاخطار المحدقة بهم . .

وشكرا لحسن اصغائكم والسلام عليكم

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام، المتحدث الاخير الاستاذ جمال خريشة .

السيد جمال الخريشة: سيدي الرئيس من حيث الموازنة فليس لي عليها اي اعتراض، كلمتي محددة وتتناول طلبات قضائي الموقر والجيزة.

جنوب سحاب وهذا الموقع موقع متوسط لثلاثة اقضية .

ثالثا: الزراعة:

ويؤسفني انني اقول ما شُرق السكة بصمات وزارة الزراعة ليس بالشكل الذي اريده او يريده الغير لها وجود وحضور في كثير من المناطق لكن ما شُرق السكة لا يزال جهد وزارة الزراعة محدودة، على سبيل المثال قضاء الجيزة يعتبر اكبر قضاء واكبر بقعة زراعية في المملكة واكبر كمية ثروة حيوانية موجودة فيه لا يوجد بيطري في هذا القضاء، ولا يوجد مرشد زراعي .

امسا وزارة الاشغال ووزارة الشباب ووزارة التنمية والنقل والمواصلات هذه الوزارات لها من كل النشاء وكل الشكر لاصحاب المعالي الوزراء وكذلك وزارة البلديات ووزارة المياه الذين زاروا المناطق عمليا وتعاملوا مع الواقع وقدموا كل شيء موجود ولاول مرة بتاريخنا تاريخ المملكة نشاهد الطرق الزراعية على سبيل المثال .

رابعا: وزارة الترميم:

ارجو من معاليه ايجاد مؤسسة مدنية اي سوق تجاري في هذا القضاء الواسع الكبير.

خامسا: وزارة المياه: والشكر بالدرجة الاولى لدولة رئيس الوزراء ومن ثم الى معالي وزير المياه الذي امنى مشكلة حفر الابار ورفع الخطر عن مناطق ما شُرق السكة والتي هي كان لها الاثر الكبير على الناس اصحاب الاراضي .

اولا: ارجو من معالي وزير الداخلية الموافقة والاقتناع بترفع قضاء الموقر والجيزة الى الوية، وارجو ان اوضح الى معاليه بانه اذا كان يفكر ان الموضوع وجاهة فان الجيزة كانت ناحية في العهد التركي وكان مديرها مشهور الفايز .

والموقر كانت في ٢٥ كان مؤسس المملكة الملك عبدالله بن الحسين طيب الله ثراه كان يتمتع في الموقر مع ثوار العرب وحرار العرب، لكن الضرورة تقضي لاتساع المنطقة وهي كما تعلمون حدودها من الجنوب حدود امانة العاصمة ومن الغرب طريق عمان مادبا حتى الموجب حتى القطرانة حتى الحدود السعودية، والغاية من طلبي لترفع الاقضية الى الوية حتى يتبع هذا الترقيم مديريات وزارات الخدمات .

لانه نحن مربوطين في مديريات وزارات الخدمات في العاصمة، فهل يعقل ان مديرية في العاصمة تستطيع ان تعالج قضايا العاصمة ككل وما حول العاصمة ومن ثم تعالج قضايا بدو الوسط، ارجو من معاليه ان يعيد النظر او يشكل لجنة لتعطي تقريرها النهائي الذي يمكن ان يكون مقنع لي ولمعاليه .

ثانيا: الصحة: الخدمات الصحية في قضائي الموقر والجيزة جيدة وجهود وزارة الصحة محترمة، لكن لا يوجد في هذين القضائين سرير واحد لاي مريض، وكذلك قضاء سحاب وهذه الاقضية جميعها متماسكة ومتقاربة جغرافيا، فاني اقترح بما ان الامور المالية لا تساعد لاجاد مستشفى في كل قضاء، ان يكون هنالك مستشفى ليشخدم الثلاث اقضية وفي قرية سالم

هكذا من السهل

سادسا : الطاقة :

حقيقة هناك (٣٪) من مناطق المملكة غير مضائة وهذه (٣٪) هي قرى في البادية معظمها، أصبحت امورها صعبة بحيث المجالس القروية تقول ووزارة البلديات انه لا نستطيع ان نقوم بهذا الواجب.

التوجه الموجود عند الدولة كما يقال انه تضاعف على حساب فلس الريف وضاعت الامور ما بين فلس الريف والمجالس المحلية ولا يزالون على العتمة والظلام الاسود.

وفي الختام كل الدعم للمؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية والله يحفظ الاردن وعلى رأسه قائد البلاد وسمو ولي عهده والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، بهذا يكون محدث كل من طلب المناقشة للموازنة، نعود الساعة الخامسة للاستماع لرد الحكومة على المناقشات ثم عرض مشروع قانون الموازنة.

(ترفع الجلسة للاستراحة)

سيادة رئيس المجلس : بسم الله تسألف الجلسة بعد ان استمعنا الى المناقشات امس واليوم والان معالي وزير المالية ردا على الملاحظات.



معالي وزير المالية : بسم الله الرحمن الرحيم، سعادة الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

يطيب لي في بداية حديثي ان اقدر العمل الدؤوب والجهود المكثفة التي بذلتها اللجنة المالية لمجلسكم الكريم في دراستها لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ والتي جاء تقريرها بعد مداولات مستفيضة سادتها روح المسؤولية والتعاون المشترك البناء، كما اود ان اثنى العديد من الملاحظات القيمة التي تضمنها تقرير اللجنة المالية الكريمة بالإضافة الى الملاحظات التي تضمنتها كلمات السادة النواب والتي ستقوم الحكومة بايلائها الاهمية الكبيرة وتنفيذ الممكن منها في ضوء الامكانيات المتاحة.

سعادة الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

اجد انه من الضروري في بداية حديثي

لذا فمن الطبيعي في هذه الظروف ان تظهر موازنة عام ١٩٩١ زيادة في الاقتراض الخارجي لان معظم الدول التي قدمت دعما للاردن اصرت على تقديمه على شكل قروض ميسرة بفوائد متدنية تتراوح بين (١٪ و ٣٪) للمدد طويلة وفترات سماح لا تقل عن سبع سنوات علما بان هذه القروض تعتبر قروضا ميسرة جدا تشكل المنح منها ما لا يقل عن (٥٠٪).

السلف الاستثنائية :

يتضح من تقرير اللجنة المالية ان السلف الاستثنائية قد تم الحصول عليها قبل ١٩٨٩/٥/١ لتمويل عجز الموازنة خلال عامي ١٩٨٨، ١٩٨٧ بموجب قرارات صدرت عن لجنة الامن الاقتصادي وكما جاء في خطاب الموازنة فان الحكومة لم تحصل على سلف استثنائية خلال عام ١٩٩٠ وستبقى ملتزمة بان يكون اقتراضها وفق التشريعات المرعية وستبقى هذه السلف مجمدة في موازنة البنك المركزي الى حين معالجتها قانونيا لان الاوضاع المالية للخزينة لا تسمح بتخصيص اي موارد لتسديد هذه السلف.

الجهاز المصرفي وبنك البتراء

نطرق تقرير اللجنة المالية وعدد من السادة النواب الى موضوع بنك البتراء والى الفساد المالي والاداري الذي ادى الى تدهور اوضاع البنك وتعرض الاقتصاد الوطني لخسائر جسيمة نتجت عن ذلك.

تؤكد الحكومة حرصها على المحافظة على النظام المصرفي الاردني وتمكينه من القيام بدور

ان اوضح الخلفية التي حكمت تقييم الاداء الاقتصادي لعام ١٩٩٠ واعداد مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١، لان كثيرا من وجهات النظر التي قدمها الاخوة النواب اعتبرت عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ عامين عاديين متناسين ان المنطقة تتعرض لازمة الخليج وان الاقتصاد الاردني يقاسي من تراجع كبير نتيجة لهذه الازمة مع ما رافق ذلك من انخفاض حاد في ايرادات الدولة المحلية وحصول المملكة من العملات الاجنبية من صادراتها من السلع والخدمات.

ومن الضروري ان اكرر انه لولا ازمة الخليج لتقلص عجز الموازنة خلال هذا العام ليصل الى حوالي (٥٠) مليون دينار فقط بدلا من (١٨٧) مليون دينار قدرت بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠، كما ان الايرادات التي كنا نتوقعها لعام ١٩٩١ تصل الى حوالي (٨٧٠) مليون دينار وتغطي بالتالي جميع النفقات الجارية المستهدفة للعام القادم.

لقد ادت الازمة الى حدوث فجوة كبيرة في الموارد المتاحة للخزينة ويتزامن ذلك مع تراجع كبير في النشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة، وفي ظل تلك الظروف فان من الضرورة بمكان توفير الموارد المالية الضرورية للمحافظة على مستوى مقبول من الانفاق العام ضمانا لاستمرار توفير الخدمات الاساسية للمواطنين وتوفير المزيد من الدعم لقواتنا المسلحة وتنفيذ المشاريع المكثفة لفرص العمل، وليس بالامكان توفير تلك الموارد الا من خلال القروض الميسرة والدعم الذي سيقدم للخزينة لتعويض الاردن عن خسائره الناجمة عن الازمة.

هكذا من المأهول

اساسي وفاعل في عمليات التنمية، ولذا فانها بصدد اتخاذ الخطوات الجادة والمسؤولة لتحديث التشريعات المصرفية التي تكفل عدم وقوع اهتزازات مماثلة في الجهاز المصرفي مستقبلا وتدعيم جهود البنك المركزي واعادة تنظيم الجهاز المصرفي وتطوير الرقابة المصرفية الفعالة.

لقد بين التقرير الذي اصدره مدقق الحسابات الذي كلف بتقييم اوضاع بنك البتراء ان المعجز لديه سيكون حوالي (٢٥٠) مليون دينار ولذا قررت الحكومة تصفية البنك بموجب ترتيبات خاصة صدرت بقرار من لجنة الامن الاقتصادي لتمكين الجهات المعنية من تحصيل موجودات بنك البتراء من المدينين بسرعة وكفاءة بهدف تقليص هذا المعجز وتخفيض الخسارة الى ادنى حد ممكن، وتأمل الحكومة نتيجة لذلك ان تتم متابعة هذا الموضوع على نحو يحقق تلك الغاية.

لقد تم تحويل قضية بنك البتراء خلال عام ١٩٨٩ الى المحكمة العسكرية مع اعطائها صلاحيات واسعة تمكنها من اتخاذ الاجراءات الضرورية بحق كل جهة او مسؤول ساهم في حصول هذه الخسارة ولن تتساهل الحكومة بحق كل من كان وراء حدوثها.

الدين الخارجي:

تشارك الحكومة اللجنة المالية والسادة النواب الرأي بان الاعباء التي تسرتب على الاقتصاد الاردني نتيجة للمديونية الخارجية كبيرة وقد سعت الحكومة الى تخفيض عبء هذا الدين

من خلال اعادة الجدولة وسوف تستمر في متابعة التطورات العالمية التي تحدث في هذا المجال للاستفادة من اية تسهيلات يمكن الحصول عليها.

من المدير بالتنويه هنا ان نسبة خدمة الدين الخارجي تمثل مجموع الفوائد والاقساط التي يترتب دفعها منسوبة الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات، ولا يخفى عليكم ان اجمالي الصادرات من السلع والخدمات سيطرا عليه انخفاض كبير خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ واذا ما اعتمد اجمالي الصادرات المتوقع قبل الازمة فان نسب خدمة الدين العام تنخفض الى (٢٣ر٤٪) في عام ١٩٩٠ بدلا من (٣٠ر٣٪) والى (٢٢٪) في عام ١٩٩١ بدلا من (٣٨ر٩٪).

دعم المواد التموينية

لقد التزمت الحكومة بتوفير السلع التموينية الاساسية للمواطنين باسعار مدعومة متحملة بذلك مبالغ كبيرة كان لها اكبر الاثر في المساعدة على كبح جماح التضخم.

وقد تبين بان اعتماد هذه السياسة سوف يؤدي الى دعم يقدر بحوالي (٩٢ر٥) مليون دينار في حين ان المبلغ المرصود لهذه الغاية هو (٦٠) مليون دينار في قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠، ولتنغطية الفرق البالغ (٣٢ر٥) مليون دينار وجدت الحكومة ان قانون التموين رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ نص على انشاء حساب مستقل (الحساب التجاري) ووجدت انه بالامكان معالجة هذا الموضوع من خلال اعتبار

اما بالنسبة لتصنيف الموازنة حسب الاقاليم فان هناك صعوبات فنية تواجه هذا التصنيف وستعمل دائرة الموازنة العامة على تطوير التصنيف وتحسينه ليلبي الاغراض المطلوبة بشكل افضل.

شمولية الموازنة:

اما فيما يتعلق بشمولية الموازنة فان الحكومة تشاطر اللجنة المالية الكريمة والسادة النواب المحترمين الرأي بان وثيقة الموازنة لا تعكس الانفاق العام للدولة لعدم شمولها موازنات المؤسسات المستقلة، الا انه يجب ان يوضح هنا الى ان هذه المؤسسات قد انشئت بموجب قوانين منحها الاستقلال المالي والاداري حسب نص الدستور بهدف توفير المرونة لها لتقديم افضل الخدمات للمواطنين كما انها خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، وقد قفمت الحكومة بعرض موازنات المؤسسات العامة على اللجنة المالية الكريمة لعام ١٩٩٠ للاطلاع على اوضاع تلك المؤسسات بشكل تفصيلي.

اما فيما يتعلق بتوصية اللجنة بتعديل قانون تنظيم الميزانية رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ بشمولية موازنة الدولة لموازنات هذه المؤسسات العامة فان الحكومة ترى ان الامر يستدعي اعادة النظر في القوانين الخاصة بهذه المؤسسات وتعديلها لمنع التعارض الذي قد ينشأ نتيجة تعديل قانون تنظيم الميزانية العامة دون الربط السليم بين هذا التعديل وقوانين تلك المؤسسات.

الفرق كتمويل من الحساب التجاري تم توفيره من برنامج الحبوب الامريكية كقروض بكفالة الحكومة، وحتى تتضح الصورة لمجلسكم الكريم فقد تم وضع ايضاح خاص في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ كما اشرت الى ذلك في خطاب الموازنة.

ترى الحكومة ان معالجة الفرق في الدعم تم وفق القوانين والانظمة الرعية وانه لا توجد اية مخالفة دستورية في هذه المعالجة

تصنيف الموازنة:

لقد تم خلال العام الماضي وهذا العام ادخال تطورات اساسية في اسس تصنيف واخراج الموازنة، اذ تم خلال العام الماضي فصل موازنة التمويل عن الموازنة الرأسمالية واصبحت الموازنة العادية تضم ثلاث اجزاء تشمل الموازنة الجارية والموازنة الرأسمالية وموازنة التمويل. كما تم خلال هذا العام اعادة النظر في تصنيف الموازنة الجارية وتحديثها لتتفق والاسس العلمية المتعارف عليها، وتقوم دائرة الموازنة العامة بدراسة موضوع الموازنة الرأسمالية بغرض اجراء تحديث اساسي على تبويبها وتصنيفها لتتخدم اغراضها الاقتصادية على نحو افضل وسيتم اعتماد ذلك في موازنة عام ١٩٩٢

ولقد تضمنت الموازنة ملخصا لتوزيع النفقات الرأسمالية والجارية على القطاعات المختلفة وستتم اعادة النظر في هذا الموضوع وتطوير البيانات الخاصة بكل قطاع لتتفق وتوجهات اللجنة المالية.

هكذا من الأشهر

مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية:

ستقوم الحكومة وباستمرار باعادة النظر في رسوم المكالمات الهاتفية لتأخذ بعين الاعتبار التطورات والمستجدات ومصلحة الوسط والمواطنين معاً، ولقد تم خلال عام ١٩٨٩ اعادة النظر في اجور المكالمات الهاتفية الخارجية، لمعالجة تسرب العملات الاجنبية الى الخارج، لانه تبين بان ما يدفعه الاردن بالعملة الاجنبية لبعض الدول الخارجية يزيد عما يحصله كأجور لهذه المكالمات بالعملة المحلية

ونظرا للظروف الحالية بشكل خاص، وما يرافقها من محدودية الموارد المتاحة للخزينة، وصعوبة تخفيض النفقات الجارية والراسمالية، وزيادة الايرادات المحلية دون اعادة النظر في النظام الضريبي بشكل اساسي يؤدي الى زيادة الاعباء الضريبية على المواطنين فان الحكومة ترى انه يصعب اعتماد اجور للاتصالات والخدمات الهاتفية المحلية والدولية دون اخذ تكاليفها الراسمالية بعين الاعتبار، علما بان المعايير المعتمدة لتمويل تصحيح مسار الاقتصاد الوطني تعتمد على تحميل الفئات الاعلى دخلا العبء الاكبر من هذا التمويل، وان المتفعين من الخدمات الهاتفية الخارجية هم من ذوي الدخل الاعلى نسبيا، وعدم تحميلهم التكاليف الراسمالية قد يؤدي الى تحميلها الى ذوي الدخل المتدنية كدعم منهم لدوي الدخل المرتفعة

الاختلاف بين الاحصاءات بالدينار

الاردني والدولار الامريكي بالنسبة الى الميزان التجاري والحساب الجاري في ميزان المدفوعات

اما بالنسبة الى ما اشار اليه بعض الاخوة النواب حول وجود تناقض بين ما ورد في خطاب الموازنة ونشرة البنك المركزي بالنسبة الى العجز في الميزان التجاري للنصف الاول من عام ١٩٨٩ وبالتالي في الوضع النهائي في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لنفس الفترة فانه يجب ان يوضح ان الارقام التي وردت في خطاب الموازنة هي بالدولار الامريكي وهي الارقام الصحيحة التي اعتمدها البنك المركزي ووزارة المالية والجهات الحكومية المعنية عند اعداد جداول ميزان المدفوعات بالدولار الامريكي.

اما بالنسبة الى التباين المشار اليه فيعود الى تعويم الدينار الاردني في الربع الرابع من عام ١٩٨٨ واستخدام اسعار صرف متعددة للدولار الى ان تم توحيد سعر الصرف في ١٩٩٠/٢/١٧.

ولتوضيح هذا الامر فان سعر الدولار لغايات تقييم التصدير كان لشهر اذار لعام ١٩٨٩ (٥٣٨) فلسا في حين ان سعر الدولار لتقييم المستوردات كان (٤٥٠) فلسا وينطبق ذلك على باقي الشهور ويعني ذلك ان قيمة الصادرات بالدينار الاردني جرى تضخيمها خلال ذلك الشهر بحوالي (٢٠٪) بالمقارنة مع قيمة المستوردات، وادى ذلك بشكل غير حقيقي الى تخفيض قيمة العجز مقياسا بالدينار الاردني خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩

(٧٠٢ر٥) مليون دينار في حين كان من المتوقع ان تبلغ هذه الايرادات لعام ١٩٩١ حوالي (٨٧٠) مليون دينار لو لم تحدث الازمة، وعليه تكون نسبة انخفاض هذه الايرادات حوالي (٢٠٪) وبهذا فان الحكومة ترى ان تقدير هذه الايرادات واقعي وموضوعي ومن المتوقع تحقيق زيادة عن المقدّر في المشروع المعروض على مجلسكم الكريم

لقد تم تقدير الضرائب على الدخل والارباح بمبلغ (٩٠) مليون دينار اي بانخفاض تزيد نسبته عن (٢٠٪) عن اعادة تقدير عام ١٩٩٠، نظرا للانخفاض المتوقع في ارباح شركة الفوسفات الاردنية والقطاع المصرفي.

علما بان ارباح الشركات العامة بما فيها القطاع المصرفي سوف تخضع لنسب ضرائب تزيد عن النسب التي كانت تطبق خلال عام ١٩٩٠ تتراوح بين (٢ - ٥٪) وتجدر الاشارة هنا بان هذه الزيادة سوف تنقلص بعد العمل بقانون ضريبة الدخل المعدل الذي اقّره مجلسكم الكريم

اما بالنسبة للضرائب الجمركية فقد قدرت بمبلغ (٢٠١ر٥) مليون دينار بانخفاض نسبته حوالي (٥٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٠ وهي نسبة مقبولة علما بان المؤشرات لتحصيل الايرادات الضريبية خلال الاشهر الاربعة الاخيرة من هذا العام تظهر تحسنا ملحوظا مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

وبحسب تقلص العجز في الميزان التجاري بمبلغ حوالي (٧٥) مليون دينار، ونظرا لان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو حصيلة الميزان التجاري وميزان الخدمات فقد انتقل هذا المبلغ ليترجم نفسه كفائض غير حقيقي بحوالي (٧٤) مليون دينار مقارنة بعجز مقداره ثلاثة ملايين دولار في الحساب الجاري لميزان المدفوعات المقيم بالدولار الامريكي

ان عدم انتظام سوق العملات الاجنبية في الفترة التي تلت تعويم الدينار الاردني قد ادى الى تشويه حسابات التجارة الخارجية مقيمة بالدينار الاردني واصبحت هذه الحسابات لا تصلح لقياس الانجاز الاقتصادي الفعلي، ولذا فان خطاب الموازنة اعتمد الاحصائيات بالدولار الامريكي وسوف يتم التغلب على هذا الخلل الاحصائي تدريجيا نتيجة للعودة للعمل بنظام سعر الصرف الموحد.

الايرادات المحلية المقدرة لسنة ١٩٩١

اما بالنسبة لتخوف اللجنة المالية الكريمة وبعض النواب المحترمين من عدم تحقق الايرادات المحلية المقدرة لسنة ١٩٩١ فاود ان اشير مرة اخرى هنا الى انه تم اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ في ظروف طارئة ناجمة عن ازمة الخليج وقد تم تقدير الايرادات على اساس حدوث انفراج تدريجي لاثار هذه الازمة خلال العام ١٩٩١.

وقد تم تقدير هذه الايرادات بعد دراسة كل بند من بنودها بالتفصيل ومدى تأثيره بازمة الخليج حيث جاء تقدير هذه الايرادات بمبلغ

هكذا من الأصول

اتفاقيات القروض:

ترحب الحكومة بمطالعات اللجنة الكريمة حول الاقتراض التجاري والكفالات وسوف تتعاون مع مجلسكم الكريم لاعداد التشريعات اللازمة لضمان اشراف مجلسكم على جميع القروض الحكومية، كما ترى انه من الضروري ان يتم هذا الاشراف في اطار لا يخلق اختناقات في تدفق الموارد الاجنبية الضرورية لدعم عمليات التنمية وتوفير العملات الاجنبية الضرورية لدعم ميزان المدفوعات وذلك كما جاء في تقرير اللجنة بما يحقق مبدأ الاشراف الكامل على مديونية الدولة والتزاماتها وضبطها مع إعطاء قدر كاف من المرونة للجهاز التنفيذي يمكنه من تحقيق ما جاء اعلاه.

زيادة الاتصالات مع الدول الاجنبية

ان جلالة الملك المعظم وسمولي عهده، والحكومة قد قاموا باتصالات مكثفة مع الدول الاجنبية والمؤسسات الدولية للحصول على دعم مالي خارجي، لتعويض الاردن عن خسائره نتيجة أزمة الخليج، وكان الاردن اول دولة تتقدم بطلباتها مدعومة بالتقارير اللازمة لتحقيق ذلك.

والحكومة اذ تولي هذا الموضوع أهمية خاصة فانها سوف تستمر بالقيام بجهود مكثفة لتحقيق ذلك، مع التأكيد على ان يكون هذا الدعم على شكل منح وليس قروضا وإذا لم يتم ذلك فيجب ان تكون هذه القروض ميسرة جدا تعطي فترة امهال في التسديد لا تقل عن (٧) سنوات

لماذا الموازنة الطارئة؟

لقد شكك بعض النواب المحترمين في جدوى اعداد موازنة طارئة في هذا العام دون اعارة انتباه للظروف العالمية السائدة من حيث توفير مزيد من الموارد الخارجية للاردن لمساعدته على تجاوز الأزمة واثارها

لقد تبين للحكومة من خلال اتصالاتها بالمؤسسات الدولية والاقليمية انه من الضروري ان يكون هناك جدول للاتفاق بين الوجة التي ستفق عليها الموارد الخارجية التي ترد للحكومة لمساعدتها على تجاوز الأزمة وان هذا الاتفاق يجب ان ينصب على معالجة الآثار الاقتصادية اللازمة بما فيها فتح اسواق جديدة للصادرات وزيادة الاستثمار واستيعاب الايدي العاملة الاردنية العائدة من الخارج.

وفي ظل هذه المعطيات جاءت الموازنة الطارئة لعام ١٩٩١ وعلى درجة من المرونة لتلبي متطلبات التمويل الخارجي؛ وتدل الاتصالات التي تتم مع الجهات الممولة الاجنبية ان هذه الموازنة تحقق الغايات التي اعدت من اجلها وسوف تساهم مساهمة فعالة في توفير مزيد من الموارد الخارجية اما على شكل منح او على شكل قروض ميسرة

ومن الجدير بالذكر ان حوالي ثلث مخصصات الموازنة الطارئة سوف تذهب لدعم الصادرات الاردنية للاسواق غير التقليدية وتمويل مشاريع جديدة والتوسع في استغلال الأراضي الزراعية وسيكون لها تأثير ايجابي على خلق المناخ الاستثماري المناسب لتفعيل دور

القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

هل تلي الموازنة متطلبات المرحلة الحالية؟

ان الامانة للوطن والمواطن تقتضي ايضاح الحقائق بصدق وموضوعية وواقعية ومن الوهم الاعتقاد بان الصعوبات المالية والاقتصادية التي تزامن انخفاضها في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة (١٠٪) خلال خمسة اشهر يمكن حلها من خلال موازنة عام واحد او عامين.

وفي هذا المجال اود ان اكرر بان ثلث مخصصات الموازنة الطارئة سيذهب لدعم الصادرات وتمويل الاستثمار في المشاريع الانتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة وغيرها.

كما ان الموازنة العامة والموازنة الطارئة اولتا أهمية خاصة للمشاريع التي تعتمد على المدخلات المحلية والمكثفة للتشغيل مع التأكيد على ان لا يكون ذلك على حساب تأمين الخدمات الاساسية للمواطنين وخاصة في مجال الغذاء والصحة والتعليم والاسكان مع توفير موارد مالية اضافية لزيادة القدرات الدفاعية للوطن.

ان احتواء أزمة الخليج يتطلب وضع اطار اقتصادي يضمن تمكين هذا الوطن من الاعتماد على الذات ولذا فقد اوردت الحكومة انها شرعت في اعداد برنامج وطني اقتصادي جديد يعتمد على ايجاد حوافز للتراجع في

الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض عجز الموازنة بشكل تدريجي بحيث يتحقق التوازن الداخلي عام ١٩٩٥ وتخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بحيث يصل هذا الحساب الى حالة التوازن في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٧

وقد وضعت هذه الموازنة لتكون سنة الاساس لهذا البرنامج والحكومة عاقدة العزم على وضع هذا الاطار موضع التنفيذ اذ لا ترى بديلا اخر لاعتماد سياسات متوسطة الاجل تؤدي الى استيعاب اثار الأزمة وتوفير للوطن قدرا مناسباً من الاعتماد على الذات

سعادة الرئيس، حضرات النواب المحترمين

لا يسعني في النهاية الا ان اكرر شكري وتقديري للسادة النواب اعضاء اللجنة المالية على تقريرهم القيم وان اتقدم الى مجلسكم الكريم بالشكر على الجهود المبذولة في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩١ املان يتجاوز اقتصادنا الوطني الصعوبات التي تجابه حاليا متمنيا لوطننا العزيز التقدم والازدهار ولابنائه الرفاه تحت رعاية جلالة الملك الحسين المعظم راعي المسيرة الحيرة حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام، شكرا لمعالي وزير المالية، دولة رئيس الوزراء

هكذا من الشهي



دولة رئيس الوزراء: بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس، الاخوة النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
فالشكر اولا للجنة المالية التي قدمت تقريرها الشامل حول مشروع قانون الموازنة للعام المالي ١٩٩١، على ما بذلته من جهد واضح، تميز بالدقة والموضوعية والسرعة وتقدير الظروف الاستثنائية التي نمر بها...

والشكر ثانيا للسادة النواب، الذين تحدثوا باختصار، وبعضهم بأسهاب، حول هذا القانون... الذي قلنا عنه في خطاب الموازنة، عند تقديمه، انه اقرب ما يكون الى (خطة طوارئ)... تقتضيها طبيعة المرحلة الصعبة، التي يسواجهاها الوطن، وتواجهها امتنا

بمجموعها... ولم يكن يمكننا باي حال من الاحوال، نسيان هذا الواقع القاسي، او تناسيه... من قبل اي مسؤول يتصدى لهذه المهمة

على انني استطيع القول، بان هذه الحكومة - وعلى الرغم من كل ما سبق ذكره - تمكنت وبشكل تعرفونه جميعا، من تجاوز مرحلة الخطر، التي نشأت عن شح الموارد الى درجة الانقطاع التام... والوقوف على الاقدام، من غير ان توصلنا الحالة التي هاجمتنا بشكل مفاجيء، الى حافة المأزق. او تصنيفنا بالفتور... وهما نحن ولله الحمد، ما نزال متماسكين، اقوياء بايماننا، واثقين بالله اولا، وبشعبنا الواعي، الذي يستجيب بعفوية، وتلقائية تشير الاعجاب... لما يطلبه منه الوطن... وما يريده القائد... حتى تنكشف الغمة... ويفرج الله كربنا وكرب الامة...

لقد وضعت الحكومة في اعتبارها، وهي تتقدم لكم موازنتها التقشفية، للعام المالي القادم، جملة من الامور، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:-

١ - ان الوطن، الذي اختار لنفسه قيادة وشعبا، موقف الشموخ الى جانب الحق... فيما يجري على ساحة الامة... اختار مع سبق الاصرار، ان يكتفي بنصف الرغبة... وحتى باقل من ذلك... وقرر بالتالي رفع الشعار العظيم: نجوع الحرة ولا نأكل بثدييها.

٢ - على ان ذلك الموقف، كان يستدعي بالضرورة، ان تبادر الحكومة الى ما يمكن

ان نسميه العودة الى الذات... فقامت بالبحث عن مصادر القوة الكامنة في الوطن، وفي المواطنين... وركزت عليها، واتضح لها، ان التجاوب كان عظيما، والصدى كان مثار اعجاب

٣ - ولا اريد ان اطيل عليكم في ذكر التفاصيل، فقد قدم معالي وزير المالية منها ما يكفي... ولكنني سامر بسرعة على بعض القضايا التي اثارها الاخوة النواب، وسألجا الى الاختصار في ذلك

في مجال موضوع البطالة

اما موضوع البطالة وما اشار اليه تقرير اللجنة المالية وبعض الاخوة النواب من عدم تعرض خطاب الموازنة الى حجمها، وطرق معالجتها فلا بد من توضيح ما يلي:-

اولا: رغم عدم وجود ارقام دقيقة حول هذه المشكلة، تدرك الحكومة كما اكدت مرارا من خلال مناقشاتنا هنا مع مجلسكم الكريم ومن خلال السياسات العامة التي انتهجتها والاجراءات التي اتخذتها في شتى الميادين بان مشكلة البطالة اولوية قصوى لدى الحكومة وان معالجتها هي الهدف الاهم الذي تتمحور حوله السياسات الاقتصادية والكلية كافة.

ثانيا: ان معالجة مشكلة البطالة لا بد وان تأتي من خلال تظافر وتكامل مجموعة السياسات المالية والنقدية والاستثمارية، اضافة الى السياسات القطاعية، وان اي معالجة جزئية لهذا الموضوع من خلال استخدام

اداة واحدة فقط من هذه الادوات يعزل عن الادوات الاخرى تبقى متفوضة وغير كفوة، اضافة الى انها لن تكون قادرة على تحقيق هذا الهدف

ثالثا: من هذا المنطلق فقد ارات الحكومة وبناء على طلب مجلسكم الكريم ان تخصص جلسات مستقلة لمناقشة هذا الموضوع وان تكلف لجنة متخصصة لاقتراح اساليب معالجة البطالة بحيث تخرج هذه اللجنة من المنظور الضيق المتمثل باستخدام اداة واحدة او سياسة واحدة الى المنظور الشامل الفعال القاضي باستخدام جميع السياسات والادوات المؤثرة في حجم التشغيل وفي التخفيف من الاثار السلبية للبطالة والفقر على مجتمعتنا ومواطنينا، فشرعت في تطوير قوانين الاستثمار لتحفيز قيام صناعات جديدة لتستوعب اعدادا من المتعطلين، وسارعت في التوجه الى اسواق جديدة لتساعد صناعاتنا القائمة في تصدير منتجاتها منعا لانحياز هذه الصناعات وزيادة اعداد المتعطلين، وكثفت من عمليات التدريب المهني لتعطي ابناءنا فرصة ليحلوا محل العمال المهرة الوافدين وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات التي تتطلبها سوق العمل الاردني، وقامت وزارة العمل بتطوير اجهزتها وزيادة فعالية هذه الاجهزة لتمكين من تحقيق المواءمة ما بين العرض والطلب على الايدي العاملة في الاردن. ونجحت في

هكذا من الاصل

هذا المجال بتوفير ٦٣٠٠ فرصة عمل خلال عام ١٩٩٠ هذا بالإضافة الى (٢٣٢٥) تم تعيينهم من قبل ديوان الخدمة المدنية.

رابعا: ورد في تقرير اللجنة المالية بان اضافة ٤٠٠٠ فرصة عمل جديدة للقطاع العام لن يعالج مشكلة البطالة وسيؤدي الى زيادة التضخم في الجهاز الحكومي، وهنا لا بد من التوضيح ان المنطلق الرئيسي لزيادة حجم التوظيف في القطاع العام كان لمواجهة الزيادة في الاعباء الملقاة على عاتق الحكومة لتوفير الخدمات التعليمية والصحية الناجمة عن القفزة الكبيرة الحاصلة في عدد السكان التي نجمت عن أزمة الخليج. وان كانت هذه الزيادة في التوظيف ستخفف من حدة البطالة، الا ان هذا لم يكن الهدف الرئيسي وهذه الزيادة في التوظيف ستعكس في زيادة حقيقية في الخدمات وليس في تضخم الجهاز الحكومي.

خامسا: ان غياب المناقشة التفصيلية لموضوع البطالة في خطاب الموازنة يعكس اعتقادا راسخا لدى الحكومة بان معالجة مشكلة البطالة لا بد وان تأتي من خلال إيجاد فرصة حقيقية ودائمة للتوظيف لدى فعاليات القطاع الخاص، وليس من خلال التوسع في التوظيف في القطاع العام، وان كانت موازنة الدولة والانفاق الحكومي اداة اساسية لمعالجة مشكلة البطالة الا انها ليست الاداة الرئيسية.

ويقتصر دور الاتفاق الحكومي في تحديد مجالات صرفه على السلع والمشاريع المكثفة لاستخدام العمالة المحلية

سادسا: لا بد من الايضاح ان هناك العديد من فرص العمل المتوافرة في قطاعات النقل (مينء العقبة) والزراعة والانشاءات والتي لا يزال الاقبال عليها من العاطلين عن العمل محدودا على الرغم من رفع مستويات الاجور وتحسين ظروف العمل

في مجال الزراعة

تشارك الحكومة المجلس الكريم اهتمامه بهذا القطاع الاستراتيجي وتقدر دوره في تحقيق الامن الغذائي والوطني، وتأكيدا لاهتمام الحكومة بالتنمية الزراعية قامت بزيادة المخصصات المرسدة لوزارة الزراعة ومؤسساتها من (٨٠٣٢٩) مليون دينار في موازنة عام ١٩٩٠ الى (٩٨٠٩) مليون دينار في موازنة العام الحالي اي بزيادة مقدارها (١٨٪).

كما قامت الحكومة باقرار خطة للامن الغذائي والزراعة في اوقات الطوارئ لمواجهة المشاكل الزراعية الناجمة عن أزمة الخليج، وقد شارك في اعدادها عدد من الاخوة النواب وباشرت الاجهزة المعنية بتنفيذها.

وضمن هذا الاطار قامت الحكومة برصد مبلغ نصف مليون دينار في الموازنة الطارئة لعام ١٩٩١ لتنفيذ مشروع للتوسع في زراعة الحبوب في الاغوار، ومبلغ خمسة ملايين دينار لتوفير مستلزمات زراعة اراضي الدولة بالإضافة الى

حوالي اربعة ملايين دينار لانشاء وتحسين الطرق الزراعية في الموازنتين العادية والطارئة

اما بالنسبة لاستغلال المياه شبه المالحة في عمليات الري فهناك تعاون بين وزارة المياه والري ووزارة الزراعة في هذا المجال وتم تخصيص مركز بحوث الخالدية كمركز متخصص بهذه الدراسات.

اما بالنسبة لموضوع مديونية المزارعين فقد اعدت الحكومة تقريرا كاملاً لأوضاع مؤسسات التمويل بناء على طلب مجلسكم الموقر يتضمن توجهات الحكومة وتوصياتها بهذا الشأن وبما يضمن المحافظة على المؤسسات الاقراضية وتجاوز أزمة مديونية المزارعين، وسيقدم هذا التقرير الى مجلسكم الكريم في اقرب فرصة

وفنيا يختص بالاعلاف فان الحكومة تولي هذا الموضوع عناية قصوى للحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها، وتوزع الاعلاف باسعار مدعومة، بنسبة (٣٠٪) من الكلفة ومن خلال (٤٢) مركز تنتشر في جميع انحاء المملكة، وبلغت كميات الاعلاف الموزعة هذا العام حوالي (٦٧٠) الف طن اي بزيادة (١٠٪) عن العام الماضي

في مجال الصحة

اولا: تقوم وزارة الصحة ومنذ صدور قانون الغاء المؤسسة الطبية العلاجية بإعادة النظر بنظام التنظيم الاداري المطبق حالياً، وستقدم خلال الاسابيع القليلة القادمة بمشروع نظام جديد يتضمن اساسا وقواعد تناسب

والتفسيرات الجديدة. وسيتضمن هذا التنظيم استحداث جهاز للتخطيط والتعليم والتدريب، كما تم استحداث جهاز للمراقبة والتفتيش والمتابعة بهدف رفع مستوى الاداء، وضمان جودة الخدمة الطبية.

ثانيا: تقوم الوزارة حالياً بتوفير غزرون من الادوية والمستلزمات الطبية تكفي حاجة مراكزها الصحية ومستشفياتها لمدة عام كامل بالإضافة الى غزرون للطوارئ

وفي مجال الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

فان الوزارة لا تعيش مشكلة شواغر بمقدار ما تعيش مشكلة قلة المؤهلين لىء هذه الشواغر، فلقد عينت الوزارة (٢٥٠) متني وخمسين اماما وخدام مسجد خلال هذا العام وتبقى لديها مئة شاغر، تم تدويرها للعام القادم بالإضافة الى احدثات مائة وخمسين شاغرا في مشروع الموازنة ولسد العجز المزمع في اعداد الائمة والوعاظ، فقد باشرت الحكومة وبسرعة قياسية في انشاء المدارس الشرعية، وكلية الدعوة واصول الدين.

وان الحكومة لتطمح الى زيادة مساهمتها في بناء المساجد الا ان الظروف المالية تحول دون ذلك في الوقت الحاضر، ونأمل ان تتمكن في المستقبل من توفير المخصصات المالية اللازمة

في مجال التربية والتعليم

اولا: شكلت الحكومة لجنة لدراسة تحويل بعض كليات المجتمع الحكومية

هكذا من الأصول

الى مدارس مهنية، كما تم تشكيل فريق عمل لمناقشة سياسة التعليم العالي بما في ذلك التعليم الجامعي المتوسط لرفع سوية كليات المجتمع وربط التخصصات التي تدرس فيها بحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

ثانيا: وفيما يتعلق بالتعليم المهني فقد تم اعادة النظر في مسارات التعليم الاكاديمي والمهني في التعليم الثانوي ضمن خطة التطوير التربوي، واصبح التعليم الثانوي بموجب قانون التربية والتعليم يتألف من مسارين رئيسيين هما مسار التعليم الثانوي الشامل ومسار التعليم الثانوي التطبيقي وتقضي خطة الوزارة ان تصبح نسبة الطلبة الذين يتجهون لمختلف انواع وتخصصات التعليم والتدريب المهني (٥٠٪) من مجمل الطلبة في مرحلة التعليم الثانوي قبل عام ٢٠٠٠ وتحسين نوعية التعليم والتدريب المهني وتنويع برامجه في ضوء احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية.

ثالثا: اما بالنسبة لكلية فاهيل المعلمين العالية فتجري الان دراسة لتقييم فعاليات هذه الكلية وجدوى الخاق فروعها بالجامعات الاردنية.

مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

ستولي الحكومة الملاحظات التي وردت حول المؤسسات العامة كل عناية واهتمام ومنها الملاحظات التي وردت حول مؤسسة الاذاعة

والتلفزيون وخاصة تحديث التشريعات المتصلة بنشاطات المؤسسة التجارية والتسويقية. وما يجدر ذكره بهذا الخصوص ان ادارة المؤسسة قد حرصت على وضع النشاط التسويقي للمؤسسة تحت الرقابة المالية وقد تم بالفعل التباحث بهذا الشأن بين المدير العام للمؤسسة ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة، كما تم تحويل حساب التسويق الى البنك المركزي من البنك التجاري خلال هذا العام باسم مدير عام المؤسسة بالاضافة لوظيفته.

وقد بلغ ما انفق من هذا الحساب (٢٠٤٦٨) دينارا اي بنسبة (٧) بالالف من ايرادات حساب التسويق التي بلغت هذا العام (٢٠٤٠٧٣٥١) دولارا و (٥٣٥٠٠) دينارا اردنيا وجدير بالذكر بان المدير العام له الحق ان يصرف (٢٠٪) من قيمة واردات التسويق، ولكنه لم يستعمل هذا الحق.

وباستثناء حسابات التسويق فان جميع واردات المؤسسة ونفقاتها خاضعة لمراقبة ديوان المحاسبة.

وتطبق المؤسسة الانظمة المالية وانظمة الشراء على انتقاء وشراء البرامج ووفق لوائح محددة، وتخضع جميع النفقات المتأتية عن ذلك لرقابة وزارة المالية وديوان المحاسبة، وستجري المؤسسة مراجعة شاملة لجميع اللوائح والتعليمات المطبقة بغية تحديثها

اما عن الدين الذي اشير اليه فهو ثمن برامج لم يتم بثها بعد، واجراءات المؤسسة ان يتم دفع القيمة بعد البث لا قبله، اما القرض

في مجال الاشغال العامة والاسكان

اولا: قطاع الانشاءات: تعي الحكومة الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع وهي تسعى جاهدة لمساعدته على تجاوز تلك الصعوبات ليمارس دوره التنموي الفاعل، وهي تتابع عملية تمويل المتعهدين عما تعرضوا له نتيجة الازمة الاقتصادية، كما حصرت تنفيذ المشاريع الممولة من الخزينة بالمقاول المحلي، والمشاريع الممولة من الصناديق العربية بالمقاول المحلي والعربي اما المشاريع الممولة من جهات اجنبية والتي تتضمن اتفاقياتها فتح المجال للمقاول الاجنبي فقد اشترطت الحكومة ان لا تقل العمالة المحلية عن (٧٠٪) لضمان عدالة التنافس مع المقاول الاردني.

ولتحسين السيولة لدى المقاول الاردني في هذه المرحلة وافقت الحكومة على الافراج عن (٥٠٪) من محتجزات المقاول مقابل ضمان بنكي وتسريع صرف فواتيره وتقليل قيمة الدفعات التي يحق له المطالبة بدفعها، والنص في عقود المقاولات على تعويض المقاول في حالة ارتفاع اسعار المواد الرئيسية او زيادة الرسوم على تلك المواد، بالاضافة الى اجراءات اخرى عدة يجري بحثها مع نقابة المقاولين

اما في مجال الطرق

فقد قامت الحكومة بتنفيذ العديد من

المقدم من دولة قطر بمبلغ (٣٥٠) الف دينار بدون فوائد لشراء سيارة بث خارجي تم تحويل المبلغ للقوات المسلحة بقرار رئيس الوزراء المؤرخ في ١٩٧٥/٩/٣٠، اما السيارة نفسها تم شراؤها من موازنة المؤسسة، وقد سدد القرض من الخدمات التي قدمها التلفزيون الاردني للتلفزيون القطري

لا توجد في المؤسسة تعيينات لعقود مفتوحة المدة، فجميع العقود سنوية وفق جدول تشكيلات وظائف المؤسسة

في مجال الشباب

وزارة الشباب واماينا منها بدور الشباب الفاعل في المجتمع ومسؤوليتها الكاملة اتجاه تربيتهم تربية عقلية وروحية وبدنية متوازنة، قامت بوضع الخطط والبرامج الكفيلة بتفعيل دور الشباب واستثمار طاقاتهم لبناء الوطن والدفاع عنه والالتزام بمبادئه العليا ولذا طورت مراكز الشباب والشابات وذلك برفدها بمكتبات مناسبة واقامة الندوات والدورات المختلفة وعقدت المؤتمر العام لشباب الاردن تحت شعار (الشباب واقع وتحديات) شاركت فيه جميع القطاعات الشبابية الاردنية، وقد خرج المؤتمر بعدد من التوصيات العامة التي ستعمل الحكومة على تنفيذ الممكن منها وتوفير المخصصات اللازمة لدعم الانشطة الشبابية ونشرها على مختلف مناطق المملكة، ان تخصصات الانشطة الشبابية لا تقتصر على تخصصات وزارة الشباب وانما تمتد لتشمل بعض تخصصات وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والثقافة والاعلام والجامعات وكليات المجتمع

هكذا من الاصل

المشاريع وتجاوز الانجاز في مجال الطرق القروية والزراعية سبعة اضعاف ما كان ينجز سنويا خدمة لعملية التنمية الزراعية من جهة وتوفيرا لفرص العمل في مختلف مناطق المملكة من جهة اخرى والمخصصات المرصودة في الموازنة لهذه الغاية تحافظ على زخم الانجاز في هذا المجال.

اما في مجال الاسكان

زادت الحكومة مخصصات مشاريع الاسكان لمواجهة حاجات ذوي الدخل المتدني والمحدود وبخاصة في الاماكن التي تعاني من النقص في هذا المجال، كما رصدت المخصصات اللازمة لمشاريع الاسكان والتطوير الحضري التي تتوقع ان يحتاجها ابناءؤنا العائدون وهي المخصصات الواردة في الموازنة الطارئة.

وستتوقف الحكومة عن تخصيص الوحدات السكنية بقروض بفائدة، وتتولى بيع تلك الوحدات للراغبين بمقابل الكلفة، ويتم الاتفاق مع البنوك الاسلامية وغيرها لتمويل كلفة تلك الوحدات بالطريقة التي تناسب المستفيدين

في مجال السياحة

تؤكد الحكومة دعمها لقطاع السياحة واهتمامها بتوفير المناخ الاستثماري المناسب لزيادة فرص الاستثمار وتوفير المرافق السياحية في مختلف مناطق المملكة التي تشكل مناطق جذب للسياحة الداخلية والوافدة، وستخصص الحكومة من الموازنة الطارئة المبالغ الكافية لدعم السياحة وتنشيطها في حال توفر المناخ المناسب، كما ان الحكومة ستوفر الحوافز الاستثمارية

للقطاع الخاص ليكون له دور كبير في تنمية هذا القطاع واعتبار السياحة صناعة تصديرية تستحق كل الدعم والرعاية

في مجال التطوير الاداري

باشرت الحكومة اعتبارا من منتصف هذا العام بتنفيذ المرحلة الاولى من الخطة الوطنية للتطوير الاداري حتى نهاية عام ١٩٩٣ وهي خطة كاملة لمدة ثلاث سنوات وفرت الحكومة لها التمويل والاعداد وفق احداث الاساليب ويشمل الجزء الاول من هذه الخطة، اعادة تنظيم وتوصيف الهيكل التنظيمي العام لجهاز الادارة المدني وارتباط المؤسسات ووضع الهياكل التنظيمية لها، ووضع نظام موحد لتنظيم الوزارات والدوائر والمؤسسات وإدارتها، وتوصيف الوظائف خاصة في المستويات القيادية المتقدمة والمتوسطة، واعادة النظر بتشريعات الخدمة المدنية وبخاصة في مجال الرقابة المالية والادارية.

في مجال المجالس المحلية

تشارك الحكومة الاخوة النواب في مطالبهم بتحسين اوضاع البلديات والمجالس المحلية، وارجوان اوضح ان الحكومة دأبت على دعم هذه المجالس وقامت خلال عام ١٩٩٠ بمنح هذه المجالس (٤٢٥) مليون دينار على شكل قروض من بنك تنمية المدن والقرى او قروض بدون فائدة من الوزارة او هبات واعانات ويتضمن مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩١ مبلغ اربعة ملايين دينار اعانة للمجالس المحلية وهو الذي اقترحت اللجنة المالية زيادته الى ستة ملايين دينار.

هذا وستدرس الحكومة من خلال لجنة متخصصة الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين الموارد المالية الذاتية للمجالس المحلية، وتعديل التشريعات خدمة لهذا الهدف.

سعادة الرئيس، حضرات النواب المحترمين

تكرر في مجلسكم الكريم رفع وثائق يقول من رفعها اليكم انها ادلة على فساد اداري ومالي واننا كحكومة لم نتطلع عليها ابدا سباقا ولا لاحقا ولا اعلم السبب الذي يحول بين من يرفع تلك الوثائق وبين تقديمها للنائب العام مباشرة بدون ذكر هذه القصص وتشويه صورة الاردن دائما وابدا في المجلس الكريم، ترفع للنائب العام ليتخذ الاجراءات ومكلف قانونا النائب العام يعمل الاجراءات القانونية في حالة وقوع او اشتباه في وقوع اي مخالفة او جريمة يعاقب عليها القانون، فلن نتهي من هذه المشكلة لنخرج بنتاج معين، لا ان يقال في فساد وفي فساد وساقدم البيانات الى رئيس المجلس وانتظر ولا اجد لا وثائق ولا بيانات تقدم الى النائب العام التي هي سلطة قضائية مستقلة لتفتش عن هذا الفساد الاداري والمالي بملء حريتها ويستطيع المجلس ان يتابع هذا الموضوع امام السلطة القضائية

اماعن الكسب غير المشروع، فان الحكومة التزاما بسياستها التي لا تحيد عنها والتزاما بما اعلنته امام مجلسكم الكريم، تقدمت اثناء الدورة الاستثنائية بمشروع قانون الكسب غير المشروع باعتباره وسيلة من وسائل مكافحة الفساد المالي، وما يزال هذا القانون بين يدي مجلسكم الكريم

اماعن المفصلون لاسباب سياسية

تنفيذا لالتزام الحكومة امام مجلسكم الكريم اصدرت بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ قرارا باعادة المفصلين لاسباب سياسية وفق الشواغر المتوفرة، بعد الاعلان في الصحف تقدم الى ديوان الخدمة المدنية (٥٤٤) طلب عن عزلوا او امتنعت الدوائر عن تعيينهم لاسباب سياسية

قسم من هؤلاء استنكف عن التعيين بسبب وجوده بوظيفة بالقطاع الخاص مستقرة، او انه قد عمل لحسابه الخاص كاطباء ومهندسين او في الشركات والمؤسسات، اعيد من المتقدمين لهذه الطلبات (٧٥٪) لغاية الان، سترتفع النسبة الى (٩٠٪) او (١٠٠٪) قبل نهاية هذا العام باذن الله

الامر الذي يثبت جدية الحكومة في الوفاء بالتزاماتها وما التزمت به امام مجلسكم الكريم.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ارجو ان اكون قد اجبت عن مجمل التساؤلات التي برزت في اثناء مناقشة مشروع قانون الموازنة، والحكومة اذ تقدم هذا المشروع، فانها تسجل اعتزازها بجلالة القائد الحسين المقتدى، ودوره العظيم في بناء الاردن، وترسيخ الوحدة الوطنية بين ابناء شعبه، وجهده المتواصل في تعزيز قدرات الوطن وصموده.

نسأل الله ان يوفقنا جميعا لما فيه خير وطننا الغالي، وامتنا الماجدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هكذا من الاصل

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكرا دولة رئيس الوزراء، ايها الاخوة الزملاء معروض على مجلسكم الموقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، ساطلب ان يتفضل الاخ الدكتور مقرر اللجنة المالية ليعرض لكم فصول الموازنة فصلا فصلا والاقتراع عليها حسب ما جاء في المادة (١١٢) من الدستور ثم عرض مشروع قانون الموازنة مادة مادة والاقتراع عليها، ثم عرض مشروع القانون بكامله للاقتراع عليه، ثم

عرض قرار اللجنة المالية، ارجو ان يتفضل الدكتور مقرر اللجنة المالية بعرض فصول الموازنة فصلا فصلا حسب ما جاء في الدستور، تفصل مقرر اللجنة
مقرر اللجنة المالية:
الدكتور عبدالله المكابله: وهنا قام المقرر بتلاوة القانون مادة مادة والفصول فصلا فصلا ووافق المجلس على كل مادة وفصل، كما وافق المجلس على الموازنة بمجموعها وهذا نصها)

جدول رقم (١)

اجمالي الايرادات والتمويل المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

(بالالف دينار)

رقم	الفصل	الايرادات المقدرة	ايضاحات
عنوانه	١٩٩١		
<u>الايرادات المحلية</u>			
١ - الضرائب على الدخل والارباح	٩٠.٠٠٠		
٢ - الضرائب الجمركية	٢٠١.٥٠٠		
٣ - الضرائب الاخرى	٥٣.٠٠٠		
٤ - الرخص	٣٤.٠٠٠		
٥ - الرسوم	٦٥.٥٠٠		
٦ - البرق والهاتف	٨٢.٠٠٠		
٧ - المعوائد والارباح	٥٠.٥٠٠		
٨ - الفوائد المستردة	٢٢.٠٠٠		
٩ - الايرادات المختلفة	١٠٤.٠٠٠		
مجموع الايرادات المحلية	٧٠٢.٥٠٠		

١٥٠.٠٠٠	١٠ - المساعدات المالية
٥٠.٠٠٠	١١ - اقساط القروض المستردة
٩٠٢.٥٠٠	مجموع الايرادات
	<u>مصادر التمويل</u>
	١٢ - القروض الخارجية
٨٨.٥٠٠	١ - قروض لتمويل مشاريع الخيرية
١٩٢.٧٥٠	٢ - قروض مؤسسات دولية
٤٢٩.٠٠٠	٣ - قروض مشتريات الجيوب
٣٢٤.١٥٠	مجموع القروض الخارجية
١٧٧.٦٠	١٣ - القروض الداخلية
٣٤١.٩١٠	مجموع التمويل
١٢٤٤.٤١٠	مجموع الايرادات والتمويل

جدول رقم (٢)

اجمالي المخصصات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

(بالالف دينار)

الخدمات	رقم	عنوانه	التصنيف		
			القطاعات		الخدمات
			الجزئية	الرئيسية	
الخدمات	رقم	عنوانه	الجزئية	الرئيسية	الخدمات
١٣٧٠	١	الديوان الملكي	-	-	١٣٧٠
١٣١٥	٢	مجلس الادارة	-	-	١٣١٥
٧١٧	٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	-	-	٧١٧
٩١٢	٤	ديوان المحاسبة	-	-	٩١٢
٣٣٠	٥	ديوان الخدمة المدنية	-	-	٣٣٠
٢١٩.٠٠٠	٦	وزارة الدفاع	-	-	٢١٩.٠٠٠
٧٤٤	٧	وزارة الداخلية	-	-	٧٤٤
١٥٢٦	٨	المرکز الجغرافي للكتفي الاراضي	-	-	١٥٢٦
٢٣٣٣	٩	وزارة التعليم	-	-	٢٣٣٣
٤٦٤٣٧	١٠	وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات	-	-	٤٦٤٣٧
٤٢٥٠	١١	وزارة الداخلية / الامن العام	-	-	٤٢٥٠
٣١٧٢	١٢	وزارة الداخلية / الدفاع المدني	-	-	٣١٧٢
٢٥	١٣	وزارة العدل	-	-	٢٥
١١١٣	١٤	دائرة لاقصى القضاء	-	-	١١١٣

هكذا من المأصل

جدول رقم (٣)
خلاصة الموازنة العامة لسنة ١٩٩١

(بالالف دینار)

النفقات		الإيرادات	
الموازنة الجارية			
١ - النفقات الجارية أ - الجهاز المدني ١ - وزارة الدفاع ٢١٩٠٠٠ ٢ - الأمن العام ١٩١٣٧ ٣ - الدفاع المدني ٤٢٥٠ ج - النفقات الأخرى ١ - دعم المواد التموينية ٤٦٠٠٠ ٢ - الحفلة التأسيسية ٢٠٠٠ ٤ - النفقات الطارئة وأخرى ١٥٠٠ ٥ - فوائد القروض المحلية ٢٦٩٩٤ ١١٥٤١ لآراء الجهاز العسكري ٧ - فوائد القروض الخارجية ١٢٥٠٠٠ ٨ - القواعد والتموينات ٩٠٠٠٠ ٩ - الضمان الاجتماعي ٤٤٤١ ١٠ - النفقات العامة ٢٢٤٥ ١١ - دعم المؤسسات ٢٥١٠٠ ١٢ - المساء التأسيسي ٢٥٦٥ ١٣ - المصحات العلمية ٢٧٠٠	٢١٧٥٠٧	٧٠٢٥٠٠	- الإيرادات المحلية - مساعدات والمساهمة أ - الألفية ٨٠٠٠٠ ب - الأمريكية ١٠٠٠٠ ج - مساعدات ومع أخرى ٦٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠ ٦ - فوائد اسكان أبو نصير
مجموع النفقات الجارية	٢٥٧٧١٦	٨٥٢٥٠٠	مجموع الإيرادات الجارية
	٨٧٤٩١٠	(٢١٤١٠)	جزء الموازنة الجارية
الموازنة الرأسمالية			
٢ - النفقات الرأسمالية أ - المشاريع الإنشائية الممولة من الإيرادات ١ - مشروع الموزرات والدوائر الحكومية ١٢٣٥٤٧ ٢ - المساهمة في مشروع المؤسسات ١٨٧٥٢ ٣ - الاستهلاكات ٣٥٠٠ ب - المشاريع الإنشائية الممولة من القروض ١٤٨٠٠٠ ٨٨٥٠٠	١٢٣٥٤٧	٩٠٢٥٠٠	- الإيرادات الرأسمالية ١ - لفساد القروض المستردة ٥٠٠٠٠ ٩٠٢٥٠٠ ١٨٤٣٠٠
مجموع النفقات الرأسمالية	٢٣٤٣٠٠	٦٠٦٧١٠	مجموع الإيرادات الرأسمالية
إجمالي الموازنة العامة	١١٠٩٢١٠	١١٠٩٢١٠	إجمالي الموازنة العامة

فلا تزلزل

[illegible]

جدول رقم (٤)
مقارنة الإيرادات والتمويل

المقدر ١٩٩١	اعادة تقدير ١٩٩٠	اعادة تقدير ١٩٨٩	الفصل	
			رقمه	عنوانه
				<u>الايرادات المحلية</u>
٩.٠٠٠	١١٣٢٨٥	٥١٣٨٢	١ -	الضرائب على الدخل والارباح
٢٠١٥٠٠	٢١٢.٠٠٠	١٨١٨٨٣	٢ -	الضرائب الجمركية
٥٣٠.٠٠	٦٣٢٣٧	٤١١٥٦	٣ -	الضرائب الأخرى
٣٤٠.٠٠	٣٩٠.٠٠	٣٢٢٧٢	٤ -	الرخص
٦٥٥.٠٠	٧٠.٦٣٦	٦٢٣٥٠	٥ -	الرسوم
٨٢٠.٠٠	٨٠.٢٢٤	٦٢٦٥٢	٦ -	البرق والبريد والهاتف
٥٠٥.٠٠	٥٦٧.٠٠	٢٩٢٤٠	٧ -	العوائد والارباح
٢٢٠.٠٠	٢٠٠.٠٠	١٥٤١٤	٨ -	الفوائد المستردة
١٠٤٠.٠٠	٩٠.٩٩٨	٨٩٥٤٨	٩ -	الايرادات المختلفة

فلا تزلزل

جدول رقم (٥)

مقارنة النفقات الجارية

(بالآلاف دينار)

رقم	الفصل	المقدر	اعادة التقدير	المقدر	اعادة التقدير
	عنوانه	١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
١	الدبوان الملكي الهاشمي	٧٤٧٩	٧٤٤٣	٦٢٠٤	٦١٧٨
٢	مجلس الامة	٨١٨	٦٦٧٥	١٢٧٨٥	١١٣٧
٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٦٩١	٦٨١٥	٧٣٠٩	٦٨٧
٤	ديوان المحاسبة	٨٠٠٥	٧٨	٨٧٨٣	٨٦٥
٥	ديوان الخدمة المدنية	٣٠٦	٢٩٧٥	٣١٥٤	٢٩٩٤
١١	وزارة الدفاع	٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	٢٠٥٠٠٠
١٢	المركز الجغرافي الملكي الاردني	٨٩٠	٨٠٦	٨٢٥٧	٧٣١
٢١	وزارة الداخلية	١٤٦٢	١٤٦١	١٥٤٦٨	١٥٤٦
٢٢	وزارة الداخلية/ دائرة الاحوال المدنية والاجوازات	٢٠٠٠	١٧٥٥	٢١٦٣٥	٢٠٦٤
٢٣	وزارة الداخلية/ الامن العام	٤٣٥٢٠	٤٣٥٢٠	٤٥٥٢٥	٤٥٥٢٥
٢٤	وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠
٢٥	وزارة العدل	٣٤٣٠	٣٠٦٨	٣٢٧٥٣	٣٢٨١٥
٢٦	دائرة قاضي القضاة	١١٠٢	١٠٥٢	١١٢٠	١٠٦٢
٣١	وزارة الخارجية	٨٠٠٧	٧٩٢٠	٨٥٩٠	٨٥١٠
٣٢	وزارة الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية	٢٥٧	٢٥٧	٢٦٨١	٢٥٧
٤١	وزارة المالية	٢٩٨٦٧٨	٢٩٧٧٢١٢	٢٧٨٥٢٢٤	٢٧٨٥١٥
٤٢	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	١٣٨	١٤٣	١٤٥٩	١٣٥٤
٤٣	وزارة المالية/ دائرة الجمارك	٢٥٥٣	٢٤٤٩	٢٧٩١٧	٢٦٤٩
٤٤	وزارة المالية/ دائرة خزانة الدخل	١٩٦٩	١٩٦٩	١٩٥٢٥	١٨٧٣
٤٥	وزارة المالية/ دائرة الاراضي والمساحة	٢١٦٨	٢١٥٣	٢٢١٠٦	٢٢١٠
٤٦	وزارة المالية/ دائرة الملوام العامة	١٠٠٠	٨٥٠	٨٤٢٥	٧٥٥
٥١	وزارة الصناعة والتجارة	٩٠٤	٨٨٩	٩٤٢٣٣	٩٠٠
٥٢	وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط	٦٧٢	٦١١	٦٢٢٨	٦١٢
٥٣	وزارة التخطيط/ دائرة الاحصاءات العامة	٥٩٩	٥٩٦	٦٣٧٤	٦٣٧
٥٤	وزارة السياحة والآثار/ السياحة	٦٣٤	٦٠٥	٦٣٩٧	٥٨٢
٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٢٢٨	١٢٢٥	١٣٤٧٥	١٣٤٧٥
٥٦	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	١٨٧	١٧٤٨	٢٠٤٦	١٦٧
٥٧	وزارة الطاقة والثروة المعدنية/ سلطة المصادر الطبيعية	١٦٩١	١٦٤٥٦	١٦٧٤٣	١٦٦٢
٥٨	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٨٥٦	٢٧١٥	٢٩٣١٢	٢٧٧٤
٥٩	وزارة الاشغال العامة والاسكان/ دائرة المطامات المركزية	٥٩	٥٠	٥٥	٥٥
٦٠	وزارة الاشغال العامة والاسكان/ دائرة التطوير الحضري	٣٩٨	٣٥٨	٣٨٥٦	٣٢٧
٦١	وزارة الزراعة	٥٣٧٥	٥٠٣٠٩	٥٣٥٧	٥٣٢٠
٦٢	وزارة الزراعة/ مؤسسة التسويق الزراعي	٢٦٦	٢٥٣٣٣	٢٧٤٧	٢٦٦٤
٦٣	وزارة المياه والري	٢٠	١١	-	-
٦٤	وزارة المياه والري/ سلطة وادي الاردن	٣٥٢٩	٣٥١٠	٣٥٦٩٩	٣٥٠٤
٦٥	وزارة التعمير	٩٤٦	٩٢٢	١٠٩٨٤	١٠٧٢٦٥
٧١	وزارة التربية والتعليم	٨٨٠٠٠	٨٦٥٥٧	٩٢٩٤٢	٩٢٧٦٨
٧٢	وزارة التعليم العالي	٩٢٧٠	٨٧٥٠	٩٩٣٦٤	٩١٤٥٦
٧٣	وزارة الصحة	١٨٢٢٩	١٧٩٥٩	٢١٨٠٣	٢١١٤٥

مجلس النواب

رقم	الفصل	المقدر	اعادة التقدير	المقدر	اعادة التقدير
	عنوانه	١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
٧٤	وزارة التنمية الاجتماعية	٢٥٨٩	٢٥٦٨	٢٦٩٩	٢٦٥١٣
٧٥	وزارة العمل	٥٦٥	٥٦٢	٥٩٣٣	٥٨١
٨١	وزارة الاعلام	٩٢٠	٨٩٥٥	٧٠٤٩٤	٦٣٩
٨٢	وزارة الاعلام/ مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٨٣٤١	٧٥٠٥	٧٧٢٥٤٤	٧٦١٢
٨٣	وزارة الاعلام/ وكالة الانباء الاردنية	٤٦٠	٤٢١	٤٤٨٩	٤٤٢
٨٤	وزارة الشباب	١٢٢٠	١١٩٢	١٥٤٦٥	١٥٢٣
٨٥	وزارة الثقافة	٨٥٤	٦٥٧٣	٧١٧٦٣	٦٤٩
٨٦	وزارة الثقافة/ دائرة المكتبات والوثائق الوطنية	٩٥	٨٤٥	١٠٠٦٧	٩٣
٨٧	وزارة السياحة والآثار/ دائرة الآثار العامة	٥١٣	٤٧١٢	٤٩٣٩٥	٤٨٠
٩١	وزارة النقل والاتصالات	١٥٠	١٣٩	١٦٧٤	١٣٩
٩٢	وزارة النقل والاتصالات/ المؤسسة العامة للبريد والتلويح البريدي	٤٧٣٣	٤٦٦١	٤٩٥١٥	٤١٤١
٩٣	وزارة النقل والاتصالات/ مؤسسة المواصلات	١٠٢٧٥	٩٩٣٢	١٠٠٣٩	١٠٠٢٧
٩٤	وزارة النقل والاتصالات/ سلطة الطيران المدني	٥٢٢٠	٥٠٧٠	٥٢٢٥	٥٢٢٥
٩٥	وزارة النقل والاتصالات/ سلطة الطيران المدني	٦٨٩	٦٧٥٥	٧٠٥	٦٦٥
	المجموع	٧٥٦٩٢٥٥	٧٤٩٦٩٠٣	٨٤٨٩٩٨٤٣	٨٤٥٤٢٣٢٥

جدول رقم (٦)
مقارنة النفقات الرأسمالية

(بالآلاف دينار)

رقم	الفصل	المقدر	اعادة التقدير	المقدر	اعادة التقدير
	عنوانه	١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
١	ديوان المحاسبة	٥٢	٥٢	١٥٠	٩٠
٢	المركز الجغرافي الملكي الاردني	٤٠	٢٨	١٥٠	١٥٠
٣	وزارة الداخلية	١٣٥	١٣٥	٥٦٠	٤٥٢
٣	وزارة الداخلية/ دائرة الاحوال المدنية والاجوازات	٢٥	٢٥	٦٨٢١	٦٦٦٥
٢٣	وزارة الداخلية/ الامن العام	٦٨٢١	٦٨٢١	١٠٨٠	١١٧٦
٢٤	وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	٤٥٠	٤٥٠	١٣٩	٧١٢
٢٥	وزارة العدل	١٤٠	١٤٠	٧٥	٢٠
٢٦	دائرة قاضي القضاة	٧٥	٧٥	٣٢٠	١٨٠
٣١	وزارة الخارجية	٢٠٢٥	١٩٣١	٣٨٢٧٣	٤١٦١٨
٤١	وزارة المالية	٩٢٠١٣	٨١٤٦٤	٥٤٠	٢٧٥
٤٣	وزارة المالية/ دائرة الجمارك	٥٢٣	٥٢٣	٢٠	٥٠
٤٤	وزارة المالية/ دائرة خزانة الدخل	٧٠	٧٠	١٠٠	٨
٤٥	وزارة المالية/ دائرة الاراضي والمساحة	١٧١	١٧١	١٣٠	٨٤
٤٦	وزارة المالية/ دائرة الملوام العامة	-	-	٢٧٧	١٠٥١٥٥
٥١	وزارة الصناعة والتجارة	٣٢٥	٣٢٥	١١٥٥٨٠	٥٦٥
٥٢	وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط	٩٥٠٠٠	٨٨١٦٠	٣٩٠	١٠٠
٥٣	وزارة التخطيط/ دائرة الاحصاءات العامة	٣١٥	٣١٥	١٣٠	٢٧٢
٥٤	وزارة السياحة والآثار/ السياحة	٩٤	٩٤	٢٥٠	١٠٠
٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	٢٧٠	٢٧٠	-	-
٥٦	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	-	-	-	-

هذا من المجلد

١٠٠٠٠	١٠٤٧١	١٠٥٩٠	٨١٣٠	٩٠٩٠	٥٧ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية
٢٤٦٠٠	٢٧٠٢٨	٢٨٠٠٠	٣٠٥٤٠	٣٠٧٨٠	٥٨ - وزارة الأشغال العامة والإسكان
٢٧٨١	٢٠٥٩	٢١٧٥	١٤٧٢	١٥٠٠	٦١ - وزارة الزراعة
١١٢١٥	٦١٥٧	١٤٧٤٤	١٠٤٦٩	١٣١٠٠	٦٤ - وزارة المياه والري /سلطة وادي الأردن
٢٤٠٠	٣٣٢	٤٩٧	٢٨٨	٣٨٧	٦٥ - وزارة التعمين
٦٥٠٠	٩١٩٧	١٠٥٠٠	٣٧٧٧	٤٢٣٠	٧١ - وزارة التربية والتعليم
٤٤٣	٢٦١	٤٠٠	٣٥٤	٤٥٠	٧٢ - وزارة التعليم العالي
٩٢٧٧	١٤٧٣	٢٦٠٠	٨٤١	٢٢٥٠	٧٣ - وزارة الصحة
٥٧٧	٤١٦	٥٥٠	٦٦	٦٦	٧٤ - وزارة التنمية الاجتماعية
-	٩	٥٠	٩	٩	٧٥ - وزارة العمل
١٥٦١	١٥٤٤	١٩٩٠	٧٢٨	١٢١٥	٨٢ - وزارة الاعلام /مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
٦٠	-	-	-	-	٨٣ - وزارة الاعلام /وكالة الانباء الاردنية
٥٨٠	٢٩٥	٣٥٠	٥٠٧	٥٤٠	٨٤ - وزارة الشباب
٢٤	-	-	-	-	٨٥ - وزارة الثقافة
٢٩٥	٢٩٦	٣٠٥	٢١٥	٢١٥	٨٧ - وزارة السياحة والآثار /دائرة الآثار العامة
-	-	-	-	٣٣٠	٩١ - وزارة النقل والاتصالات
٢١٢	٩٢	١٠٠	١٠٣	١٣٠	٩٢ - وزارة النقل والاتصالات /المؤسسة العامة للبريد والتوليف البريدي
٥٣٠٠	٣١٧٠	٥٥٠٠	١٥٥٧	٤٥٠٠	٩٣ - وزارة النقل والاتصالات /مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية
١٥٠٠	١٧٩٨	١٩٥٠	١٨٧٥	٢٠٥٠	٩٤ - وزارة النقل والاتصالات /سلطة الطيران المدني
٩٦	٧٢	٧٥	١٧٥	٢٠٠	٩٥ - وزارة النقل والاتصالات /دائرة الارصاد الجوية
٢٣٤٣٠٠	١٨٨٢٦٣	٢٤٥١٤٩	٢٤٢٨٣٤	٢٦٩٧٠٦	المجموع

الموازنة الطارئة
١٩٩١

مقرر ١٩٩١	البيان
	<u>الاستخدامات الجارية</u>
١٥٠٠٠٠٠٠	١ - اعباء دفاعية اخرى
١٠٠٠٠٠٠٠	٢ - دعم الصادرات للأسواق غير التقليدية
٢٥٠٠٠٠٠٠	<u>استخدامات رأسمالية</u>
	٦٠٥ - معدات والآلات واجهزة
١٠٠٠٠٠٠٠	١ - سيارات اطفاء واسعاف وانقاذ ومكافحة تلوث واجهزة فحص مختلفة لصافرات الانذار وملابس واقية
١٠٠٠٠٠٠٠	٢ - شراء الآلات ومعدات لوزارة الأشغال
٢٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٦ - اراضي
٥٠٠٠٠٠٠٠	١ - استملاكات
٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٧ - ابناء وانشاءات
١٠٠٠٠٠٠٠	١ - انشاء خزانات للنفط الخام ومشتقاته
٦٠٠٠٠٠٠٠	٢ - ابنية مدرسية وتوسعات وصيانة
٨٠٠٠٠٠٠٠	٣ - مراكز صحية لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات
٣٥٠٠٠٠٠٠	٤ - زيادة القدرة التخزينية لوزارة التعمين في مناطق جديدة
٢٠٠٠٠٠٠٠	٥ - انشاء وتحسين الطرق الزراعية والقروية
٢٠٠٠٠٠٠٠	٦ - ابنية للدوائر الحكومية خارج مدينة عمان
١٠٠٠٠٠٠٠	٧ - حفر ابار في المنطقة الشرقية
٢٠٠٠٠٠٠٠	٨ - السدود الجبلية (وادي اليابس / كفرنجة / الملاحه
٢٠٠٠٠٠٠٠	٩ - ابنية للانشطة الشبابية
٣٦٥٠٠٠٠٠٠	

هكذا من المصالح

٦٠٨ - قروض واستثمارات	
١ - المساهمة في المؤسسات	
١٠٠٠٠٠٠	أ - امانة عمان الكبرى
٥٠٠٠٠٠	ب - البلديات
١٠٠٠٠٠	ج - مؤسسة النقل العام
٣٠٠٠٠٠	د - سلطة المياه بما فيها الدراسات المائية
٤٠٠٠٠٠	هـ - مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري
٣٠٠٠٠٠	و - صندوق التنمية والتشغيل
٢٠٠٠٠٠	ز - المساهمة في شركة التصنيع والتسويق والمنتجات الزراعية
١٠٠٠٠٠	ح - صندوق المعونة الوطنية
٣٠٠٠٠٠	ط - نفقات اخرى
٢٣٠٠٠٠٠	
٦٠٩ - نفقات اخرى	
٥٠٠٠٠٠	١ - التوسع في زراعة الحبوب / الاغوار
١٨٠٠٠٠	٢ - تمويل صناديق لدعم مشاريع جديدة
	من خلال بنك الائتماء الصناعي ومؤسسة الاقراض الزراعي
٢٠٠٠٠٠	٣ - صيانة الطرق
٥٠٠٠٠٠	٤ - مستلزمات زراعة اراضي الدولة
٣٠٠٠٠٠	٥ - مشاريع واسمالية اخرى تعالج اثار الازمة
٢٨٥٠٠٠٠	
١٢٠٠٠٠٠	

قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/١/١

المادة ٢ - تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ بما يلي:

٩٠٢٥٠٠٠٠٠	أ - الايرادات	دينار
١١٠٩٢١٠٠٠٠	ب - النفقات	دينار

المادة ٣ - يغطي العجز وقدره (٢٠٦٧١٠٠٠٠٠) دينار وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (١٣٥٢٠٠٠٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسين في الايرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٣٤١٩١٠٠٠٠٠) دينار.

المادة ٤ - أ - تخصص القروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة للاتفاق على تنفيذ تلك المشاريع

ب - تخصص الايرادات المبينة في الموازنة الطارئة المتأتية من المساعدات والمنح والقروض والمقدرة بمبلغ (١٢٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة فيها والتي لا يجوز انفاقها الا بعد تحقق المساعدات والمنح والقروض الواردة في الموازنة العامة غير الطارئة، الا اذا توافر التمويل لمشروع او اكثر في الموازنة الطارئة يتفق عليه مع الجهة المانحة، كما لا يجوز الاتفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة

ج - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية

المادة ٥ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون:-

أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة ويجوز حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة

هذا من المرحل

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز تخصصات الشهر الواحد

ج - اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى، تنقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة الثانية.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ سليم

السيد سليم الزعبي: اعترض على تخفيض ميزانية وزارة العدل، احنا الان يا اخوان بحب ابنه اخواني ان نصوت على مشروع قرار اللجنة المالية اللي خفض مبلغ طائل لبناء قصر عدل، يعني ارجو من النواب ان يذهبوا الى قصر العدل ويرو هل هنالك قصر عدل ام لا؟

حقيقة يعني هذه قضية في متبهي الخطورة انا احب ان ابنه زملائي مش معقول نخفض احنا (٣٥٠) الف دينار من اجل بناء قصر عدل هذه قضية حاب ابنه لها الزملاء فقط وشكرا

سيادة رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة



سيادة رئيس المجلس: استاذ لث

السيد لث شيبيلات: اذا في مخالفة ومثني عليها يصوت عليها بركي هذا البند بيرجع زي ما هو

سيادة رئيس المجلس: شو الاقتراح؟

السيد سليم الزعبي: ان تبقى ميزانية وزارة العدل كما هي، ان تبقى كما هي من اجل بناء قصر العدل

سيادة رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة

الدكتور عبدالله النصور - رئيس اللجنة المالية: سيدي الرئيس، في مشروع الموازنة كان المقترح تخصيص مبلغ (٩٥٠) الف دينار لبناء قصر العدل، واللجنة المالية مقتنعة كل الاقتناع

امكانية التنفيذ فقط من حيث المتعهد، وانتمى ان نمر الى النقطة التالية بعد هذا الايضاح

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير العدل



معالي وزير العدل: مع احترامي لمعالي رئيس اللجنة المالية الحقيقة المخططات معدة والمواصفات معدة وكل شيء جاهز والارض جاهزة وهناك توقيع المخططات على الارض الجديدة ان بقيت هذه الارض الجديدة لان في النية التوجه الى الارض السابقة التي كانت مخصصة واعدة المخططات على اساسها، الحقيقة المبلغ اللي وضع في الموازنة مثل ما تفضل معالي رئيس اللجنة المالية هو (٩٥٠) الف وهذا كان مبلغ زهيد لكن قلنا احنا نبدا فيه كبداية والتخفيض ما كان في مصلحة بناء قصر العدل اللي مثل ما تفضل الزميل سليم الزعبي وشرحت للجنة المالية باسهاب باننا نقاسي الامر من ابنة المحاكم بصورة عامة ومن بناء قصر العدل بصورة خاصة.

والحقيقة من منكم زار قصر العدل يشاركوني ولا بد في هذا الرأي وهذا التصور وهذا الواقع الذي ارجو ان كان بالامكان معالجته



بضرورة انشاء قصر العدل وهي مطلعة رؤية العين على الوضع السيء جدا للمكاتب والانتظار والضغط على السير في شارع السلط وعلى الملفات وعلى كل هذه المشاكل ولكن المطروح هو وقد غير مكان قصر العدل من الارض في العبدلي الى الارض في قصر الزهدة في طريق جبل الزهدة هو اعداد التصاميم واعداد وثائق العطاء وطرح العطاء وفتحته واحالته وانجاز (٩٥٠) الف المطروح كان قضية فنية صرفة، هل يمكن اتفاق هذا المبلغ؟

معالي وزير العدل قال انه يمكن اتفاق هذا المبلغ، لقد استمعنا اليه وجاها ولم نناقش فيه ضرورة القصر من عدمها، ولكن المناقشة هو كم الاتفاق الممكن فافاد معالي وزير المالية بانه لا يمكن انجاز اكثر من (٦٠٠) الف دينار في العام القادم، ارجو ان كان هناك نقاش او تصويت ان لا يطرح المبدأ لانه مقر، نحن نتحدث عن

هكذا من العدل

اعادة هذا المبلغ الى ما كان عليه حتى تتمكن من الابتداء بقرة في قصر العدل ان شاء الله

سيادة رئيس المجلس: مقرر اللجنة

السيد المقرر: شكرا سيادة الرئيس، هذا المبلغ هو المرحلة الاولى من انشاء قصر العدل الذي سيتجاوز ربما مبلغ (خمس) ملايين، ولذا لم ينتج قصر العدل في هذه السنة وتخفيض المبلغ الى (٢٥٠) الف او (٣٠٠) الف لن يحل مشكلة المحاكم ولا الاكتظاظ ولا الملفات ولا الحالة المأساوية التي اشار لها الزميل سليم الزعبي

ومن هنا فان القضية قضية انجاز، وانا متأكد اذا انجزت وزارة العدل هذا المبلغ فان لدى الحكومة القدرة على ان تخصص مبلغ اضافي لانجازات جديدة خلال هذا العام، ولقد نوقش الامر مع معالي وزير المالية وكان مع وجهة النظر التي تقول بالتخفيض، شكرا

سيادة رئيس المجلس: شكرا، اتوقع ان سليم ان القضية ليس خلاف على حاجة، الكل متفق القضية فنية بالتنفيذ، استاذ سليم

السيد سليم الزعبي: اعتقد ان القضاء يحتاج منا الى وقفة،

سيادة رئيس المجلس: استاذ سليم لو سمحت ان القضاء لا خلاف على الحاجة هذا موضوع نقاش

السيد سليم الزعبي: قصر العدل لا يمكن للانسان ان يقتضي حقه في قصر عدل مثل هذا القصر حقيقة، لذلك اذا كان الزملاء في اللجنة

المالية قد اعدوا التقرير بحيث انه قدر لا فكاك منه ولا تملك ان نعدل الرقم الذي كتبوه الان فهذه قضية لا يجوز ان يكون لها اولوية على قضية ان يبقى هنالك قصر عدل والحكومات المتعاقبة وعدت ببناء قصر عدل منذ اكثر من خمسة عشر عاما فلتبقى موازنة وزارة العدل كما هي سيادة الرئيس ونصوت على ذلك.

سيادة رئيس المجلس: مقرر اللجنة

السيد المقرر: حسنا للخلاف والنقاش ارجو اعتبار اقتراح الزميل سليم الزعبي هو اقتراح بابقاء خصصات قصر العدل كما هي ونصوت عليها، وشكرا سيدي الرئيس

سيادة رئيس المجلس: الموضوع تم التصويت عليه

ثانيا: الموضوع لا خلاف استاذ سليم، القضية فنية بالتنفيذ فقط، لا خلاف على الحاجة، موضوع اهمية القضاء وموقعه لا خلاف عليه، استاذ ليث

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس في الحقيقة لا بد من توضيح، انه اذا المشروع مقام وسيحال فالميزانية ان زادت او نقصت ليست مشكلة، المشروع سيتم واذا استطاعوا ان ينفقوا اكثر من (٩٥٠) الف دينار فسيستظرون ذلك الشهر (٦٠٠) الف او (٢٠٠) الف دينار حتى تقرر الموازنة القادمة ولكن المتفق عليه ان المشروع سيحال هذا وعد الحكومة، والله المتعهد الذي يستطيع ان ينتج (٩٥٠) الف دينار كثر خير من متعهد عظيم

سيادة رئيس المجلس: نقطة نظام دكتور محمد ابو فارس

الدكتور محمد ابو فارس: ارجو في الواقع ان يعد او يسرع في العد واقتراح عدم الموافقة على مشروع القانون فهل يثني احد على ذلك؟ اصوات: نثني.

ولذلك يطرح هذا اولا الرأي الا بعد التصويت وشكرا

سيادة رئيس المجلس: النظام الداخلي حدد عملية الاقتراع على اي قانون مشروع قانون يؤخذ مادة مادة ثم يقترح عليه بكامله، فنبدأ حسب النظام الداخلي، الاصل فيها انا اخذنا هذا النيج مادة مادة ثم نصوت عليها بكاملها فان اخذت النصاب، كان به، السيد ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات: اقتراح الموازنة باكملها، فاقتراح محصور بالموازنة باكملها فيطبق النظام على الموازنة باكملها

سيادة رئيس المجلس: رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة: سيادة الرئيس ما يفضل به سعادة الزميل الدكتور محمد ابو فارس ليس اقتراحا اخر هو اقتراح بعدم التصويت على هذا القانون، الاقتراح الاخر كما افهمه هو مادة جديدة او رقم جديد او موقف جديد في القانون ويترك تصويت الزميل الى المعارضة فان عارض القانون ييكون في الصف الاخر، لذلك لا يوجد اقتراح اخر ولا يصوت عليه كتصويت ابعد وشكرا

سيادة رئيس المجلس: دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء: سيدي الرئيس اعتقد ان هذا الموضوع لا يحتاج هذا النقاش والتأخير لا يحتاج الواقع، صح ان في مخططات كانت الارض بجانب مجلس النواب ولكن بني عليها انتهت يعني، هي كانت موقعة على هذه الارض الان بدعا توقيع على ارض اخرى، واخواننا المهندسين الموجودين في هذه القاعة يعرفوا ايضا شو معنى ذلك، معنى ذلك يجب ان يكون هنالك شيء من تغيير في المخططات والانحدار والى اخره هذه ارض منبسطة نحن كمان نعرف شو هي فلذلك نحن نفتش ايضا على ارض غير تلك اقرب تحتاج الى وقت ايضا لا نعرف الا هذا والمشكلة بسيطة جدا لم توقف قصر عدل ولن تقدم ولن تؤخر وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ فؤاد خلفات

السيد فؤاد خلفات: شكرا سيادة الرئيس، حقيقة اشارة الى المحروقات في النفقات الجارية هذه جاءت الى خاطري بعد ان كتبت اللجنة المالية التقرير، بالنسبة لمصفاة البترول تعطي محطت توزيع الوقود وعندما تعطىها تحسب لها نسبة تسرب وتبخر، اما بالنسبة لدوائر الحكومة فلا يحسب مثل هذه النسبة، فمثلا مؤسسة مثل مؤسسة النقل العام تأخذ حوالي (١٢) مليون لتر ديزل يمكن للحكومة ان توفر الشيء الكثير لو حاسبت مصفاة البترول مثل هذه النسبة وشكرا.

هكذا من الأهل

سيادة رئيس المجلس: الدكتور محمد ابو فارس نقطة نظام

الدكتور محمد ابو فارس: رفض الموازنة وبالتالي محدد وواضح وشكرا

السيد المقرر: اقتراح الزميل الاخ الدكتور محمد ابو فارس كما اشار رئيس اللجنة هو اقتراح يقول برفض الموازنة ونحن منذ فترة ونحن نتلوا وأود القانون وفصول الموازنة والاصل ان يتقدم قرار اللجنة والتصويت على مواد القانون للموافقة على اي اقتراح اخر معارض، وحصلية موقف الزميل الذي يريد ان يطرحه هو من يريد ان يعارض الموازنة وهو امر حاصل نتيجة التصويت، وشكرا سيدي الرئيس

سيادة رئيس المجلس: شكرا القانون والموازنة معروضة المادتين للاقتراح، من يؤيد القانون بمجمله

السيد المقرر: اقترح الوقوف

سيادة رئيس المجلس: والوقوف لكما لخير السيد المقرر: اقترح الوقوف والموافقون وقولاً

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبد اللطيف عريبات

سيادة رئيس المجلس: وقوف وتعد الاصوات

السيد الامين العام: (٥٠) من (٧٥)

سيادة رئيس المجلس: العد (٥٠) من (٧٥) مقرر اللجنة

السيد المقرر: قرار اللجنة المالية بما ورد فيه من مجمل التوصيات مطروح لقرار مجلسكم الكريم

سيادة رئيس المجلس: قرار اللجنة المالية بما فيه من تعديلات والتوصيات التي جاءت به قرار اللجنة المالية.

موافق عليه، السيد الامين العام

السيد الامين العام: ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

سيادة رئيس المجلس: ترفع الجلسة، والجلسة القادمة مساء الاحد الساعة (الخامسة) شكرا

وقائع العدد:-

متطلبات البادية الشمالية من الخدمة من النائب المحترم محمد المعمر

١ - التعليم:

انشاء الغرف الصفية الضرورية في مدارس بلدة - الصالحة - ام القطن
أ - عمرة وعميرة - الرفاعيات - المكيفة - الدقيانة - دير الكهف، ومناطق السرحان وغيرها من القرى التي تقدمت بطلبات انشاء مثل هذه الابنية الضرورية.

ب - توجيه التربية والتعليم في منطقة البادية الشمالية وتحسين مستوى التعليم الابتدائي والثانوي وتوفير فرص التعليم الجامعي المجاني لابناء البادية واعطاهم اولوية التوظيف للظروف التي مرت وتجر بهم - حل مشكلة طلاب صبحا الثانوية - الثورة العربية الكبرى في مشكلة مواصلات الطلاب

ج - توفير المختبرات في المدارس ولوازم التعليم

٢ - الاتصالات

أ - توفير الخدمة الالية المباشرة وتوسيع الشبكات الداخلية لقرى المكيفة - الرفاعيات - الكوم الاحمر - المتطورة - جابر

ب - تأمين خطوط الية مباشرة اخرى للقرى الكبيرة مثل ام القطن - الدقيانة - قرى السرحان عمره وغيرها

ج - فتح مكاتب بريد وشعب بريدية في قرى نايفة - الحميدية - الاشراق - الصالحة - دير الكهف - الجية - ابو الفرس - منشية القبو - الخشاع والحسينية وغيرها في المنطقة

٣ - الطرق

أ - فتح وتعبيد الطرق التنموية الهامة في المنطقة والضرورية جدا لخدمة المنطقة وربطها في مناطق حيوية وتوفير الوقت والمسافة مثل طريق - السعيدية الخالدية - الهبشيرة - الازرق - الكوم الاحمر - سبع صير

ب - فتح وتعبيد الطرق القروية التالية - خط بغداد ام حسين أرينة - دير القف - مشاة راجل - المقنصة الثلاث - طريق المعزولة - طريق غدير الناقة، صيانة طريق الفرق الصفواي - الصفواي الشبك - رباع الطريق العام.

ج - فتح طرق زراعية في منطقة الرفاعيات - ام القطن - الدقيانة

٤ - الكهرباء

ايصال التيار الكهربائي وانارة قرى تل رماح - دير العق - خشعة العق - المدور - مشاة راجل - الحدي والسولم - ام حسين - ارنبة - حي اللويد - جنوب سبع صير - حي جدوع - وغدير الناقة وغيرها من التجمعات

٥ - الزراعة

تأمين الاعلاف لاصحاب المواشي وتأمين القروض لمساعدتهم وجدولة ديون المزارعين واقامة مصنع لرب البندورة في الفرق لسعة

هكذا من الأهلى

البقعة المزروعة والحاجة الماسة وإنشاء المشاريع الزراعية وشمول المنطقة بمشاريع التطوير الزراعية وغيرها من المشاريع التنموية الهادفة

٦ - العناية بالصحة العامة وبناء المراكز الصحية في مثل قرى الرفاعيات - عمرة وعميرة دير الكهف وغيرها وتحسين المستوى الصحي وتحسين مستشفى الفرق وتطويره ليقدم المنطقة النهوض بمستوى خدمة الشباب وتنمية قدراتهم ومساعدتهم في إقامة النوادي والكتبات وغيرها

هذا وتتطلع البادية لإقامة المشاريع الزراعية والتنموية في هذه المنطقة التي تعطي عمقا سكانيا واجتماعيا واقتصاديا في منطقة هامة تجاور عدد من الدول وتقع فيها طرق دولية هامة

مع الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة رئيس الوزراء الأفخم

نواب محافظة الكرك يتقدمون بهذه المذكرة للحكومة الموقرة أملين ان تلاقى الدعم ضمن الامكانيات المتاحة.

اولا: وزارة الصحة

١ - العمل على بناء مستشفى الكرك الحكومي والذي وعدت الحكومة بالمباشرة بالعمل به منذ العام الماضي.

٢ - إنشاء مبنى مركز صحي في بلدة عي مركز المحافظة

٣ - إنشاء مبنى مركز صحي في قرى عي لواء المزار

٤ - إنشاء مبنى مركز صحي في ذات راس لواء المزار

٥ - إنشاء مركز صحي في بئر لواء المزار

٧ - إنشاء مركز صحي في مرود لواء المزار

٨ - إنشاء مركز صحي في الوادي الأبيض لواء المحافظة

٩ - إنشاء مركز صحي في غور الحديدة مركز المحافظة

١٠ - إنشاء مبنى لمركز صحي الجديدة مركز المحافظة

ثانيا: خدمات عامة لكل قرى المحافظة التالية (المياه والكهرباء وهاتف) كمته، قرنفلة، الحامدية، الرشيدة، الزغرية، تجمع جوزا، السدافي الأبيض، طرارة، سد السلطاني

ثالثا: وزارة المياه

١ - عمل دراسة لينايع المياه التالية والمتواجدة في المحافظة،

١- غور فيفا، ٢- عين السكين، ٣- ينايع الطيبة والتي تزيد على واحد واربعين، ٤- ينايع المتواجدة في العراق.

ب - العمل على إنشاء سدود ترابية لتوفير المياه في المحافظة والاستفادة منها في دعم الثروة الزراعية والحيوانية في المحافظة.

ج - شق قنوات في المنطقة حيث تذهب سد الحساء، وعين صارة، وسيل جذيرة في

الطيبة وسيول قرية العراق - الكرك وحي ومياه وادي بين حماد

د - الاسراع بايصال مخطات الفتح في الاغوار الجنوبية بالتيار الكهربائي حفاظا على سلامة واستمرارية المشروع

رابعا: وزارة البلديات

١ - حصة المحروقات: يجب اعادة النظر في توزيعها حسب عدد السكان والموقع الجغرافي ومصادر الدخل للبلدية حيث ان التوزيع قديمة وتعطي الوزارة نصيب الاسد للبلديات في مراكز المحافظات والاولوية بينها تعطي نصيبا قليلا للبلديات من الفئات الدنيا، عدا ان التوزيع يقتطع من اصل المبلغ «حصة الاسد» ويعرفها في الوزارة لتعيين مهندسين جدد وما شابه ذلك.

٢ - الاستملاكات والتعويضات: تعطي هذه المبالغ لوزارة البلديات والوزارة بدورها تعطي نصيب الاسد للامانة عمان ثم اربد بينما توزع مبالغ على البلديات الاخرى المطلوب زيادة مخصصات البلديات ذات الدخل المحدود

٣ - التنظيم: دائرة التنظيم في الوزارة بطيئة جدا في انجاز المخططات وتيسير معاملات البلديات بسبب المركزية في الترسيم والتنظيم.

٤ - الاليات: يوجد قرار من مجلس الوزراء يوقف شراء الاليات ويوجد بلديات من الفئات الدنيا لا يوجد بها اليات، ارجو

العمل على استثناء هذه البلديات.

٥ - رواتب رؤساء البلديات اقل من رواتب عمال النظافة والمراسلين والعمال لذا تطالب بمضاغفة رواتب على اقل علما بان رواتب رؤساء البلديات على حساب بلدياتهم

٦ - الخدمات المشتركة: تسهلا للعمل ترى ان يتولى رئاسة المجلس احد رؤساء البلديات وبالتناوب

٧ - دعم بلدية الكرك لإقامة مشروع قاعة عامة ومكتبة واستملاك ارض من اجل مقبرة

خامسا: وزارة التنمية الاجتماعية

١ - فتح مكتب للتنمية في قضاء عي
٢ - فصل مركز الصم والبكم عن مركز مؤنة حيث ان المبنى القائم لا يتسع

٣ - اقامة مبنى لجمعية فتيات مؤاب حيث ان الارض موجودة والحاجة الى المبنى ماسة.

٤ - توسيع عمل صندوق المعونة الوطنية في المحافظة وعمل مسح لكافة الاسر المحتاجة في المحافظة

سادسا وزارة التربية والتعليم

١ - إنشاء مبنى لمدرسة ثانوية للاناث في جوزا

٢ - إنشاء مبنى لمدرسة اساسية في عي

٣ - إنشاء مبنى لمدرسة يتسع لالف طالب في غور الصافي لحاجة المنطقة الماسة الى ذلك

٤ - إنشاء بناء للسكن في مدرسة الحسين

هكذا من الاصل

- البقعة المزروعة والحاجة الماسة وانشاء المشاريع الزراعية وشمول المنطقة بمشاريع التطوير الزراعية وغيرها من المشاريع التنموية الهادفة
- ٦ - العناية بالصحة العامة وبناء المراكز الصحية في مثل قرى الرفاعيات - عمرة وعميرة دير الكهف وغيرها وتحسين المستوى الصحي وتحسين مستشفى الفرق وتطويره ليخدم المنطقة النهوض بمستوى خدمة الشباب وتنمية قدراتهم ومساعدتهم في اقامة النوادي والمكتبات وغيرها
- هذا وتتطلع البادية لاقامة المشاريع الزراعية والتنموية في هذه المنطقة التي تعطي عمقا سكانيا واجتماعيا واقتصاديا في منطقة هامة تجاور عدد من الدول وتقع فيها طرق دولية هامة
- مع الشكر والتقدير
بسم الله الرحمن الرحيم
دولة رئيس الوزراء الافخم
- نواب محافظة الكرك يتقدمون بهذه المذكرة للحكومة الموقرة امين ان تلاقي الدعم ضمن الامكانيات المتاحة.
- اولا: وزارة الصحة
- ١ - العمل على بناء مستشفى الكرك الحكومي والذي وعدت الحكومة بالمباشرة بالعمل به منذ العام الماضي.
- ٢ - انشاء مبنى مركز صحي في بلدة عي مركز المحافظة
- ٣ - انشاء مبنى مركز صحي في قري عي لواء المزار
- ٤ - انشاء مبنى مركز صحي في ذات راس لواء المزار
- ٥ - انشاء مركز صحي في بئر لواء المزار
- ٧ - انشاء مركز صحي في مروود لواء المزار
- ٨ - انشاء مركز صحي في الوادي الابيض لواء المحافظة
- ٩ - انشاء مركز صحي في غور الحديثة مركز المحافظة
- ١٠ - انشاء مبنى لمركز صحي الجديدة مركز المحافظة
- ثانيا: خدمات عامة لكل قرى المحافظة التالية (المياه والكهرباء وهاتف) كمشة، قرنفة، الحامدية، الرشيدة، الزغرية، تجمع جزوا، السدافي الابيض، طرارة، سد السلطاني
- ثالثا: وزارة المياه
- ١ - عمل دراسة لينايع المياه التالية والمتواجدة في المحافظة،
- ١- غور فيفا، ٢- عين السكين، ٣- ينايع الطيبة والتي تزيد على واحد واربعين، ٤- ينايع المتواجدة في العراق.
- ب - العمل على انشاء سندود ترابية لتوفير المياه في المحافظة والاستفادة منها في دعم الثروة الزراعية والحيوانية في المحافظة
- ج - شق قنوات في المنطقة حيث تذهب سد الحسا، وعين صارة، وسيل جديدة في

- الطيبة وسيول قرية العراق - الكرك وحي ومياه وادي بين حماد
- د - الاسراع بايصال محطات الفتح في الاغوار الجنوبية بالتيار الكهربائي حفاظا على سلامة واستمرارية المشروع
- رابعا: وزارة البلديات
- ١ - حصة المحروقات: يجب اعادة النظر في توزيعها حسب عدد السكان والموقع الجغرافي ومصادر الدخل للبلدية حيث ان التوزيع قديمة وتعطي الوزارة نصيب الاسد للبلديات في مراكز المحافظات والاولوية بينها تعطي نصيبا قليلا للبلديات من الفئات الدنيا، عدا ان التوزيع يقتطع من اصل المبلغ «حصة الاسد» ويعرفها في الوزارة لتعيين مهندسين جدد وما شابه ذلك.
- ٢ - الاستملاكات والتعويضات: تعطي هذه المبالغ لوزارة البلديات والوزارة بدورها تعطي نصيب الاسد للامانة عمان ثم اريد بينها توزع مبالغ على البلديات الاخرى المطلوب زيادة تخصصات البلديات ذات الدخل المحدود
- ٣ - التنظيم: دائرة التنظيم في الوزارة بطيئة جدا في انجاز المخططات وتيسير معاملات البلديات بسبب المركزية في الترسيم والتنظيم.
- ٤ - الاليات: يوجد قرار من مجلس الوزراء يوقف شراء الاليات ويوجد بلديات من الفئات الدنيا لا يوجد بها البيات، ارجو
- العمل على استثناء هذه البلديات.
- ٥ - رواتب رؤساء البلديات اقل من رواتب عمال النظافة والمراسلين والعمال لذا تطالب بمضاعفة رواتب على اقل علما بان رواتب رؤساء البلديات على حساب بلدياتهم
- ٦ - الخدمات المشتركة: تسهيلات للعمل ترى ان يتولى رئاسة المجلس احد رؤساء البلديات وبالتناوب
- ٧ - دعم بلدية الكرك لاقامة مشروع قاعة عامة ومكتبة واستملاك ارض من اجل مقبرة
- خامسا: وزارة التنمية الاجتماعية
- ١ - فتح مكتب للتنمية في قضاء عي
- ٢ - فصل مركز الصم والبكم عن مركز مؤنة حيث ان المبنى القائم لا يتسع
- ٣ - اقامة مبنى لجمعية فتيات مؤاب حيث ان الارض موجودة والحاجة الى المبنى ماسة.
- ٤ - توسيع عمل صندوق المعونة الوطنية في المحافظة وعمل مسح لكافة الاسر المحتاجة في المحافظة
- سادسا: وزارة التربية والتعليم
- ١ - انشاء مبنى لمدرسة ثانوية للاناث في جوزا
- ٢ - انشاء مبنى لمدرسة اساسية في عي
- ٣ - انشاء مبنى لمدرسة يتسع لالف طالب في غور الصافي لحاجة المنطقة الماسة الى ذلك
- ٤ - انشاء بناء للسكن في مدرسة الحسين

هكذا من الأصيل

- المهنية لكي تعم الفائدة لكافة ابناء المحافظة
- ٥ - انشاء بناء لمدرسة القطرانة للاستغناء عن الابنية الجاهزة
- ٦ - انشاء مبنى لمدرسة اساسية في قرية الدافحي، وذلك من اجل فصل الاناث عن الذكور
- ٧ - انشاء بناء لمدرسة اساسية في الجديدة وذلك للاستغناء عن نظام الفترتين
- ٨ - العدالة في توزيع المقاعد الجامعية على المحافظة واعتبار مديرية قضاء الاغوار وقضاء حصّة منفصلة من حصّة مركز المحافظة
- ٩ - انشاء بناء مدرسة تجمع الحمايةد علماء بانه تم التبصر بعشر دونات من مجلس الخدمات المشتركة
- ١٠ - استملاك واقامة بناء مدرسة الزامية للاناث في الياروت.
- ١١ - بناء مدرسة اساسية في بلدية الربة للاستغناء عن الابنية المستأجرة
- ١٢ - انشاء بناء لمدرسة الروضة ويوجد ارض مستملكة لهذه الغاية
- ١٣ - انشاء بناء لمدرسة ابتدائية في قرية الرشايبة
- ١٤ - الاسوار المدرسية في محافظة الكرك بشكل عام
- ١٥ - انشاء وحدات صحية لمدارس التالية:
- ١ - مدرسة الرية الثانوية
- ٢ - مدرسة مقوق الثانوية
- ٣ - ذكور صرفا الاساسية
- ٤ - ذكور المغير الاساسية
- ٥ - ذكور الرية الاساسية
- ٦ - ذكور الجدعا الاساسية
- ٧ - دمنة الاساسية
- المطالبة باضافة اجنحة لكل من المدارس التالية
- ١ - صرفا الاساسية للذكور
- ٢ - الرية الاساسية للذكور
- ٣ - الجدعا الاساسية للذكور
- فرع الاساسية المختلطة
- اناث مغير الاساسية
- وزارة الزراعة:
- ١ - ايجاد ترتيب ارشادي متخصص في المنطقة لدراسة الاراضي المتواجدة في المنطقة والعمل على الوقاية من الاصابة في هذه الاراضي
- ٢ - دعم المزارعين وذلك باعقائهم من الفوائد المترتبة عليهم
- ٣ - السماح لمواطني محافظة الكرك باستغلال المحميات بالرعي حفاظا على الثروة الحيوانية من الانقراض
- ٤ - دعم الجمعيات التعاونية والعمل على شراء المواد الاولية للمزارعين وبيعها بسعر التكلفة
- ٥ - تفويض الاراضي للافراد الذين قاموا باستصلاحها كذلك والواجهات العشائرية في جميع انحاء المحافظة حتى تشجع ابناء المملكة للعودة للاراضي ودعمهم ضمن الامكانيات المتاحة

- وزارة الاشغال:
- الطرق الرئيسية والثانوية والقروية
- ١ - الاسراع في انشاء طريق غور الحديثة الزارة
- ٢ - الاسراع في انشاء طريق الكرك - الاغوار
- ٣ - تكملة توسيع طريق الكرك - الطفيلة
- ٤ - فتح طريق بين صرارة وام الينابيع
- ٥ - تعبيد طريق الطيبة - العراق بخلطة ساخنة
- حيث ان وزارة الاشغال تبرعت في العام الماضي بمبلغ ٢٠ الف لغرض هذا الطريق بخلطة ناعمة لان هذا المبلغ لا يغطي الا الجزء اليسير لذلك تحتاج هذه الطريق لتخصيص مبلغ ٤٠ الف لهذا العام على الاقل
- ٦ - اكمال طريق الواصل بين قريتي ذات راس شقيرا وقرية العينا من قري النعيمات
- ٧ - فتح طريق بعل قري النعيمات بالطريق الصحراوي
- ٨ - فتح طريق بين العراق والمزار مباشرة
- ٩ - تكملة توسيع طريق الكرك مقوق
- ١٠ - توسيع طريق المنسية - ادر - السماكية - القعر
- ١١ - تكملة انشاء طريق شقيرا العينا
- ١٢ - فتح طريق الابيض - المزار
- ١٣ - انشاء طريق جواز الخط العام
- ١٤ - انشاء طريق ادر زحوم
- ١ - فتح طرق زراعية على اراضي طيبة الكرك والعراق وكثريا وجوازا
- ٢ - تعبيد وعمل عيارات الى طريق البقيع - الشينة - جوازا
- ٣ - عمل عيارات وتعبيد طريق فقوق - البذية - سدير الموجب
- ٤ - زيادة خصصات الطرق الزراعية وذلك لحاجة المنطقة لثل هذه الطرق واعتماد اهالي المنطقة على الزراعة.

هكذا من الشرح